

الأربعين^{للمحمد}

في إثبات الخلافة بلا فصل لأمير المؤمنين عليه السلام

تأليف

الشيخ محمد مفيد بن حسين البحراني
من أعلام القرن الثاني عشر

تحقيق

محمد بركت

الأربعين

في إثبات الخلافة بلا فصل لأمير المؤمنين

تأليف:

الشيخ محمد مفيد بن حسين البحراني
من أعلام القرن الثاني عشر



تحقيق:

محمد بركت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله و سلامٌ على عباده المصطفين.

أمّا بعد، فهذا - إخواني - تأليف مفيد مختصر، وجمع شريف للبصير مختصر، اختصرته من الجزء الأخير من كتابي الكبير في الإمامة، إجابة لما سألتموه من الأخبار الواردة في فضائل أب الأئمة الأبرار، مع الإشارة الإجمالية إلى أدلة الجعفرية، في تعيين إمامتهم العامة - من غير طريق الخاصة - بعد الرسول المختار، صلوات الله عليهم آناء الليل وأطراف النهار.

اعلموا أيّدكم الله بلطفه، أنّ المسؤول من النوعين و المقصود النافع في المقامين - من فضل الله و له الحمد على سوابغ الآئه - ممّا لاحصر له، حتّى أنّ بعض علماء أهل الخلاف، مع انغماسه في لجّة الاعتساف، التجأ إلى الإقرار والانصاف، فقال، ممّا قيل له: ما تقول في عليّ [عليه السلام]؟: ما أقول في رجل كنتم أحبّاءه فضائله خوفاً و كنتم أعداؤه مفاخره عناداً، ومع ذا قد ظهر ممّا بين الكتمانين ما قد ملأ الخافقين.

إلّا أنّا نقتصر على ما سنورده، رجاء للمثوبة الموعودة على حفظ الأربعين من الأخبار النافعة لعباد الله المخلصين في أمر الدين، وشوقاً إلى الانبعاث في

زمرة الفقهاء الراجح مدادهم على دماء الشهداء يوم يقوم الناس لرب العالمين، وعِلْماً بأنّ الهمم القاصرة أبنية عن الخوض في المطوّلات، بل ممتنعة عن مراجعة المتوسّطات من المؤلّفات؛ وأنّ الطالب المنصف ينتفع بما فيه من الإشارات، حتّى لا يحتاج بعده إلى معاودة المقتدرين على المحاكمات؛ وأنّ المتعسّف العنود لم يقدر له الشفاء ممّا فيه من الآلام، و لو أعجبك قوله في الحياة الدنيا وأشهد الله على ما في قلبه، لأنّه ألدّ الخصام؛ وأنّ المكابر اللجوج لا ينفعه تعدّد مسالك النصح و لا يقنعه تكثر مدارك النجح.

هذا، مع أنّ ما ألّفناه في تحقيق مذهب الإماميّة و سميّناه بـ: الفوائد المرتضويّة والدرة النجفيّة، لاشتماله على كثير من الآيات مغن عن الإطالة، ولاحتوائه على قلع علل الانحراف و أسباب الاعتساف شاف لمرض الجهالة، بل هو - والله - بحر عميق، جدير لأرباب السباحة الغوص فيه، وحريريّ لأصحاب القدرة بذل المهج في التقاط جواهره وآليّه، بل هو درّة بيضاء، تنجي من الهلكات و تخرج المهتدي بها إلى النور من الظلمات، والله سبحانه الهادي إلى سبيل الخيرات، وأنّه على ما يشاء قدير.

و ها أنا آخذ في المطلب، معرضاً عمّا هو المشهور، مقتصرّاً على ما هو المستطور في زبر الجمهور، حيث إنّ الحديد أبلغ في قطع ما شيدته يد الأهواء، وأنّ الفخر والفضل فيما يشهد به لسان الأعداء، فنقول معتمداً على الوليّ الحميد ومتوكّلاً عليه في بيان ما هو لأهل الحقّ مفيد:

الحديث الأول

روى ناصر بن أبي المكارم الخوارزمي في شرح المقامات، قال: حدثنا موفق بن أحمد المكي أخطب خطباء خوارزم، بإسناده عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لو أنّ الغياض أقلام والبحر مداد والجنّ حسّاب والإنس كتاب، ما احصوا فضائل عليّ بن أبي طالب عليه السلام^١.

بيان:

ربّما يستدلّ بهذا الخبر، المؤيّد بما تواتر في مزيد فضله، المعاضد بما تظافر في بيان جلالة قدره، ورواته من كبار أعيان المخالفين؛ على أنّه أفضل من جميع الصحابة، بل و من جميع السابقين واللاحقين من الجنّة والناس أجمعين. فإنّ من لا يقدر على إحصاء فضائله الفريقان، مع تعاونهم وتظاهرههم ومعاضدة بعضهم لبعض، يكون أفضل من آحاد النوعين لاحالة، وهو دليل متين مطابق لما قد أشهد الله عليه الأنبياء والمرسلين.

^١ - المناقب للخوارزمي: ٣٢.

و لا يلزم من ذلك فضله على من علم فضله عليه بدليل عقليّ أو نقليّ صحيح يجوز أن يصغى إليه.

ثم إنّ من عداه من الصحابة إن لم يعلم نقصه و ضلاله عن الدين، لم يعلم فضله على العالمين، بل قد عُلم نقصان رتبته عن رتبة الأنبياء والمرسلين، بل و عن مرتبة طائفة من البررة المتّقين، على ما يرشد إليه الفحص عن آثار خاتم النبيّين.

فيجب القول بإمامته والإعراض عمّا عداه، والإقرار بتقدّمه و تأخّر ما سواه، حذرا من القول بإمامة المجهول أو الإذعان بتقدّم المفضول، فإنّه عند أرباب الفضل بعيد عن القبول، معدود من السفه الذي هو من العاقل غير معقول.

فإن قلت: ربّما يظهر من كلام بعض القائلين بالترتيب أنّه إنّما قدّم عليه غيره بإذنه و رضاه لمكان المصلحة و من كلام بعضهم أنّه إنّما قدّم عليه من سواه لعلوّ شأنه عن الاشتغال بأمر الخلافة.

قال المييدي، و هو شارح الهداية، في شرحه على ديوان الأمير عليه السلام، بعد تفصيله بما محصّله: أنّه لم يلتفت إلى أمر الخلافة ما وجد له من يمكن أن يقوم به و لما لم يجد لذلك من يقوم به اشتغل به اضطرارا حذرا عن فساد الدين، ثمّ أيّد كلامه بما نقله عن الشيخ علاءالدولة، و هو أنّ الولاية علم الباطن والوراثة علم الظاهر والإمامة علم الباطن و الظاهر والوصاية حفظ سلسلة الباطن والخلافة حفظ سلسلة الظاهر و أنّ عليّا عليه السلام كان بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وليّا و وارثا و إماما و وصيّا و قد صار خليفة بعد قتل عثمان لاضطرار الناس إليه، فما تقول في ذلك.

قلتُ: أمّا حديث علوّ شأنه عن قبول الخلافة من غير أن يجب عليه و يضطرّ إليه، فهو مبنيّ على أنّ جلالة رسول الله صلّى الله عليه وآله بمنزلة الحكومة العرفيّة التي يجوز أن يتصدّي لها كلّ برّ و فاجر كيف لا، و لو اريد بها الرئاسة العامّة عن الرسول صلّى الله عليه وآله و في أمري الدنيا والآخرة، كما هو المتبادر الشائع، كانت مساوقة للإمامة و لم يكن لتزبيّه عليه السلام عن قبولها بدون الاضطرار معنى و لم يكن لغيرها مع وجوده إلّا قولاً بجواز رئاسة الفضول على الفاضل.

و الحقّ أنّ مثل هذا الكلام مماكرة مع صاحب الحقّ بعد الاضطرار به بعزله و صرف الحقّ عنه إلى غيره، فهو كقول الغاصب لمن غصبه حقّه و صرفه إلى غيره لاتغضب، فإنّ ما صرفته عنك إلى غيرك ممّا يليق به لا بك، فإنّ شأنك أعلى و أرفع من أن تنظر فيه و تؤاخذ عليه، كأنّه يريد بذلك حمله على الحياء ليسكت عنه و يترك الانتقام منه أو مخادعة مع أتباعه اللاعنين للغاصب و لمن تبعه، كقولك لمن يلومك على صداقة ظالم و يلعنه على غصب مال أحد: لاتلعنه و لاتلمني، فإنّ ما أخذ و غصبه يليق به لا بمن كان عنده.

و لا يخفى أنّ أمثال هذه المزخرفات ممّا لا ينفع عند العدل الحكيم الذي ألزم نفسه أن لا يستحيي من الحقّ و أن يكون لبالمرصاد و أن لا يضيع عنده حقّ ذي حقّ و لا يتسامح في مظالم العباد، كيف و ما صدر منهم لا يقتضي مجرد تضييع حقّ الخليفة، بل يقتضي هلاك الأُمّة و ضلال أكثر الخليقة.

و بالجملة، لا معنى لخليفة رسول الله صلّى الله عليه وآله إلّا من يقوم مقامه فيما هو له و عليه، و لا يتصور منها إلّا من أقامه رسول الله صلّى الله عليه وآله مقام نفسه، لإتمام أمره، بل من أقامه لتكميل غرضه.

و حينئذ، فيعتبر فيه ما يعتبر فيه و يجوز له ما يجوز له و يقبح عليه ما هو قبيح عليه، فكما لا يجوز أن يتصدى أحد لمنصب الرسول صلى الله عليه وآله و يقول أن شأنه أجل من أن يقوم بذلك الأمر، لا يجوز لأحد أن يفعل ذلك بخليفته القائم في مقامه.

و القول بأن الخلافة كما تنعقد بالاستخلاف تنعقد بالإجماع المصون عن الخطاء، و يجوز أن يتعلّق ذلك الإجماع بخلافة من هو أدنى من غيره، لما ذكر من العلة، فممّا لا يخفى فساده و سيأتيك ما يزيده بيانا و يفيدّه اتّضاحا، فتأمّل.

تنبيه:

ربّما يقدح في الرواية من لا معرفة له، بأن القول بصحّتها يستلزم القول بثبوت خاصّة الربّ تعالى له و هي ما يرشد إليه قوله ﴿و لو أنما في الأرض من شجرة أقلام﴾^١ الآية.

والجواب هو أن التفاوت بين المدلولين واضح جدّا، فإنّ الغياض جمع الغيّضة بالفتح، و هي الأجمة و مجتمع الشجر في مغيض ماء أو خاصّ بالغرب، لا كلّ شجر فيه، و على كلّ وجه فما في الأرض من شجرة أعمّ و أشمل منها. ثم إنّ المعبر في الآية إمداد الأبحر السبعة للبحر الذي فرض مدادا و لم يعتبر ذلك في الرواية.

وأيضا قد لوحظ في الرواية تعاون الثقلين وأطلق ذلك في الآية على وجه يشمل العالمين، و فيه من المبالغة ما لا يخفى.

وأيضا الجواب في الرواية "ما أحصوا" و هو لا يستلزم عدم النفاد، و في الآية "ما نفدت" و هو صريح في عدم تناهي الأعداد.

^١ - لقمان: ٢٧.

وعند ذلك يظهر أنّ القدر في الرواية مع صحّة سندها و متنها بعيدٌ عن
الرشاد، بل هو ناش من الجهالة أو مسبب عن العناد، أعاذنا الله من ذلك، فإنّه
يجيب من يدعوّه إلى الإرشاد.

الحديث الثاني

روى أحمد بن حنبل في مسنده بإسناده عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله، أنه قال: عليّ خير البشر، ولا يغضبه إلا منافق، قال: وقال جابر: وما كنّا نعرف المنافقين إلا ببغضهم إيّاه.

بيان:

أول هذا الخبر ممّا لامرية في صحّته و لا ريب في صدوره عن منزل الوحي ومنزل الرسالة.

فقد أسند الإصفهاني وهو من أعيانهم، أنّ قوله ﴿اولئك هم خير البرية﴾^١ نزلت في عليّ عليه السلام.

و في رواية الهذليّ عن الشعبي، أنّ عليّاً أقبل فقال النبي صلى الله عليه وآله: هذا من الذين يقول الله فيهم: ﴿اولئك هم خير البرية﴾.

وأسند ابن حبر في كتابه، قوله لعليّ عليه السلام إذا أقبل "هذا خير البرية" وإنّ جابرا كان يدور في سكك المدينة، ويقول: قال النبي صلى الله عليه وآله:

^١ - البيّنة: ٧.

عليّ خير البشر، مَنْ أبى فقد كفر و مَنْ رضي فقد شكر، معاشر الأنصار أدّبوا
 أولادكم بحبّ عليّ بن أبي طالب، فمن أبى فلينظر في شأن أمّه.
 وبالجملة، مقدم الخبر عندهم مروّيّ بعبارات متفاوتة متقاربة بنيّف
 وأربعين طريقاً، وهو صريح فيما دلّ عليه الخبر السالف، صادّ عن الهوى للبصير
 العارف.

و مؤخره إشارة إلى ما روي متواتراً عندهم من أنّه صلّى الله عليه وآله قال:
 لا يحبّه إلّا مؤمن و لا يبغضه إلّا منافق.

و قد نقل عنه صلّى الله عليه وآله أنّه قال في جملة ما قاله لو ضربت خيشوم
 المؤمن بسيفي هذا على أن يبغضني ما أبغضني و لو صببت الدنيا بحماتها على
 المنافق على أن يحبّني ما أحبّني و ذلك لما قضى و انقضى على لسان النبيّ الأمّيّ
 يا عليّ لا يحبّك إلّا مؤمن تقّيّ و لا يبغضك إلّا منافق شقيّ.

الحديث الثالث

أسند ابن المغازلي الشافعي بطرق عديدة إلى النبي صَلَّى الله عليه وآله، أنه قال: لا يمرّ على الصراط إلّا من معه كتاب بولاية عليّ بن أبي طالب، وقد قال الله فيه ﴿وَقَفَّوْهُمْ إِنَّهُمْ مَسْؤُولُونَ﴾^١ يعني إنّهم مسؤولون عن ولاية عليّ عليه السلام.

بيان:

هذا الخبر عندهم مروىّ بعبارات متقاربة، كقوله صَلَّى الله عليه وآله: حبّ عليّ براءة من النار.

وقوله: من أحبه أحبّني و من أبغضه أبغضني و من أبغضني أبغض الله.

وقوله: حبّ عليّ حسنة لا تنصرّ معه معصية و بغض عليّ سيّئة لا تنفع معه

حسنة.

وقوله: لو اجتمع الناس على حبّ عليّ بن أبي طالب، ما خلق الله النار.

وقوله: عنوان صحيفة المؤمن حبّ عليّ بن أبي طالب.

^١ - الصافات: ٢٤.

وغير ذلك، ممّا لا يسعه المختصرات، فهو متواتر في المعنى، وإن لم يكن متواترا في لفظه.

والاستدلال به من وجوه:

أحدها: أنّ اختصاصه عليه السلام بكون حبه منقذا من النار، لازما مساويا لحبّ نبيّ الله سيّد الأبرار، بل لمحبة الله الذي بيده مقادير الليل والنهار، يدلّ على نهاية فضله و مزيّته على من عداه، فيجب تقدّمه و تقديمه على الكلّ بتقريب ما مرّ بيانه.

وثانيها: أنّه عليه السلام كان كارها للثلاثة، بدليل تطلّعاته الآتية المتواترة بينهم، الدالّة على أنّهم مخالفوه، الغاصبون لحقه، الجائرون عليه، فيجب أن لا يؤخّر عنهم، لأنّ المحبة الواجبة له لا يجامع القول بتقدّم من يكرهه عليه بالضرورة؛ وسيأتي ما يوضح ذلك إن شاء الله.

وثالثها: أنّ الحكيم تعالى شأنه منزّه عن القبيح، فلا يجوز عليه أن يوجب محبة واحدٍ بعينه، إذا كان غير مأمون و لامتّصف بالعصمة، للزوم الاغراء و قبحه، كقبح إيجاب محبته من حيث صدور الفسق أيضا، و هو اللازم من إيجاب حبه مطلقا، وهو واضح، فيجب أن يكون عليّ عليه السلام معصوما، للإخبار بوجوب حبه مطلقا، والدلالة على أنّه محبوب لله و لرسوله وملائكته جميعا.

و يلزم من عصمته وجوب تقدّمه و تقديمه، إذ مع المعصوم لا تصلح الإمامة لمن جهل حاله، فضلا عمّن علّم ضلاله قطعاً.

تنبيه:

لا يقال: يلزم من صحّة هذه الأخبار ونظائرها تخصيص العمومات الدالّة على تعلّق التكليف بعامة الخلق، المقتضي لترتب العقاب على تقدير المخالفة،

ويلزم طرح بعض الآثار المصرّحة بأنّ العاصي من أهل الولاية يعذب بالنار، ويلزم من هذا كلّ إغراء الفرقة الناجية على ارتكاب القبائح.

لأنّا نقول: هذه الأخبار مع صحّة سند أكثرها، متواترة بين الفريقين، فلاجمال لإنكارها ولا طريق إلى ردّها، ولا يلزم من قبولها شيء من اللوازم المذكورة.

إذ نقول: إنّ العمل بالعمومات والخصوصات إنّما يقتضي القول باستحقاق مرتكب المعاصي للعذاب ولو كان من أهل الولاية، وذلك لا ينافي العمل بهذه الروايات الدالة على تحتم الشفاعة، وسقوط العقاب المستحقّ بها عن قاطبة الموالين ببركة الولاية.

وقد ورد عنه صلى الله عليه وآله أنّه قال: من لم يؤمن بشفاعتي، فلا أنا له الله شفاعتي.

و ورد أيضا عن الأئمة عليهم السلام في قوله ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾^١ أنّه لا يرضى بدخول واحد من شيعتنا في النار.

و ورد في قوله ﴿ولا يشفعون إلّا لمن ارتضى﴾^٢ إنّ شفاعتنا إنّما تكون لمن ارتضى ولاية أمير المؤمنين والأئمة من ولده، أو ارتضى الله دينه، و هو لا يرتضى إلّا بولاية الأئمة.

و إذا جاز شفاعة المؤمنين بعضهم لبعض، و دلّ على وقوعها الأدلّة القطعيّة، فلا يستبعد شفاعة أهل بيت العصمة والرسالة لمواليهم المعترفين بولايتهم كافّة، إلّا من ختم الله على قلبه و جعل على بصره غشاوة.

^١ - الضحى: ٥.

^٢ - الأنبياء: ٢٨.

والحاصل، إنّ القول بنجاة أهل الولاية بشفاعة ولاة الأمر بهذه الأخبار لا ينافي العمل بما ذكر من العمومات والخصوصات.

ولا يلزم من القول بتحقّق الشفاعة لهم الإغراء على القبيح، إذ قد ثبت عندنا أنّ الشفاعة إنّما تكون عند قيام الساعة، فهي إنّما تنفع للخلاص من النار.

وأما قبل قيامها، فعذاب البرزخ ثابت لا مهرب منه لأحد، فيجب الاحتراز عن العقاب والعقوبات الموعودة بعد الممات بملازمة الحسنات، يدلّ على ذلك ما روي عن الصادقين عليهم السلام: إنّنا نخاف عليكم قبل الساعة، وأما عندها و بعد الوصول إلينا، فلا خوف عليكم و لأنتم تحزنون.

هذا، و التحقيق أن يقال في هذا المقام: إنّ لمظهري المحبة والولاية، بحسب اختلاف حالهم في الاستضاءة بأنوار الله و تفاوت أمرهم في الاجتهاد والتقليد وسعيهم في الطاعة و ترك المعصية، حالات متفاوتة و مراتب متباعدة، فبعض يبقى و يثبت عند موته لكمالته في الإيمان و سعيد في ملازمة مسلك الإحسان و وصوله إلى رتبة اليقين و مرتبة المتّقين و دخوله في جملة المؤمنين و زمرة المحسنين، على ما هو عليه من القول الثابت في الحياة الدنيا و في الآخرة، و هو الولاية المحكمة الراسخة الموجبة للسعادة الأبدية.

و بعض يرتحل لنهاية تفريطه في تكميل الإيمان و غاية إفراطه في اقتراف صنوف العصيان، منحرفاً عمّا هو عليه من الولاية المستودعة والعقائد الحقّة المستعارة، وهذا هو الشقاوة السرمديّة.

وبعض يموت لتقصيره فيهما أو في أحدهما متزلزلاً في إيمانه شاكّاً في أمر دينه، و له مراتب، فمن كان كاملاً في حياته، راسخاً في الولاية عند موته، لا يضرّه ما صدر عنه من المعاصي، يغلبه النفس والشياطين في القيامة قطعاً، و إن

كانت معاصيه أضعاف حسناته، لا لأنّه يغفر بالشفاعة، بل لأنّه ببركة رسوخه في الولاية والإيمان، لا يرتكب ذنبا إلّا ساءه ذلك و ندم عليه.

وقد قال النبي صلّى الله عليه وآله: كفى بالندم توبةً.

و لو اتفق خروجه من الدنيا بلا ندم و توبة، يمحى منه أثر الذنوب بمصادفة بعض أهوال البرزخ و يأتي يوم القيامة و لا ذنب له، فيدخل ببركة أوليائه بلامهلة، لأنّه حينئذ، كما روي، مندرج في المحسنين، وقد نزل فيهم أنّه ما عليهم من سبيل، و ما ورد من أنّ المؤمن يمرّ على الصراط كالبرق الخاطف و إنّ النار تقول له: عجل فإنّ نورك يطفئ ناري، وأنّه يدخل الجنة بغير حساب، إشارة إلى هذين القسمين.

و من كان مُفَرَّطاً في حياته منحرفاً في مماته، لاتنفعه حسناته، و إن كانت أضعاف سيئاته، و هؤلاء من الذين قال الله فيهم ﴿فما تنفعهم شفاعة الشافعين﴾^١ و ورد فيهم: إنّهم لا يستقرّون على الصراط بل يقعون في النار عند مرورهم عليه و يخلّدون فيها، لخروجهم من الدنيا و ليس عليهم أثر الولاية و الإيمان.

و من كان مقصراً في حياته متزلزلاً في حال وفاته، يعذب في البرزخ على أظهر الاحتمالين، و في القيامة يمكن أن تدركه رحمة إلهية و شفاعة نبويّة ينجو بها من أليم عذاب الله، وهم الذين قال الله تعالى فيهم ﴿مرجون لأمر الله إمّا يعذبهم و إمّا يتوب عليهم﴾^٢.

و إنّ ما ورد من أنّ صاحب الولاية آمن من جميع الوجوه، إشارة إلى أحد قسمي القسم الأوّل.

^١ - المدثر: ٤٨.

^٢ - التوبة: ١٠٦.

و ما ورد من أنّه معذّب في البرزخ، سالم في المحشر من أهواء له، إيماء إلى ثاني القسمين منه.

و إليهما الإشارة فيما ورد أنّ عليّاً عليه السلام يحضر عند الاحتضار صاحب الولاية، ويقول له: أنا عليّ بن أبي طالب الذي كنت تحبّه، انفعك، يعني بمزيد المزاهب و العطايا أو بتخفيف الشدائد والبلايا.

و ما ورد من أنّه لا تنفعه الولاية وأنّه لجرأته على المعاصي، يعذب في العالمين، إشارة إلى المنحرفين و دلالة على أنّ التهاون في أمر الله و الجرأة على فعل المنهيات مسبّب عن ضعف اليقين وفتور العقائد، و هما سببان للانحراف عن الإيمان عند خروج الأرواح من الأبدان، و هو علة تامّة للمعاقبة الأبديّة.

و ما ورد من أنّه مع خلط الصالح بالفاسد أمره إلى الله، إيماء إلى القسم الأخير.

و قد عرفت أنّ له مراتب، فمنهم من يرخص لقوّته في الولاية و قربه إلى الرسوخ فيها و قوّة اعتماده عليها واستحقاقه للشفاعة قبل إخوانه بذلك فيمرّ على الصراط لدخول الجنّة قبلهم و يتعب في مشيه على قدر نقصانه، حتّى يقطع المسافة بحول الله و إعانة أوليائه، يدخل الجنّة بإذنه.

و منهم من يرخص للمرور ليقع في النار، بسبب نهاية ضعفه في الدين و قصوره في الاعتماد على أئمة المؤمنين، فيقع فيها و يبقى ما شاء الله، ثمّ تدركه بركة ما كان فيه من أمر الولاية عند مماته، رحمة إلهيّة و شفاعة مرتضويّة، فينجو بعد الخلوّص و يدخل الجنّة و يلحق بأهلها.

و منهم من لا يرخص لذلك و لالذلك، بل يجمع بينهم بين الأئمة في الأغراف، لتوسّطهم بين القسمين، و هم الذين أخبر الله عنهم إنّهم ينادون

أصحاب الجنة و يقولون: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَ هُمْ يَطْمَعُونَ﴾^١؛ ثُمَّ إِنَّهُمْ بَعْدَ طَوْلِ الْإِنْتِظَارِ الْمَخْفَفِ لَمَّا بِهِمْ مِنَ الْآصَارِ تَدْرَكُهُمُ الرَّحْمَةُ الْإِلَهِيَّةُ وَ شَفَاعَةُ الْأُئِمَّةِ الْإِثْنَى عَشْرِيَّةٍ، حَتَّى يَخَاطَبُونَ أَهْلَ النَّارِ تَهْيِيجًا لَغِيْظِهِمْ وَ تَشْدِيدًا لِعَذَابِهِمْ وَ يَقُولُونَ لَهُمْ: ﴿أَهْؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَ لَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾^٢.

والحاصل، إِنَّ أَهْلَ الْوَلَايَةِ:

[١] - بعضهم يدخلون الجنة بلاتوقّف لمكان التوبة أو تحمّل متاعب ما قبل

الساعة.

[٢] - و بعضهم يدخلون النار بلامساحة، للانحراف عند الموت عن

الولاية المستعارة.

[٣] - و بعضهم يدخلونها بعد الحشر وانقضاء الحساب، ثُمَّ يُخْرَجُونَ مِنْهَا

و يدخلون الجنة بشفاعة الأطياب.

[٤] - و بعضهم لا يدخلون النار أبدا، بل يدخلون الجنة بعد دخول كلّ

من يستحقّها فيها بسبب الشفاعة، خالدا.

و حينئذ نقول: لاريب أنّ الذي يموت من أهل الولاية، منحرفا أو قريبا

من الانحراف، ليس حقيقة من أهل الولاية، وإن قد سُمّي به أحيانا على وجه

المجاز باعتبار ما قد كان عليه، فلا يلزم من القول بكونه معذّبا بالنار مخالفة ما

تقدّم من الأخبار، كما لا يلزم من القول بنجاة من سواه من النار طرح و

لاتخصيص للآثار بمن عدا أهل ولاية الأئمة الكبار.

^١ - الأعراف: ٤٦.

^٢ - الأعراف: ٤٩.

وإنما يلزم تخصيص الكلّ بحال فقدان التوبة وبقاء حكم المعصية إلى قيام الساعة و عدم صدور الشفاعة من الشفعاء الأبرار، و هذا ممّا لا يحصى عنه كما لا يخفى على ذوالأبصار.

وعلى التقادير لا يلزم الإغراء على المعاصي من الحكيم الإلهي، إذ يجب على كلّ مؤمن موالٍ:

[١] - أن يعلم أنّ شرط بقاءه على الولاية المنجية، بذل جهده في تحصيل فضيلتي العلم والعمل، و الغوص لالتقاط جوهر المعرفة و الطاعة.

[٢] - و أن يعلم أنّ التقصير فيهما إمّا مهلك أو مدنٍ من الهلاك.

[٣] - و أن يكون دائم الحذر من سوء عاقبته و دخوله في النار بارتداده عمّا هو عليه من الإيمان، أو تزلزله فيه عند موته بسبب تهاونه في النظر، و قساوة قلبه الناشئة من التقصير في العمل و تماديه في معصية خالق الجنّ والبشر.

[٤] - و أن لا يكون مطمئنّا ببقاء ما هو عليه إلى يوم ينتفع به.

[٥] - و أن يكون مجورا على نفسه أن يرجع في ميدان العلم و العمل قهقري ساعيا في استكمال ما يتوقّف بقاء المنجي عليه حتّى لا يحرم من الأجر المأمول يوم الفاقة إليه.

[٦] - و أن لا يغترّ بما حصل له - فرضا - من المعرفة و الطاعة، لاحتمال عدم الكفاية في كلّ مرتبة، بل يبالغ في سعته و بذل وسعه.

[٧] - و لا يعتمد على حوله و قوّته، بل يترك زمام التوفيق إلى الله و يتمسّك بحبله.

يدلّ على ذلك كلّ ما قال الصادق عليه السلام في حديث له لهشام: يا هشام إنّ الله حكى عن قوم صالحين، أنّهم كانوا يقولون: ﴿ربّنا لاترغ قلوبنا

بعد إذ هديتنا ﴿١﴾ حين علموا أنّ القلوب تزيغ و يعود إلى عماها و رداها^٢،
الحديث.

[٨] - و أن يكون دائما خائفا من البرزخ وأهواله و شدة الأمر عليه بسوء أعماله، معتقدا أنّه على تقدير انتقاله على الولاية، يمكن أن لاتدركه بعد الموت من غير فصل رحمة إلهية، لعدم قابليته، فلاسلم من مولات تلك العالم قبل قيام الساعة، ودرك لقاء الشفعاء في دار الكرامة.

لايقال: عموم نظائر قوله ﴿٣﴾ فمن يعمل مثقال ذرة شرا يره ﴿٤﴾ يدلّ على عموم المحاسبة و شمولها لأرباب الولاية مطلقا، وذلك يقتضي مواخذة الكلّ على ما صدر منهم من القبائح.

لأنّا نقول: على تقدير تسليم عموم المحاسبة - و لا يخفى أنّ عدمه صريح أكثر الأخبار المخصصة للآية بمن عدا الأبرار - لانسلم أنّ فائدتها منحصرة في تعذيب أرباب الشرور بالنار، لمّ لايجوز أن يكون العرض في البعض إزالة أثر المعاصي بالمداقة في الحساب، أو إبانة مقدار التفضّل الموعود من الحكيم الوهاب، فتأمّل في ذلك، فإنّه معركة لأفهام أولي الألباب.

تنبيه آخر:

اعلم أنّ المشهورات التي لاينكرها إلّا مبغض منحرف عن الولاية، قوله صلى الله عليه وآله فيه [عليه السلام] بعبارات مختلفة متّحدة في المعنى، أنّه قسيم الجنة والنار، وسيجيء ما تصرّح بذلك في بعض الأخبار.

^١ - آل عمران: ٨.

^٢ - بحار الأنوار: ج ١ ص ١٣٩.

^٣ - الزلزلة: ٨.

و قد سأل المفضّل عن مولانا الصادق عليه السلام: بِمَ صار عليّ عليه السلام قسيم الجنّة والنار؟

فقال عليه السلام: لأنّ حبّه إيمان و بغضه كفر، وإنّما خلقت الجنّة لأهل الإيمان و النار لأهل الكفر.

قال: يابن رسول الله، فالأنبياء والأوصياء هل كانوا يحبّونه وأعدائهم يبغضونه؟

فقال: نعم.

قال: فكيف ذلك؟

قال: أما علمت أنّ النبي صلّى الله عليه وآله قال يوم خيبر: لأعطينّ الراية غداً رجلاً يحبّ الله و رسوله، و يحبّه الله و رسوله و قال، لما أوتي بالطائر المشوي: اللهم اتّني بأحبّ خلقك إليك، و عنى به عليّاً عليه السلام؟ قال: بلى.

قال: يجوز أن لا يحبّ أنبياء الله ورُسُلُه و أوصياؤهم والمؤمنون من أمهم رجلاً يحبّه الله و رسوله؟ قال: لا.

قال: فقد ثبت أنّ جميع الأنبياء والأوصياء والمؤمنين كانوا لعلّي محبّين وإنّ مخالفهم كانوا له مبغضين.

قال: نعم.

قال: فلا يدخل الجنّة إلّا من أحبّه من الأوّلين والآخرين، فهو إذا قسيم الجنّة والنار.

قال المفضّل: فرّجت عني يا بن رسول الله، فرّج الله عنك، فزدني.

قال: سل.

فقال: يا بن رسول الله، فعليّ عليه السلام يدخل محبة الجنة و يبغضه النار
أو رضوان و مالك؟

فقال: يا مفضل، أما علمت أنّ الله تعالى بعث رسوله صلى الله عليه وآله و
هو روح إلى الأنبياء و هم أرواح قبل خلق الخلق بألفي عام؟
قال: بلى.

قال: أما علمت أنّه دعاهم إلى توحيد الله و طاعته و اتباع أمره و
وعدهم بالجنة على ذلك و أوعد من خالف ما أجابوا إليه و أنكره النار؟
قال: بلى.

قال: أو ليس علىّ بن أبي طالب خليفته وإمام أمته؟
قال: بلى.

قال: أو ليس رضوان و مالك من جملة الملائكة المستغفرين لشيعة الناجين
بمحبة؟
قال: بلى.

قال: فعليّ عليه السلام قسيم الجنة والنار و رضوان و مالك صادران عن
أمره بأمر الله تبارك وتعالى، يا مفضل خذ هذا، فإنّه من مخزون العلم و
مكنونه، لا تخرجه إلّا إلى أهله؛ انتهى بأدنى اختصار^١.

أقول: لا يخفى أنّ بهذا الحديث تنفتح لأرباب البصيرة أبواب من العلم، و
أنّ مضامينه مطابقة لما ورد عندهم متواتراً، حتّى إنهم لو نظروا فيه بعين
الانصاف، لا يمكنهم إلّا القول ببغض المقدّمين والمتقدّمين عليه له، و استحقاتهم

^١ - بحار الأنوار: ج ٣٩ ص ١٩٤.

بكفرهم للنار، كما ستعرف من معنى المحبة وأنها لاتجامع القول بتقدّم غيره عليه، فكن على بصيرة من أمرك ولاتكن من الغافلين.

الحديث الرابع

روى أبو بكر احمد بن مردويه في كتابه، وهو من أعيان المخالفين وثقاتهم، بإسناده عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، قال: كنت بالباب يوم الشورى، فارتفعت الأصوات بينهم، فسمعت عليًا عليه السلام يقول: بايع الناس أبا بكر وأنا والله أولى بالأمر وأحقّ به منه، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفّاراً، يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف، ثمّ بايع أبو بكر لعمر و أنا أولى بالأمر منه، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفّاراً، ثمّ أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان إذن، أسمع وأطيع إنّ عمرا جعلني في خمسة أنا سادسهم، لا يعرف لي فضلا في الصلاح ولا يعرفونه لي، كأنّما نحن شرع سواء، وإيم الله أن لو شاء أن أتكلّم ثمّ لا يستطيع عربهم ولا عجمهم ولا المعاهد منهم ولا المشرك ردّ خصلة منها.

ثمّ قال: أنشدكم بالله أيّها الخمسة، أفيكم آخر رسول الله غيري؟
قالوا: لا.

قال: أفيكم أحد له أخ مثل أخي المزيّن بالجناحين يطير من الملائكة في

الجنة؟

قالوا: لا.

قال: أفيكم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة بنت رسول الله سيّدة نساء هذه الأمة؟

قالوا: لا.

قال: أمنكم أحد له سبطان مثل الحسن والحسين، سبطي نبيّ هذه الأمة، ابني رسول الله غيري؟

قالوا: لا.

قال: أمنكم أحد قتل مشركي قريش قبلي؟

قالوا: لا.

قال: أمنكم أحد صلّى إلى القبلتين قبلي؟

قالوا: لا.

قال: أمنكم أحد غسل رسول الله؟

قالوا: لا.

قال: أمنكم أحد سكن المسجد يمرّ فيه جنبا غيري؟

قالوا: لا.

قال: أمنكم أحد ردّت عليه الشمس بعد غروبها، حتّى صلّى العصر،

غيري؟

قالوا: لا.

قال: أمنكم أحد قال رسول الله حين قرب إليه الطير فأعجبه: اللهم اتّني بأحبّ الخلق إليك حتّى يأكل معي من هذا الطير، فجئت و أنا لأعلم ما كان من قوله، وأكلت معه؟

قالوا: لا.

قال: أأنكم أحد كان أقتل للمشركين عند كلّ شديدة نزل برسول الله، مني؟

قالوا: لا.

قال: أأنكم أحد أعظم عناء برسول الله مني حين اضطجعتُ على فراشه و وقته بنفسي و بذلت مهجتي، غيري؟

قالوا: لا.

قال: أأنكم أحد يأخذ الخمس غيري و غير فاطمة؟

قالوا: لا.

قال: أأنكم أحد له سهم في الخاصّ و سهم في العامّ، غيري؟

قالوا: لا.

قال: أأنكم أحد يطهّره كتاب الله غيري؟ حتّى سدّ أبواب المهاجرين جميعا و فتح بابي، حتّى قال إليه عمّاه حمزة والعبّاس وقالوا: يا رسول الله سدّدت أبوابنا وفتح باب عليّ، فقال: ما أنا فتحت بابيه و لاسدّدت أبوابكم، بل الله فتح بابيه و سدّ أبوابكم.

قالوا: لا.

قال: أأنكم أحد تمّم الله نوره من السماء حين قال: ﴿وَأَتَا ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾^١؟

قالوا: اللهم لا.

قال: أفيكم أحد ناجى رسول الله صلى الله عليه وآله ستّ عشر مرّة حين نزل جبرئيل بقوله ﴿يا أيّها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجويكم صدقة﴾^١؟

قالوا: اللهم لا.

قال: أأنكم من ولى غمض رسول الله، غيري؟

قالوا: لا.

قال: أأنكم أحد آخر عهدا برسول الله حين وضعه في حفرة، غيري؟

قالوا: لا.

بيان:

هذا الخبر رواه غير واحد من أرباب الحديث بطرق عديدة و عبارات متقاربة.

و في رواية أخطب خوارزم و هو صدر الأئمة عندهم، زيادات يرجع بعضها إلى ما تقدّم، و فيها قوله:

هل تعلمون أنّي كنت إذا قاتلت عن يمين رسول الله قال: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبيّ بعدي؟ قالوا: اللهم نعم.

هذا، مع أنّ كلّاً من فصول هذه الرواية مروى في كتب القوم بروايات متعدّدة، حتّى لا يمكن لأحد إنكار فصل منها، ولا قدح فيه بوجه ما.

ثمّ إنّ لنا في الاستدلال بهذا الخبر طرقاً من الكلام.

أحدها - و هو الأجل - أن نقول: إنّ عليه السلام بيّن - بما أورده - فضله عليهم و تميّزه منهم باستجماعه الفضائل الداخليّة والخارجيّة التي هو متفرّد بها

^١ - المجادلة: ١٢.

من غير نكير عليه، و من اليّين أنّ صاحب الفضل أولى بالتقدّم على من عداه، و ذلك واضح بما مرّ بيانه.

و ثانيها أن نقول: إنّه عليه السلام نسب الأوليّة إلى نفسه، و ليس بكاذب للإجماع، ولأنّ الكاذب ظالم لا يستحقّ الخلافة أصلاً، فيكون صادقا، و مع وجود الأولى يكون العدول عنه ظلماً و عدواناً.

والقول بأنّ تقديمه لم يكن ممكناً لاستلزامه فساد الدين افتراءً لم يعلم له مأخذ يجوز الاعتماد عليه، و سنشيع الكلام فيه إن شاء الله.

و ثالثها: أنّه ادّعى أخوة رسول الله، وهو صادق لما مرّ، ولأنّ حديثها من المشهورات التي لا يَحتمل الخلاف، و من المعلوم أنّه لم يكن أحاله في النسب بل كان سهيماً له في الفضائل مساوياً له في المفاخر، حتّى لم يجد النبي يوم المواخاة له أحاً غير نفسه، كما هو مذكور في أحاديث المواخاة، فعقد الأخوة بينه و بين نفسه.

و من الحماقة تأخير شقيق رسول الله و عديله عن منصبه و تقديم غيره من الرعيّة عليه.

و ثالثها^١: أنّه عليه السلام نسب إلى نفسه أخوة ذي الجناحين المعلوم فضله على الصحابة عند الفريقين، ليرشد إلى فضله عليهم، لظهور كونه أفضل منه بمراتب شتى، فيجب القول بتقدّمه و تأخر من عداه.

و رابعها: أنّه عليه السلام نسب إلى نفسه زوجيّة فاطمة و هي فضيلة معلومة له، و من المشهورات أنّ كلّاً من الصحابة أقام عنقه لخطبتها والنبيّ صلّى الله عليه وآله زوجة بها، بعد أن أخير صادقاً بأنّ أمرها إلى الله و هو

^١ - هكذا في الأصل.

يزوّجها بمن يشاء و يختار، فلو كان في الصحابة من يساويه، لكان ترجيحه له بلامرّجّح و هو لا يصدر من الحكيم تعالى، فيكون هو أفضل من الكلّ، فلا يجوز تقدّم غيره و لا تقديمه عليه.

لا يقال: لعلّه قدّمه للأقربيّة.

لأنّا نقول: إن كان فيهم ما يعارضها و هي من الفضائل يعود المحذور و إن لم يكن كان أفضل منهم و ثبت المطلوب، فافهم.

و خامسها: أنّه عليه السلام نسب إلى نفسه الشريف أبوة الحسين اللذين هما سيّدا شباب أهل الجنّة و خير هذه الأمّة و من المعلومات المتواترة عنه صلّى الله عليه وآله أنّه قال: و أبوهما خيرّ منهما، فيكون هو أفضل من الكلّ، فلا يجوز أن يتقدّم عليه غيره.

و سادسها و سابعها: أنّه افتخر بما هو له بالإجماع و تواتر الآثار في الأصقاع و هو الأشجعيّة المرجّحة لموصوفها على من لم يتّصف بها و لا بما يعارضها، لما مرّ بيانه بدعوى ما يستلزمها، و يستلزم الأکثرية في الجهاد الموجبة لتفاوت مراتب العباد من أنّه لم يقتل أحد من المشركين مثل قتله، أو لم يبادر أحدًا إلى قتلهم قبل، فيكون مستحقًا للتقدّم بالوصفين و دلالة ما نزل به الأمين لإرشاد الخافقين.

قال الله تعالى ﴿و فضل الله المجاهدين على القاعدین أجراً عظيماً﴾^١ فلا يجوز تقدّم الغير عليه.

و ثامنها: أنّه افتخر بتقدّمه في الإسلام، و تقدّمه في عبادة ربّه الحكيم العلّام، و إندراجهم في السابقين الذين شهد الله بأنّهم من المقرّين.

و من الثابت أنّه لا يفتخر بما لا فخر فيه، ولا يتوهم هذا فيه إلاّ معانده و منافيه، فيكون أفضل ممّن صرف أكثر عمره في عبادة الأوثان.

و أنكر وجود من ينتهي إليه سلسلة عالم الإمكان، فلا يجوز تقدّمه عليه. و تاسعها: أنّه افتخر بوقوع ردّ الشمس له، و كونه من كراماته و علامة من علامات فضله و شرف مقاماته، إذ لا يفتخر مثله بما هو معدود من كرامات غيره، فيكون أعلى منزلة ممّن لم يُعلم مثل ذا في حقّه، فلا يجوز تقدّمه و تقديمه عليه فيما هو شأن من شؤوناته.

و عاشرها: أنّه افتخر بخير الطائر، و هو من المشهورات عندهم، وفيه - على بعض الروايات - أنّه قال له بعد حضوره: لقد تمّنتك مرّتين حتّى لو أبطأت عليّ سألت الله أن يأتي بك.

و في بعضها أنّه جاء مرّتين و ردّه أنس لتوقع أن يكون المطلوب من قومه، كما اعتذر في الثالثة بعد عتاب النبيّ صلّى الله عليه وآله له، و هو كما نقول، يقتضي أحبّيته لله، فلا يكون تقدّم غيره عليه مرضياً عند الله.

و حادي عشرها: أنّه أشار بإعادة وقعة القتال و ذكر وقوعه في حال كون النبيّ صلّى الله عليه وآله في شدّة إلى مواقع انهزام الصحابة لا في محله و فرارهم عن المحاربة في غير وقته و ثباته وحيدا في خدمة الرسول وإعانتته، و ذلك من المشهورات التي لا تقبل الإنكار.

و مراده بذلك الإيحاء إلى أنّهم صاروا بهزيمتهم و تولّاهم عن الحرب من المغضوبين لله، لقوله سبحانه ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ﴾ إلاّ متحرّفا لقتال أو

متحيزًا إلى فئة فقد باء بغضب من الله ﴿١﴾ فلا يكون لهم أهلية الخلافة، لقوله تعالى ﴿لاتتولّوا قوماً غضب الله عليهم﴾ ٢.

و ثاني عشرها: أنه أشار بذكر فضله ليلة الفراش إلى ثبوت الخلافة له في أول الأمر، حيث روي أنه صلى الله عليه وآله إنما خلفه لوقاية نفسه ونيابته في أداء ما كان عليه و عنده من الديون والودائع، لقوله مراراً "لا يودّي عني إلا أنا أو رجل منّي، و عليّ منّي وأنا من عليّ و خلافته علي من كان يجب عليه حمايته من أهل بيته.

وأنه عليه السلام تصدّى لكلّ ما فوّض إليه في نهاية المشقة والإخلاص، وتحمل من القوم غاية الأذية حتّى توجّه إليه صلى الله عليه وآله بمصاحبة الفاطمات خاضعاً متضرّعاً، و حتّى نزلت فيه و فيهنّ قبل لحوقه به قوله ﴿الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم﴾ ٣ الآيات، فلا يجوز عزله بعد ما لم يثبت عنه صلى الله عليه وآله خلعه.

و ثالث عشرها: أنه أشار باختصاصه بإعطاء الخمس إلى علوّ درجته من أخذ الصدقات المختصة بغيره، و هي من أوساخ الناس بخلاف الخمس، بدلالة أنّ الله تعالى من أخذه، كما تصرّح به الآية، فيكون أشرف ممّن عداه، فلا يجوز أن يتقدّم عليه ما سواه.

و رابع عشرها: أنه أخبر بزيادة حظّه التي لا يأتي بها سيّد النبيّين إلا لمن هو زائد في الدين، فيكون هو في أعظم درجات المتّقين، فلا يتقدّم عليه من سواه من المسلمين.

١ - الأنفال: ١٦.

٢ - الممتحنة: ١٣.

٣ - آل عمران: ١٩١.

و خامس عشرها: أنه أشار بعد الإخبار بسدّ أبواب غيره وفتح بابيه و مروره جنباً فيه، إلى علّة الحكم من الله بسدّ الأبواب وفتح بابيه، وأنّها طهارته من الأرجاس بأية من كتاب الله، فيكون معصوماً، فلا يجوز تقدّم غيره عليه.

و سادس عشرها: أنه ادّعى نزول إمامته من السماء، حيث ادّعى أنّ الله تّم فضائله بأية القربى، فلو لم تكن الإمامة له من الله، لم يكن الله متمّاً لفضائله بها، فلا يجوز التقدّم لغيره لقوله ﴿لَا تَقْدَمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^١.

و سابع عشرها: أنه مع الإشارة إلى نهاية جوده، أشار إلى كمال حرصه في استفادة أسرار الدين، إذ لا يناجي مثله إلّا فيها رسول الله خاتم النبيّين.

و قد روى أحمد بإسناده عنه صلّى الله عليه وآله، أنه في غزاة الطائف دعاه فانتجّاه فأطال بنجواه، حتّى كره قومٌ من الصحابة ذلك وقالوا فيه ما قالوا، فبلغه صلّى الله عليه وآله فجمعهم ثمّ قال: أمّا إني ما انتجّيته ولكنّ الله انتجّاه.

فليت شعري كيف يرضى القوم بتأخّر خازن أسرار إله العالمين، أم كيف يقدّمون خزنة خدع الشياطين عليه في إمامة المسلمين.

و ثامن عشرها و تاسع عشرها: أنه بيّن بمباشرة تغميضه وغسله وتكفينه ودفنه لرسول الله صلّى الله عليه وآله، أنه كان أولى الناس به و بالقيام بأمره التي منها تأدية ما كان عليه تبليغه إلى الرعيّة.

ولعلّه قصد الدلالة على هذا المعنى بما قد نقل عنه مراراً و أفاده من أنّه آخر عهدا به، أو من المعلوم أنّ صاحب هذه الخصوصيّة مع ثبوت الأهلّيّة و كمال الاستعداد أعرفُ بأمر من يختصّ به من غيره، فلا يجوز التقدّم عليه فيما

^١ - الحجرات: ١.

هو أولى وأعرف به من هداية العباد إلى الرشاد، لأنّ الله تعالى يقول ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^١ و يقول ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى، فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾^٢.

وقد صرّح عليه السلام بذلك في بعض ما صحّحه الفريقان، حيث يقول: ولقد علم المستحفظون من آل محمد صلى الله عليه وآله إنّي ما رددت على الله ولا على رسوله قط، ولقد واسيته في المواطن التي تنكص فيه الأبطال وتأخّر فيها الرجال بنجدة أكرمني الله تعالى، ولقد قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وإنّ رأسه لعلّى صدري، ولقد فاضت نفسه في كفّي فأمرته على وجهي، ولقد وليّت غسله والملائكة أعواني، فملاً يهبط وملاً يصعد، وما زالت هنيمة منهم يصلّون عليه حتّى واريناه في ضريحه، فمن ذا أحقّ به حيّاً وميتاً؟ فانفدوا على بصائرهم ولتصدق بيناتكم في جهاد أعدائكم، فوالله الذي لا إله إلاّ هو إنّي لعلّى جادة الحقّ وإنّهم لعلّى مزلة الباطل، أقول ما تسمعون وأستغفر الله لي ولكم.

ولا يخفى أنّه صريح فيما ادّعيناه، محقّق لما أثبتناه.

و عشرينها: أنّه ادّعى ما هو نصّ على خلافته ولم يكذّبه أحد، بل أقرّوا به واعترفوا له من جهة تواتره.

و من البين أنّ العمل بالنصّ واجب ومخالفته حرام موجب للنار، فيكون هو الخليفة في غيبته، كهارون من موسى، بنصّ القرآن.

و إذا لم يثبت منه عزله وخلعه بعد ما علم من نصبه وتعيينه، وجب القول باستمرار خلافته، فلا يجوز تقدّم غيره عليه.

^١ - التوبة: ٧١، جاء في الأصل مكان هذه الآية : و المؤمنون بعضهم أولى ببعض.

^٢ - يونس: ٣٥.

ثم أنّ نصوصيّة هذا الأثر في الخلافة ربّما يبيّن بطريق آخر، بيّناه في الفوائد و إنّما تركناه هنا للاختصار و لما عهدناه أوّلا من الإغماض عن المشهورات إلّا تبعاً، فلا تغفل.

ثمّ إنّ الفضائل التي صرّح الإمام عليه السلام ببعضها وأشار إلى بعضها هنا ثابتة له بإجماع المنصفين من علماء المخالفين.

و دلالة الآثار المستفيضة و المتواترة عن سيّد المرسلين و كلّ واحدة منها يوصل الضالّ المسترشد إلى الهدى كنار على علم، و تُزيل ظلمته الجهالة عن ساحة قلوب المستبصرين، كمشعلة مشعولة في الظلم، و لكنّ الله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

تنبيه:

كما يدلّ هذا الخبر على بعض أدلة مذهبنا، يدلّ على بطلان عمدة ما تشبّثوا به لإثبات مذهبهم، لدلالته على أنّه صلّى الله عليه وآله لم يكن راضياً بخلافة من تقدّم عليه، و أنّه إنّما تقدّم حيلة و عذراً، و استقلّ في أمره عدواناً و ظلماً، و أخذ البيعة من الكارهين له جبراً و قهراً.

و أنّ عليّاً و أتباعه إنّما سكتوا بعد ما سكتوا خوفاً و ضعفاً، يدلّ على ذلك أيضاً قوله في بعض خطبه المعروفة المسلّمة التي خطب بها بعد قتل عثمان وبيعة الناس معه:

زرعوا الفجور و سقوه الغرور و حصدوا الثبور، لا يقاس بآل محمّد من هذه الأمّة أحد، و لا يسوّى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً، هم أساس الدين و عماد اليقين، إليهم يفيء الغالي، و بهم يلحق التالي، و لهم خصائص حقّ الولاية و فيهم الوصيّة و الوراثّة، الآن إذ رجع الحقّ إلى أهله و نقل إلى منتقله.

فإنّه صريح في خسران من قاس بآل محمّد صلّى الله عليه وآله أحداً.

فكيف بمن قدّم عليهم ثلاثة أو تقدّم عليهم بمن زرعوا الفجور و سقوه بالغرور وحصدوا الثبور بما ارتكبه من القبائح والشرور، والبرهان على قصد هذا المعنى قوله "الآن" الخ.

فإنه يمنع من حمل زارعي الفجور على من عداهم، مع أنّ دلالة سياق الكلام على هذا المرام كافية لذوي الأفهام، فافهم.

و يدلّ على هذا أيضا قوله "حتى إذا قبض الله رسوله، رجع القوم على الأعقاب و غالتهم السبل، و أتكّلوا على الولاة و وصلوا غير الرحم و هجروا السبب الذي أمروا بمودّته و نقلوا البناء عن رص أساسه، فبنوه في غير موضعه، معادن كلّ خطيئة و أبواب كلّ ضارب في عمره، قد ماروا في الحيرة و ذهلوا في السكره على سنة من آل فرعون من منقطع إلى الدنيا راكنٍ أو مفارقٍ للدين مباين".

فإنه أيضا صريح في ارتداد جميع الناس بعده صلّى الله عليه وآله، إلّا من علّم بالدليل بقاؤه على الدين، أو في ارتداد طائفة معيّنة صرح بأوصافهم و هم الذين هجروا السبب والحبل الممدود بينهم وبين الله الذي أمروا في حديث التمسك المتواتر بالتمسك به.

والقول بأنّ المحكوم عليهم بالارتداد طائفة من المنافقين الذين كان يخطر ببالهم ابداءه لما وقع منه بالنسبة إلى أسلافهم والمتكّلين على الولاة الهاجزين للسبب الناقلين للبناء، اتباع معاوية ومن رضي بتقدّمه، سماجة مع أنّه يمنع عنها تعاطف الجهل بعد تقدّم الظرف على الكلّ، لأنّه يقتضي وقوع المضامين كلّها في طرف واحد، هذا مع أنّ قوله "و غالتهم السبل" صريح في أنّ هلاكهم بعده صلّى الله عليه وآله كان من جهات متعدّدة.

و لا ريب أنّ اتباع معاوية - على هذا القول - هلاكهم إنّما كان من جهة متابعتة، لا غير.

فتعيّن أن يكون المراد الصحابة، فإنّهم هلكوا أوّلا من جهة متابعة الأوّل، وثانيا من جهة الثاني، وهكذا.

ثمّ إنّ في التقسيم دلالة على أنّه عليه السلام قصد ذمّ الأوائل أيضا، فإنّ المفارق للدين المبين عن الدنيا على طريقة الرهبانيّين من النصارى في هذه الأمّة في عصره عليه السلام لم يكن سوى الأوّلين، والمنقطع الراكن إليها لم يكن سوى عثمان ومعاوية وأتباعهما.

و إنّما قدّم المنقطع لقرب عهده إلى المخاطبين، ويدلّ على ذلك أيضا قوله في كلّ موضع - على تواتر عنه عليه السلام - "ما زلتُ مظلوما منذ قبض رسول الله صلّى الله عليه وآله" إلى غير ذلك من كلماته و تظلماته و كناياته و تصريحاته و تصريحات أصحاب المصرّحة بكونه عليه السلام كارها لهم ساخطا عليهم، ممّا فصلناه في كتابنا الموسوم بالدرّة النجفيّة.

و في ذلك كلّ دليل على بطلان إجماعهم الذي يتمسّكون به في اعتقاد الإمامة لأئمّتهم.

و كيف يتصوّر انعقاد الإجماع مع خروج مثل عليّ و أهل بيته و بني هاشم، و مع خروج سلمان و أبي ذر و نظائرهما.

هذا، مع أنّ لنا أن نقول لهم: هل كان عليّ عليه السلام فيما نسبه إلى المتقدّمين و المقدّمين من الارتداد و ما يحذو حذوه و يقوم مقامه، محقّا أو مبطلا؟

فإن قالوا: كان محقّا.

نقول لهم: لِمَ تقدّمون من هو متّصف بالارتداد و تقلّدون قوما حكم عليه صاحب الحقّ بترك السداد، لمحض العناد؟
و إن قالوا: كان مبطلا؛ و ليس لهم أن يقولوا ذلك، لأنّه مع الحقّ دائما.
نقول لهم: لِمَ تقدّمون مبطلا يسبّ أئمّتهم و تقتلون به في الرابعة و تقولون بخلافته و إمامته بعد الثلاثة، و هل هذا إلّا العمل بالمتناقضين والجمع بين الضدّين؟

لطيفة:

نقل ابن أبي الحديد عن مقدّم الحنابلة، الفخر إسماعيل بن علي الحنبليّ، قال: دخل عليه واحد من الحنابلة، فجعل الشيخ يسأله عن حاله و عن قصده، وهو يجاوبه حتّى قال له: يا شيخ لو شاهدت يوم الزيارة يوم الغدير و ما يحرى عند قبر عليّ صلوات الله عليه من الفضائح و الأقوال الشنيعة و سبّ الصحابة جهارا بأصوات مرتفعة من غير مراقبة ولاخيفة.
فقال إسماعيل: وأيّ ذنب لهم، و الله ما جرّاهم على ذلك ولافتح الباب لهم إلّا صاحب ذلك القبر.
فقال ذلك الشخص: و من هو صاحب القبر.
فقال: عليّ عليه السلام.
قال: يا سيّدي هو الذي علّمهم ذلك.
قال: نعم والله.
قال: يا سيّدي فإن كان محقّا فما لنا نتولّي فلانا و فلانا، وإن كان مبطلا فما لنا نتولّاه، ينبغي أن نبرأ من إمامته أو منهما.

فقام إسماعيل مسرعاً، فلبس نعليه وقال: لعن الله إسماعيل الفاعل ابن الفاعل إن كان يعرف جواب هذه المسألة، و دخل حرمه، انتهى^١.
أقول: لقد أنصف الشارح، حيث لم ينكر هذه المقالة، ولم يتعرض لجوابها، مع تصلبه في حماية أشياخه، فتأمل.

تنبيه:

لا يقال: الخبر يدلّ على صحّة ما ذهب إليه ابن أبي الحديد وغيره من المعتزلة، حيث أنّه عليه السلام يُثبت أنّ له الفضل على من عداه و تُبيّن أولويّته بالأمر بالنسبة إلى ما سواه، و مع ذلك يقول: أنّ سكوته عن منع المتقدّمين إنّما كان للمصلحة الدينيّة، فيكون تقدّمهم و تقديمهم عليه أيضاً للمصلحة، فلا يكون قبيحاً و لا يكون على المقدّمين و المتقدّمين منقصة من هذه الجهة.
لأنّا نقول: هذه مغالطة صرفة و سفسطة محضة، فإنّ كون السكوت لمصلحة دينيّة عقيب التقدّم و التقديم و انعقاد الأمر بأخذ البيعة من العوام المصرّين على حفظ البيعة، لا يقتضي أنّ لا يكون التقدّم على وجه الغضب و لا يدلّ على كونه لمصلحة دينيّة و لا على أنّه كان حسناً.
كيف، و لو كان له حُسن لم يجز له عليه السلام، مع نهاية تصلبه في الدين، أن يقبّحه و لا أن يشكو مَن بادر إليه و يقدح فيه.

و صريح كلامه هنا كسائر ما ورد عنه في خطبه و رسائله من التظلمات، وهي كثيرة جدّاً، يدلّ على شكايته من التقدّم و قدحه فيمن أتى به و بالتقديم.
و من الثابت أنّ تقديم الأوّل لم يكن إلّا بسعي الثاني، و تقديمه لم يكن إلّا بوصيّة الأوّل و أخذه البيعة له، و تقديم ثالث لم يكن إلّا بجعله الأمر شورى

^١ - شرح نهج البلاغة: ج ٩ ص ٣٠٥ باب ١٧٣.

و وصيته بمتابعة فرقة يكون فيهم عبدالرحمن بن عوف وميله إلى عثمان، لمكان المصاهرة، معلوم للعالمين.

فالخبر إذاً يدلّ صريحاً على قدحه في الثلاثة المنتحلين، وعلى أنّ تقدّمهم وتقديمهم لم يكن على الحقّ، بل كان باطلاً صرفاً مخالفاً لأمر الله وأمر رسوله سيّد الأنبياء والمرسلين، لاسيّما بعد ملاحظة بعض ما روي صحيحاً عن سيّد الرّصين وأتباعه الفضلاء الماجدين.

ثمّ أنّه يرشد إلى أنّه بعد تقدّمهم واجتماع آراء المفسدين في الأرض على خلافتهم، إنّما سكّت من خوف الفتنة واضمحلال الشريعة، لا من جهة الرضا بالأمر.

كيف، و لو كان راضياً عالمياً بوجود المصلحة فيما آل إليه الأمر، لم يتأخّر عن البيعة إلى زمان وفاة بنت الرسول صلّى الله عليه وآله ولم ينكر على ما صدر منهم بعد أخذ البيعة لهم منه عليه السلام.

ثمّ اعتذارهم عن تأخير البيعة بأنّه آخر لرعاية فاطمة عليها السلام، حيث كانت كارهة لتقدّمهم عليه، مغضبة عليهم بما صدر منهم بالنسبة إليها، ولذا قام بالبيعة بعد ارتحائها، دفع للفاسد بالأفسد.

فإنّ من كانت فاطمة عليها السلام كارهة له مغضبة عليه، جدير بأن يتقدّم إلى النار، لا بأن يقدّم على أمة سيّد الأبرار.

و كيف يتقدّم للخلافة من تصدّى لإيذاء من يكون في إيذائه إيذاء الرسول.

وكيف يمكن له دعوى الإمامة مع تكذيبه من شهد القرآن بأنّ قوله مقبول.

ثم إن قيام عليّ عليه السلام بالبيعة بعدها مع ملاحظة ما نُقِلَ عنه، دليل واضح على اضطراره في الموافقة، لأنّه كما أقرّ به غير واحد منهم، كان له وجه في حياتها، فلم يقدر المخالفون على نهاية الإبرام معه.

وأما بعدها فقد خاف من هتك عرضه وأتى بما أتى، حفظا لماء وجهه، فلا يكون فيما فعله دلالة على كون تأخّره عن البيعة مفسدة ولا على أنّ في تقدّمهم إلى الخلافة مصلحة.

و كيف يتخيّل أن يكون تقدّمهم مقرونا بالصواب موافقا للمصلحة الدينية، ويقدح فيه مثله بعد البيعة كقبلها بإظهار فضله على من تقدّم عليه و بيان كونه مظلوما، وهل يكون لذلك ثمرة غير إثارة الفتنة بين أهل اسلام و فائدة سوى إلقاء الشبهة في خواطر الأنام؟

و سنرجع إلى هذا المطلب لإتمامه غاية الإتمام بإيراد طائفة من الكلام عند اقتضاء المقام، والله الهادي و هو وليّ الإلهام.

تحقيق وتمهيد:

اعلم أنّ التمدّح بمحاسن الصفات، كما يجوز لله سبحانه، حيث أنّ اتّصافه بها ثابت في نفس الأمر و هو عالم بكونه متّصفا بها، يجوز لأرباب العصمة ولمن يتخلّق بأخلاقهم أيضا ممّن يتّصف بها ويعلم اتّصافه بها، بدليل يجوز له الاعتماد عليه ويحسّ الإصغاء إليه.

و ليس ذلك بمنهيّ عنه في حقّهم، كما يرشد إليه تمام قوله "فلاتركوا أنفسكم، بل الله يزكّي من يشاء، هو أعلم بمن اتقى".

حيث يشعر بأنّ مجوّز التزكية هو العلم بحصول التقوى، فمن لاعلم له به، لا يجوز له أن يزكّي نفسه.

و من كان له علم، إمّا بإعلام الله له أو بدليل يجوز أن يعتمد عليه، يجوز

له ذلك، بل ربّما يقال: إنّ التمدّح بالكمالات كما يجب على الله لتعريف ذاته و توقّف معرفته الواجبة على تعريفه الذي هو لطف واجب عليه، ربما يجب على من يتّصف بها و هو عالم باتّصافه.

إمّا لأنّه عالم بأنّ الله وفّقه لها و أنعم بها عليه، والتحدّث بالنعمة واجب، لقوله ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾^١.

وإمّا لأنّه مطاع يجب اتّباعه من الله، ولا يحصل المتابعة الواجبة إلّا بتمدّحه وذلك كتمدّح يوسف عليه السلام بقوله ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْمِ﴾^٢ حيث لم يتمدّح بهذا المدح العظيم إلّا بعد علمه بقدرته على تنظيم أمور الخلائق بإقدار الله تعالى، وبعد العلم بأنّ انتفاع الناس به و متابعتهم له و تمكينهم إيّاه في الحقّ الذي جعله الله له متوقّف على تمدّحه، وبدونه تقع الناس في الضلالة والتهلكة.

و كتمدّح بعض علمائنا بقوله "قال الشيخ الصدوق الفقيه على أظهر الاحتمالين".

فإنّه لم يقل ذلك إلّا بعد ما علم أنّ إرشاده و استرشاد القوم به و عملهم بفتياه و بكتابه الذي كتبه للعمل به أمرٌ واجبٌ يتوقّف على تعريفهم نفسه و إخبارهم عنها بما هو ثابت لها في الواقع من الفقه، و كونه شيخا في الفتوى، و كونه صدوقا في الأحكام بدعاء الإمام عليه السلام.

والحاصل، أنّ التمدّح بالكمال قد يكون من الكمال إذا قصد به التحدّث بنعمة الله أو إقامة حكم من أحكام الله.

^١ - الضحى: ١١.

^٢ - يوسف: ٥٥.

إذا تمهّد هذا نقول: إنّ ما صدر عن مولانا الأمير عليه السلام في هذه الواقعة وغيرها من التمدّحات، كتمدّح النبيّ صلّى الله عليه وآله بقوله " أنا سيّد ولد آدم" و كتمدّح الأئمّة بقولهم "نحن أسماء الله الحسنى" و غير ذلك ممّا لا يقدر على عدّه و إحصائه، أداء لما هو الواجب عليهم في مقام التحدّث و في مقام مطالبة الحقّ و بيان الأوّلّيّة و مدافعة أصحاب اللجاج بنوع من الاحتجاج، و في مقام الإرشاد والإعانة على ما هو وظيفة العباد من الاسترشاد.

و ليس من الافتخار بكمالاته من حيث هي كمالاته الصادرة عنه، حتّى يكون إعجاباً ممنوعاً عنه، بل هو افتخار بكمالاته من حيث أنّها نعمة وعطيّة موهنة أو اكتسابيّة، بعد القطع بكونها ثابتة له بلطف الله و إعلامه للفوائد المذكورة.

و كيف يتخيّل أن يكون ذلك من الافتخار المذموم، و خطبه و كلماته مشحونة بلزوم التجاوز عن طريق المنافرة و وجوب وضع تيجان المفاخرة. أم كيف يتصوّر أنّه يأمر بما لا يعمل به من الصواب و قد نزل من السماء فيه - على ما تواتر - أنّ عنده علم الكتاب، و بذلك يضمحلّ ما استشكله بعض القاصرين من المعاندين تبعاً لأرباب النفاق و اقتداء برابع الملاحين في البغي والشقاق، من أنّ كلماته عليه السلام في مواقع افتخاره ممّا يدلّ على التّيه و الزهو والفتخار و المنّة، و لا وجه لشيء من ذلك، فإنّ التّيه و الزهو و الافتخار ممّا نهى عنه في الشريعة و البيضاء.

و المنة إِمَّا مَنَّةٌ عَلَى الْعِبَادِ، وَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَمُنَّ عَلَيْهِمْ بِمَا لَمْ يَأْتْ بِهِ لِأَجْلِهِمْ؛
و إِمَّا مَنَّةٌ عَلَى اللَّهِ وَ هُوَ سُبْحَانَهُ يَقُولُ ﴿بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَذَا كَمِ
لِلْإِيمَانِ﴾^١.

قال ابن أبي الحديد بعد نقل ما نقلناه من الإيراد و قد سبقه إلى ذلك قوم
من الصحابة، فَإِنَّهُ قِيلَ لِعُمَرَ: وَلَّ عَلِيًّا أَمْرَ الْجَيْشِ، فَقَالَ: هُوَ آتِيهِ مِنْ ذَلِكَ؛ وَ
قال زيد بن ثابت: مَا رَأَيْنَا أَزْهَى مِنْ عَلِيٍّ؛ وَ قَدْ حَمَلَ مَعَاوِيَةَ كَلَامَهُ عَلَيْهِ
السَّلام عَلَى الْمَنَّةِ، فَكُتِبَ فِي جَوَابِ مَفَاخِرَاتِهِ مِثْلُ مَا ذَكَرَهُ هَذَا الْمَوْرِدُ،
انتهى ملخصاً.

أقول: إِنَّمَا نَسَبَ إِلَيْهِ ذَلِكَ مَنْ نَسَبَهُ إِمَّا لِعُنَادِهِ وَ بَغْيِهِ، وَ إِمَّا لِقُصُورِ فَهْمِهِ
وَ انْتِفَاءِ اتِّصَافِهِ بِالْقُوَّةِ الْمُمَيَّزَةِ، فَلَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الْكِبَرِ وَ الْاسْتِطَالَةِ وَ الْإِفْتِخَارِ وَ بَيْنَ
التَّعَفُّفِ وَ التَّزَعُّعِ وَ التَّوَقُّيِّ عَنْ تَحْمِلِ الْأَوْزَارِ وَ التَّزَهُّدِ فِي الزَّهَرَاتِ الْفَانِيَةِ
الْمُخْتَصَّةِ بِهَذِهِ الدَّارِ وَ التَّحَدُّثِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ الْوَاجِبِ عَلَى عِبَادِهِ بِاللَّيْلِ وَ النَّهَارِ،
فَتَأَمَّلْ، تَعْرِفْ ذَلِكَ كَالشَّمْسِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ.

ثُمَّ قَالَ: وَ نَحْنُ نَرِيدُ أَنْ نُنَبِّهَ بِإِيرَادِ بَعْضِ مَا وَرَدَ فِيهِ مِنَ الْأَخْبَارِ عَلَى أَنَّ
عَظِيمَ مَنْزِلَتِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَلِغَ مَبْلَغًا قِيلَ لَهُ: لَوْ رَقِيَ إِلَى
السَّمَاءِ وَ عُرِجَ فِي الْهَوَاءِ وَ فُخِرَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ وَ الْأَنْبِيَاءِ تَعْظُمًا وَ تَبَجُّحًا، لَمْ يَكُنْ
بِهِ مَلُومًا، بَلْ كَانَ بِهِ جَدِيرًا.

بَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ لَوْ فُخِرَ بِنَفْسِهِ وَ بِالْغِىِّ فِي تَعْدِيدِ مَنَاقِبِهِ وَ فُضَائِلِهِ بِفَصَاحَتِهِ
الَّتِي آتَاهُ اللَّهُ وَ اخْتَصَّ بِهَا وَ سَاعَدَهُ عَلَى ذَلِكَ فَصَحَاءُ الْعَرَبِ وَ غَيْرُهُمْ كَافَّةً،

^١ - الحجرات: ١٧.

لم يلبغوا إلى معشار ما نطق به الرسول الصادق الأمين، و هو مع ذلك لم يسلك قطّ مسلك التعظّم والتكبرّ في شيء من أقواله وأفعاله.

و كان ألطف البشر خلقا وأكرمهم طبعاً وأشدّهم تواضعاً وأكثرهم احتمالا وأحسنهم بشراً وأطلقهم وجهاً، حتّى نسبته من نسبته إلى الدعابة و كثرة المزاح، و هما خُلقتان منافيان للتكبرّ والاستطالة.

و إنّما يذكر أحيانا ما يذكر من هذا تنفّس مهموم و شكوى مكروب، ولا يقصد به إذا ذكره إلّا شكر النعمة و تنبيه الغافل على ما خصّه الله به من الفضيلة، فإنّ ذلك من باب الأمر بالمعروف و على اعتقاد الحقّ و الصواب في أمره، والنهي عن المنكر الذي هو تقديم غيره عليه مع تقدّم فضله، وقد نهى الله سبحانه عن ذلك بقوله ﴿أفمن يهدي إلى الحقّ أحقّ أن يتبع أمّن لا يهدي إلّا أن يهدي فما لكم كيف تحكمون﴾^١.

قال: و لست أعني بذلك الأخبار العامّة الشائعة التي يحتجّ بها الإماميّة على إمامته، كخير الغدير والمنزلة و قصّة البراءة و خير المناجاة و قصّة خير و خير الدار و نحو ذلك، بل نعني بذلك الأخبار الخاصّة التي رواها فيه أئمّة الحديث الذين لا يتهمّمون، و جلّهم يقولون بتفضيل غيره عليه، فروايتهم فضائله توجب سكون النفس ما لا يوجب رواية غيرهم^٢.

ثمّ شرع في ذكر الأحاديث التي من جملتها: [الحديث الخامس]

^١ - يونس: ٣٥.

١- اختصاص هذه الأخبار بهم غير مسلم، لأنّ أصحابنا أيضاً قد تعرّضوا لروايتها، اللهمّ أن يقال: أنّه أراد أنّ الإماميّة لا يستدلّون بها على المطلوب و الجمهور يستدلّون بها على فضيلته، فهي خاصّة بهم، وفيه بعد تأمل، فتأمل. (منه)

الحديث الخامس

روى أبو نعيم الحافظ بإسناده عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ:
يَا عَلِيُّ إِنَّ اللَّهَ قَدْ زَيَّنَكَ بِزِينَةٍ لَمْ يَزَيِّنْ الْعِبَادَ بِزِينَةٍ أَحَبَّ مِنْهَا، هِيَ زِينَةُ
الْأَبْرَارِ عِنْدَ اللَّهِ الزَّهْدُ فِي الدُّنْيَا جَعَلَكَ لَا تَزُرُّ مِنَ الدُّنْيَا شَيْئًا وَ لَا تَزُرُّ الدُّنْيَا
مِنْكَ شَيْئًا وَ وَهَبَ لَكَ حُبَّ الْمَسَاكِينِ، فَجَعَلَكَ تَرْضَى بِهِمْ أَتْبَاعًا وَيَرْضُونَ بِكَ
إِمَامًا.

قال: و زاد فيه أحمد بن حنبل:
فطوبى لمن أحبَّك و صدق فيك، و ويل لمن أبغضك و كذب فيك.

بيان:

لا يخفى أنَّ مساق الكلام يدلُّ على اختصاصه بهذه الفضيلة و مزيته فيها،
وقد اعترف به جماعة من المخالفين، منهم الشارح المعتزليّ.
فيكون أولى بالخلافة والرئاسة العامّة مَن عداه من الصحابة العاديين لها،
أو الناقصين فيها، هذا مع أنَّ في التفرُّع تصريح بسبببته كمال هذه الخصلة فيه
لإمامته لقاطبة المساكين بأمر الله.

و ليس المراد بهم بشهادة العقل الصحيح الصريح إلا من اسكنه الإيمان و ما فيه من العقائد عن الطغيان في أمر الله حتى نظر إليهم المتزفون وأرباب البطر بالحقارة والمسكنة والمذلة، كنظر نظرائهم من المشركين إلى أتباع النبيين الذين قالوا قالوا فيهم ما نراك أتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادئ الرأي و عدوهم من السفلة الأشرار المستوجبين للنار و سيطلبونهم فيها و هم في الجنة بقولهم ﴿ما لنا لا نرى رجالا كنا نعدهم من الأشرار أتخذناهم سخرى أم زاغت عنهم الأبصار﴾^١.

و بالجملة ليس المراد بالمسكين هنا من تركته الدنيا و هربت منه مع كونه مائلا إليها حتى سكن لعجزه و فقدان حيلته عن الطلب، بل المراد به من ترك الدنيا و طلقها لعلمه بحقارتها و عدم بقائها و انتفاء وفائها و رغبته إلى الله و إلى ما وعده للأبرار و اعتماده عليه، حتى سكن إلى رحمة الله و النظر إلى ما له عنده عن الفلق و الاضطراب و التوجه إلى ما لديه، يشهد بذلك ملاحظة المقام و التأمل في ما يقتضيه سياق كلام سيد الأنام .

فإذاً نقول : إنّ من عداه لا يكون إلا إماما لأرباب البغي والفساد المنحرفين عن طريق الحق والرشاد، لانحصار الإمام في الإمامين، بدلالة القرآن المنزل على الفريقين.

ثم إنّ بقيّة الخبر على رواية ابن حنبل صريحة في المقصود أيضا، إذ لامرية في ادعاء عليّ الخلافة بعد الرسول صلى الله عليه وآله من غير فصل في غير موضع واحد، فيكون الويل - و هو أسفل واد من الجحيم - مقرا لمن كذبه فيه، و مستقرا لمن استقرّ في مقامه، فلا تغفل.

^١ - ص: ٦٣ و ٦٣.

الحديث السادس

روى أبو نعيم بإسناده عن أنس عنه صلى الله عليه وآله، قال:
إنَّ ربَّ العالمين عهد إليَّ في عليَّ أنَّه راية الهدى و منار الإيمان وإمام
أوليائي و نور جميع من أطاعني، إنَّ عليًّا أميني غداً يوم القيامة و صاحب رايتي،
بيدي عليّ مفاتيح خزائن رحمة ربِّي.

بيان:

هذا الخبر رواه أبو نعيم بسند آخر عن بريدة الأسلمي عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وفيه:
و هو الكلمة التي الزمها المتقين، مَنْ أحبه فقد أحببني و مَنْ أطاعه أطاعني،
فبشّره بذلك.

فقلت: قد بشّرته يا ربّ.

فقال: أنا عبد الله و في قبضته فإن يعذبني فبذنوبي لم يظلم شيئاً، و إن تمّم
لي ما وعدني فهو أولى، و قد دعوت له.

فقلت: اللهم اجعل قلبه نورا و اجعل رفيقه الإيمان بك.

قال: فقبلت ذلك غير أنني محتصّه بشيء من البلاء لم اختصّ به أحدا من أوليائي.

فقلت: يا ربّ أخي و صاحبي.

قال: قد سبق في علمي أنّه لمبتلى.

أقول: صريح هذا الخطاب يدلّ على أنّ الهداية لا يكون إلّا لمن تبعه و اقتدى به و استضاء بنوره، فيكون قاطبة من يقتدي بغيره مقتفين لرؤية الضلالة سالكين في مسالك الظلمة والجهالة.

و يدلّ أيضا على أنّه إمام قاطبة الأولياء، فيكون من عداه ممن يدعى الإمامة أئمة للأعداء، فإنّ الإمامة منحصرة في رجلين بنصّ كتاب الأبرار، إمام يدعو إلى الجنّة وإمام يدعو إلى النار.

و معنى قوله "و نور جميع أوليائي" معنى قوله ﴿الله وليّ الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور والذين كفروا أوليائهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾^١.

ثمّ إنّ جعل عليّ عليه السلام أمينا يوم القيامة و تسليم الراية إليه وإعطاء مفاتيح خزائن الرحمة كلّها له، مع تقدّم ثلاثة عليه في الدنيا، لا يكون إلّا لخيانتهم وظلمهم فيما تصدّوا له من غصب الخلافة و تكذيب من لا كلام في صدقه.

نقل ابن أبي الحديد عن بعض مشايخه المؤمنين، أنّه سئل ف قيل له: هل كانت فاطمة صادقة أو كاذبة؟

فأجاب بأنّها: صادقة و كيف يتصوّر كذبها و آية التطهير تطهرها.

^١ - البقرة: ٢٥٧.

فَقِيلَ لَهُ: فَلِمَ مَنَعْتَ تَمَّا ادَّعَتْهُ وَطَوَّلْتَ بِالشَّهَادَةِ؟
فَأَجَابَ بِأَنَّهُ: لَوْ صَدَّقْتُهَا الْيَوْمَ، لَجَاءَتْ غَدًا وَطَالَبَتْ مَنَصِبَ الْخِلَافَةِ
وَلَمْ تَكُنْ لَهُ مَعْذَرَةٌ.
فَتَأَمَّلْ.

ثُمَّ إِنَّ الرِّوَايَةَ عَلَى السَّنَدِ الْآخِرِ، رَمَا تُشِيرُ إِلَى مَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ الْبَلِيَّةِ
الْعَظِيمِ، وَهِيَ إِنكَارُ حَقِّهِ قَرِيبًا مِنْ زَمَانِ إِثْبَاتِهِ، قَبْلَ أَنْ يَدْفَنَ مِنْ أَوْصِيَ بِهِ، وَ
فِيهِ مَرَارًا عَلَى الْوَجْهِ الْمُسْتَنَكِرِ الَّذِي لَا يَتَخَيَّلُهُ عَاقِلٌ إِلَّا أَنْ يَسْتَفْتَحَهُ مَعَ صُدُورِهِ مِنْ
قَوْمٍ ظَاهَرَهُمُ الْإِيمَانُ وَمُلَازِمَةُ الزُّهْدِ وَمَسْلُكُ الْإِحْسَانِ.
وَأَمَّا إِنكَارُ مَعَاوِيَةَ الْمَعْلَنُ بِالْفُسُوقِ وَالْعَصِيَانِ وَ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ هَتَكِ
حُرْمَتِهِ وَ شَهَادَتِهِ بِسَيْفِ أَهْلِ الْعَدْوَانِ، فَلَيْسَ مِنَ الْبَلَاءِ الشَّدِيدِ الْمُرْعُودِ الَّذِي لَمْ
يَخْتَصَّ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْأَذْكِيَاءِ.
وَ ظَنِّي أَنَّ هَذِهِ الدَّلَالَةُ بَيِّنَةٌ لَا يَنْكُرُهَا إِلَّا الضَّالُّونَ، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا
أَيَّ مَنَقَلٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^١.

^١ - الشعراء: ٢٢٧.

الحديث السابع

روى أحمد في مسنده والبيهقي في صحيحه بإسنادهما عنه
صلّى الله عليه وآله، أنّه قال:

من أراد أن ينظر إلى نوح في عزمه و إلى آدم في علمه و إلى ابراهيم في
حلّمه و إلى موسى في فطنته و إلى عيسى في زهده، فلينظر إلى عليّ عليه السلام.

بيان:

أقلّ ما يدلّ عليه هذا الخبر هو أنّه مختصّ بمساواة الأنبياء العظام عليه
السلام فيما خصّوا به من الفضائل التي لا يصلح للإمامة من قصر فيها، مع
وجود الكامل، فلا يجوز تقدّم غيره عليه.

وإنّما قلنا: إنّ هذا أقلّ ما يستفاد منه، إذ يجوز أن نقول بدلالة سائر
الآثار: إنّّه أفضل من الكلّ في الكلّ، إذ يصدق على من زاد علمه على زيد أنّه
يعلم ما يعلمه زيد و هكذا، على أنّا نقول: أنّ الخبر بمجرّده يدلّ على فضله
على كلّ واحد، فإنّ جامع الفضائل أفضل من المخصوص بفضيلة واحدة،
فلا تغفل.

الحديث الثامن

روى أحمد في كتابيه بإسناده عنه صَلَّى الله عليه وآله أَنَّهُ قال: من أَحَبَّ أن يتمسَّك بالقضيب الأحمر الذي غرسه الله في جنة عدن يمينه، فليتمسَّك بولاء عليّ بن أبي طالب.

بيان:

صريح هذا الكلام عند أولى الأفهام، هو أنَّ ولاء غيره ليس بهذه المثابة وأنَّه مختصٌّ بهذه المنقبة.

و من البين أَنَّهُ لو كان غيره خليفة رسول الله صَلَّى الله عليه وآله بعده بلافضل، لكان أولى بهذه المرتبة.

لا يقال: يحتمل أن يكون ولاؤه من حيث الإيمان مثمراً لهذه الثمرة، فلا يدلّ على خلافته.

لأنّا نقول: فعلى هذا يستفاد من الخير أنَّ من عداه ليس بمؤمن، أو ليس بكامل في الإيمان وبه يحصل المطلوب، إذ من الجهالة أن يقال يتقدّم عادم الإيمان أو ناقصه على من كمل فيه الإيمان، فلا تكن من الجاهلين.

الحديث التاسع

روى أحمد في مسنده بإسناده عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ أَنَّهُ قَالَ: والذي نفسي بيده، لولا أن تقول طوائف من أُمّتي فيك ما قالت النصارى في ابن مريم، لقلت اليوم فيك مقالا لا تمزّ بملاء من المسلمين إلّا أخذوا التراب من تحت قدميك للبركة.

بيان:

أي لولا مخافة أن يكون للقائلين بذلك حجة على ضلالتهم، لقلت فيك جهارا مقالا من المتشابهات التي يمكن لهم التمسك بها في إثبات مطلوبهم، فلا يدلّ الخبر على انتفاء القول فيه مثل ما قيل في ابن مريم، ولا على انتفاء قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ فِيهِ - مطلقا - ما يمكن أن يتوهم منه ذلك. فلا ينافي ورود بعض الأخبار عنه في حقه لبعض الخواص الذين يزيدهم التأمل فيه و التفكير في ما يصلون إليه من مدلولاته إيمانا، و فيما يكلون تأويله إلى الله و رسوله ممّا لا يبلغون إليه من مفهوماته تسليما و إذعانا.

ثم إنَّ من اليّسن أنّ هذه المرتبة، و هي تناهي مناقبه وفضائله و كثرة
مفاخره و محامده بحيث لو اطّلع عليها آحاد الناس لقالوا بربوبيّته، مرتبة خاصّة
به لم يشاركه فيها أحد من خصمائه.
فلا يجوز أن يقدّم أحدٌ أحداً أو يتقدّم واحد من الأمّة عليه، إلّا لسفاهته و
عداوته أو لجهالته بعلوّ شأنه.

تنبيه:

قد نسب الإقرار بثبوت هذه المرتبة إلى الشافعي جماعة من الخالفين، منهم
المبيدي شارح الهداية في شرحه للأبيات المنسوبة إلى الأمير عليه السلام، افتخارا
بأنّه من الموالين، و استدلالا بأنّ تقديمه للثلاثة على عليّ لا ينافي تمسّكه بالولاية
المأمور به عن الله و عن سيّد المرسلين.

ثمّ إنَّهم استدلّوا على إقراره بما نسب إليه من قوله:

لو أنّ المرتضى أبدى محلّه لخرّ الناس طرّاً سجّداً له

كفى في فضل مولانا عليّ وقوع الشكّ فيه أنّه الله

ومات الشافعيّ وليس يدري عليّ ربّه أم ربّه الله

أقول: قد عرفت مراراً - و سيأتي مفصّلاً - أنّ تقديم الأعداء، بل و تقديم
من ليس له رتبة التقديم ينافي بالضرورة، لتحقّق الولاية التي أمر بها النبيّ الكريم
بأمر الله الملك العليّ العظيم.

و ممّا ينبغي أن يعلم في هذا المقام، هو أنّ في صدور هذه الأبيات من
الشافعي، بعد ما علم من مذهبه، لدليلاً واضحاً على أنّه كافر مفرط أو مشرك
مفرط متردّد بين الفريقين، لا إلى هؤلاء و لا إلى هؤلاء، فيجب أن يعدّ من
الأعداء لا ان يحسب من أرباب المودّة و الولاء.

ثم إنّ الخبر المذكور رواه جماعة أخرى من الجمهور، و منهم المييدي في شرحه المسطور، وصريح روايتهم على ما هو في كتبهم مذكور هكذا:

لولا أن أشفق أن تقول فيك طوائف من أمّي ما قالت النصارى للمسيح ابن مريم، لقلت فيك قولاً لا تمرّ بملاء إلا أخذوا من تراب رجليك و من فضل طهورك يستشفون به، و لكن حسبك أن تكون منّي و أنا منك، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لانيّ بعدي، إنّك تبرّ قسمي، وإنّك تقاتل على سنّي، و إنّك في الآخرة على الحوض من خليفتي، وإنّك أوّل من يرد إلى الحوض، وإنّك أوّل من يكسى معي، و إنّ شيعتك على منابر من نور مبيضة وجوههم يكونون في الجنة جيرانني، وإنّ حربك حربي و سلمك سلمي، و إنّ سريرتك سريرتي و علانيتك علانيتي، انتهى.

و فيه من الأسرار ما لا يخفى على الأذكياء، و الفضل ما تشهد به الأعداء.

حكاية:

نقل عن رجلين تعاركا في الإمامة، ثمّ تراضيا بحكومته أوّل من لقيه بالبواب، فطلعا على يهوديّ فتحاكما إليه، فقال: أنا يهوديّ، تحاكما إلى غيري، فقالا: لا بدّ من ذلك، فإنّا قد تراضينا بأوّل من نلقاه، قل ما شئت تطع، فقال: أمّا أنت أيّها السنّي فقدّمت من اختلف فيه، هل هو كافر أو مسلم؟ فويل لك لو كان كافرا، وأمّا أنت أيّها الشيعيّ فقدّمت من اختلف فيه، هل هو ربّ أو إمام؟ فطوبى لك في اعتقادك بتقدّمه.

بس این نکته در حق نمائی او که کردند شک در خدائی او

الحديث العاشر

روى أحمد في كتابيه عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ أَنَّهُ قَالَ:

أنا أوّل من يدعى به يوم القيامة، فأقوم عن يمين العرش في ظلّه، ثمّ أكسي حلّة، ثمّ يدعى بالنبيّين بعضهم على أثر بعض، فيقومون عن يمين العرش ويكسون حللاً، ثمّ يدعى بعليّ بن أبي طالب لقرابته منّي و منزلته عندي، و يدفع إليه لواء الحمد، آدم و من دونه تحت ذلك اللواء، ثمّ يقال لعليّ، فيسير به حتّى يقف بيني و بين ابراهيم الخليل، ثمّ يكسي حلّة و ينادي منادٍ من العرش: نعم الأب أبوك ابراهيم ونعم الأخ أخوك عليّ، ابشر يا عليّ، فإنّك تدعى إذا دعيتُ و تكسي إذا كسيتُ وتحيا إذا حييتُ.

بيان:

ما قدّمناه من الخبر على رواية المبيدي وغيره، و سائر الأخبار الدالة على تقدّمه على الأنبياء و المرسلين، بل آخر هذه الرواية كما تشهد به عقول العالمين، تشهد بوقوع نوع من التحريف فيها، لصراحة الكلّ في أنّ دعوة النبيّ والرصيّ و إكسائهما قبل دعوة الأنبياء و إكسائهم.

اللهم إلا أن يقال: إن الإتيان بـ"ثم" في قوله "ثم بعلي" و فيما بعده، ليس لإفادة الترتيب و التراخي الزماني بين الدعوتين و الإكسائين، فتأمل.

و بعد اللتيا و التي، فليت شعري أين الثلاثة المتقدمين عليه في الخلافة يومئذ، وهلا ذكر لهم في هذه الرواية وأمثالها، المسلمة عند القوم منقبتة و فضيلة، فلعل القوم يدعون أنهم تقدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله، فدخلوا الجنة عراة حرصا على تدارك ما يحتاج إليه الرعية في الجنة، فاشتغلوا بذلك عن حضور عرصة القيامة.

و الحاصل إنهم لنهاية حدّهم في تمهيد أمور الشرعية حرّموا أنفسهم عن حضور الموقف و اكتساء الحلة، كما حرّموا أنفسهم عن حضور بجهة النبي صلى الله عليه وآله و صاروا ما فيه من الأجر بالمنازعة إلى التقيّد لنصب الخليفة و كفى ما في ذلك لهم من المنقبة، فافهم.

الحديث الحادي عشر

روى أبو نعيم في الحلية بإسناده عن أنس عنه صلى الله عليه وآله أنه قال:
يا أنس أول من يدخل عليك من هذا الباب إمام المتقين و سيد المسلمين و
يعسوب المؤمنين و خاتم الوصيين و قائد الغر المحجلين.
قال أنس: فقلت: اللهم اجعله رجلا من الأنصار و كتمت دعوتي، فجاء
عليّ عليه السلام.
فقال صلى الله عليه وآله: من جاء يا أنس؟
فقلت: عليّ عليه السلام.
فقام صلى الله عليه وآله إليه مستبشرا، فاعتنقه ثم جعل يمسح العرق من
وجهه.

فقال: يا رسول الله، لقد رأيت اليوم تصنع شيئا ما صنعته بي قبل.
قال: و ما يمنعني وأنت تؤدّي عني و تسمعهم صوتي و تبين لهم ما
اختلفوا فيه بعدي.

بيان:

لا يخفى تكرّر هذه الألقاب له عليه السلام في رواياتهم، وفيها دلالة على المقصود، فإنّ الجمع المعروف بقيد العموم، لاسيّما في المقام الخطابيّ، وعند عدم ما يدلّ على العهد، فيكون هو عليه السلام إماماً لكلّ متّقي و سيّداً لكلّ مسلمٍ و يعسوباً لكلّ مؤمنٍ و هكذا.

فيدخل الثلاثة المتقدّمون فيمن هو سيّدهم وإمامهم، على تقدير ثبوت التقوى والإسلام والإيمان لهم، فكيف يجوز تقدّمهم عليه.

ثمّ إنّ آخر الخبر لصراحته في المطلوب، لا يحتاج إلى البيان، فلانطيل الكتاب بالتعرّض، لإيضاحه.

و سيحيى لنا الكلام في وصايته و استلزامها لخلافته عليه السلام، فلا تكن من الغافلين.

الحديث الثاني عشر

روى أبو نعيم في الحلية بإسناده عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ:
من سرّه أن يحیی حیاتی ويموت ممّاتی و یسکن جنّة عدنٍ الّتی غرسها
ربّی، فلیوال علیّاً علیه السلام من بعدی ولیوال ولیّه و لیقتد بالأئمّة من بعده،
فإنّهم عترتی خلّقوا من طینتی و رزقوا فهما و علما، فویل للمکذّبین لهم من
أمّتی، القاطعین فیهم صلتی، لا أنا لهم الله شفّاعتی.

بیان:

قوله "من بعدی" إمّا متعلّق بالمدکور، أي یجب القول بولایته بعدی علی
المؤمنین، إذ لا معنی لتخصیص وجوب المحبة بما بعده، مع أنّه مستحقّ للمحبّة
دائما.

و إمّا متعلّق بالمدحوف، أي فلیوال علیّاً المنسوب للخلافة بعدی.
لا ینقال: یجوز أن ینكون معنی الخبر: فلیواله موالاه بعد موالانی، بقرینه "و
لیوال ولیّه".

لأنّا نقول: هذا مع بعده، لدلالة الأخبار علی أنّ طاعته و محبّته و مودّته
فی مرتبة طاعته و مودّته، ولدلالة بقیّة الخبر علی أنّ المراد بموالاته اتّخاذہ ولیّاً

يقتدى به في أوامره و نواهيه و لا يأتى عن ذلك قوله "وليوال وليّه" إذ يجوز أن يكون المراد منه وجوب اتخاذ من ينصبه للولاية وليّا، فيكون قوله "و ليقتد بالأئمة" تفسيراً له يصريح بالمطلوب أيضاً، و من يجب موّدته بعد موّدّة الرسول من غير فصل، يجب أن يكون مرتبته بعد مرتبته بلا فصل.

و على أيّ وجه، فالخير نصّ صريح في إمامته و خلافته بعد النبيّ صلى الله عليه وآله من غير فصل، و في إمامة الأئمة المعروفين من بعده، و هو مطابق لما ثبت في أخبارهم من انحصار الخلافة بعده في أرباب العدد الميمون.

فقد روى مسلم و البخاري و الثعلبي و الحميدي بطرق عديدة عنه صلى الله عليه وآله، عبارات مختلفة نصّ بعضها و مال الباقي، أنّه قال: سيكون بعدي اثني عشر خليفة، عدّتهم عدّة نقباء بني اسرائيل.

و روى أحمد في مسنده عن مسروق، قال: كنّا جلّوساً في المسجد مع عبد الله بن مسعود، فأتاه رجل فقال: يا بن مسعود، هل حدّثكم نبيكم كم يكون من بعده خليفة؟ قال: نعم، و ما سألتني أحداً عنها قبلك، سمعته يقول: يكون من بعدي من الخلفاء عدّة نقباء بني اسرائيل، اثني عشر خليفة.

و روى عنه صلى الله عليه وآله أيضاً، أنّه قال: آمنوا بليّة القدر، فإنّها تكون لعليّ و ولده الأحد عشر من بعدي.

و روى صدر الأئمة عندهم و السدي، و هو من قدماء مفسّريهم و البغوي بإسنادهم إلى النبيّ صلى الله عليه وآله، ما يطابق هذه الأخبار، و من المعلوم أنّ القول بإمامة هذا العدد مخصوص بالإماميّة، فيكون مذهبهم حقّاً و تكون الفرقة الناجية منحصرة فيهم.

هذا، مع أنّ في رواية موفّق بن أحمد المكيّ، و هو من عظمائهم، عن أبي سليمان، و هي رواية المعراج، التصريح بعددهم و أسمائهم أيضاً.

و فيها: لو أنَّ عبداً من عبادي عبدني حتى ينقطع، ثمَّ أتاني جاحداً لولايتهم، ما غفرت له.

و من البين أنَّ جحود الولاية لامعنى له إلاَّ جحود الخلافة، ولو كان المراد من الولاية معنى المحبة، لكان الواجب أن يقال: ثمَّ أتاني مبغضاً؛ و لو كان ذلك، لكان كافياً في الدلالة أيضاً، فتأمل، تعرف حقيقة الحال.

و في رواية أخرى عن البغوي عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وآله، التصريح بأسمائهم والألقاب المشهورة لهم، وهي مذكورة، مع ما اطلعنا عليه في هذا الباب، في كتابنا الكبير المسمى بالدرّة النجفية، من أراد مزيد الاطلاع على تفاصيل الأدلة والقول فيها والردّ على من خالفها، فليراجعه، فإنّه كنز لا يصدر من يراجعه إلاَّ غنياً إن شاء الله.

الحديث الثالث عشر

روى الحافظ أبو نعيم في الحلية بإسناده عنه صلى الله عليه وآله أنه قال: ادعوا لي سيّد العرب عليّاً، فقالت عائشة: أ لست سيّد العرب، قال: أنا سيّد ولد آدم وعليّ سيّد العرب، فلمّا جاء أرسل إلى الأنصار فأتوه، فقال لهم: يا معشر الأنصار ألا أدلكم على ما إن تمسّكم به لن تضلّوا أبداً، قالوا: نعم يا رسول الله.

قال: هذا عليّ، فاحبّوه بحبّي وأكرموه بكرامتي، فإنّ جبرئيل أمرني بالذي قلت لكم عن الله عزّ وجلّ.

بيان:

الآثار الدالة على فضله على البريّة أجمعين، من الأنبياء والمرسلين، يدلّ على أنّه سيّد ولد آدم، كأخيه المبعوث رحمة للعالمين.

فهذا الخبر على تقدير عدم وقوع التحريف فيه، إمّا وارد على سبيل المداراة مع عائشة وأمّها، وإمّا محمول على أنّ المراد بالعرب جميع الأبرار من الأنبياء الكبار والمتّقين الأخيار، بناء على ما روي: أنّهم يعيشون يوم القيامة على لغة العرب دون غيرها من اللغات المخصوصة بأهل النار.

فيكون هو سيدهم ومطاعهم وأميرهم في الدنيا والآخرة، بدليل ما نقل عن الرسول المختار: عليّ خير البشر، من أبي فقد كفر.

وحيث نقول: إنّما حكم صلى الله عليه وآله بكون عليّ سيّد الأبرار مع أنّه سيّد الكلّ، إيماء إلى أنّهم ينتفعون به دون غيرهم ممّن قدّم أو تقدّم عليه على وتيرة قوله "هديّ للمتقين".

وإنّما لم يحكم بكونه سيّداً للأبرار كما حكم له لوجهين، أحدهما دفع توهم اتّحاد الأبرارين والإيماء إلى عموم سيادته بالنسبة إليه، لكونه من أمّته وكونه من الأبرار بيّن لا يحتاج إلى بيان.

و ثانيهما للإشارة إلى شرف من يطيعه و يقول بسيادته و كونه من أهل الجنة يقينا، بعيدا عن النار قطعاً، دون من يقرّ بنبوّته و سيادته مطلقاً، فإنّ فيهم من ينكر الولاية و هو خالد في النار.

و بالجملة، فالخبر نصّ صريح في إمامته و خلافته بعد النبيّ من غير فصل. أمّا أوّلاً، فلأنّ تقديم غيره لا يجمع سيادته للكلّ. و أمّا ثانياً، فلأنّ من يصون التمسّك به عن الضلال معصوم لامحالة، فيجب تقدّمه.

و أمّا ثالثاً، فلأنّ الخبر وارد في مساق الأمر، فيكون التمسّك به دائماً واجباً، فلا يجوز التمسّك بغيره و تقدّمه عليه.

و أمّا رابعاً، فلأنّ من يجب حبّه و إكرامه على طريقة حبّ النبيّ وإكرامه، لا يجوز التقدّم والتقديم عليه.

و حمل قوله "فأحبّوه بحبيّ" الخ، على أنّ المراد إيجاب محبة بسبب حبّ النبيّ صلى الله عليه وآله وإياه وإيجاب إكرامه بسبب إكرامه له، مع أنّه كاف في المطلوب، يأبى عنه التفريع بالفاء، كما لا يخفى على الذوق السليم.

وقوله "فإن جبرئيل" الخ، يدلّ على أنّ عصمته و لزوم مودّته و أتباعه من الأمور المنزلة على النبيّ صلّى الله عليه وآله، لا من الأمور الثابتة له بسبب ميله إليه وحبّه له. بمقتضى مجرّد القرابة، كيف و قد نزل فيه أنّه لا ينطق عن الهوى، فلا يتوهّم ذلك فيه إلّا من هو متّصف بالضلالة والعمى، فافهم.

تنبيه:

يمكن أن يستدلّ بهذا الخبر على حقيقة مذهب الإماميّة، فإنّ التمسك به عليه السلام لا يتمّ إلّا بالتمسك بولده الحافظين للشرعة بعده، المنصوص عليهم بعد نصّ الرسول بنصوصه المشهورة التي تقدّم بعضها و نصّ كلّ سابق على لاحقه، إذ ترك التمسك بهم يستلزم مخالفته و ترك وصيّته فيهم.

هذا، مع أنّ التمسك به فقط لا يوجب التحفّظ عن الضلال بالضرورة وإنّما يوجبه التمسك به وبهم، لأنّه في قوّة التمسك به.

و يدلّ أيضا على ذلك ما روي متواترا عندهم من قوله صلّى الله عليه وآله: "إنّي تارك فيكم الثقلين، ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا أبدا، كتاب الله و عزّتي أهل بيتي، ألا وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض".

فإنّه صريح في أنّ في كلّ زمان إلى يوم القيامة يكون عالم إلهيّ من العترة الطاهرة سببا لهداية العباد والزهاد من الرعية إلى الرشاد.

وأنّه لا يتمسك به أحد إلّا يكون مأموما من الضلالة والانحراف عن طريق السداد.

وأنّه يجب على كلّ أحد أن يلازمه و لا يفارقه، حيث أنّ مفارقه تستلزم مفارقة الحبل المملود بين الله و بين عباده و هو الثقل الأكبر، يعني كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه.

وقد قال الله تعالى ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾^١، وإنَّ مَنْ فارقه قد هجر السبب المتّصل بينه وبين القادر القهّار، واستحقّق لقهره أليم العقاب و عذاب النار، كما أشار إليه إمام الأبرار فيما قدّمناه من خطبته المشهورة بين المهاجرين والأنصار.

و لا يخفى أنّ القول به من خواصّ الفرقة الإماميّة، فلا تكون الناجية غيرهم و لا يصلح للإمامة إلّا أئمّتهم.

لا يقال: وجوب التمسكّ بالعزّة وبعليّ عليه السلام لا يدلّ على وجوب التمسكّ بالمعدودين المعلومين منهم، إنّما يدلّ على ذلك النصوص الخاصّة المصرّحة بأسمائهم و وجوب التمسكّ بهم، وليس الكلام فيها.

لأنّا نقول: إذا ثبت وجوب التمسكّ به وبالعزّة، وعلم بالضرورة بل وبالبرهان العقلي والدليل النقلي أنّ سبب الحاجة إليه وإليهم هو أنّ القرآن، مع اشتماله على الأحكام الغير المتناهية ونزوله لرفع الاختلاف في الدين والعمل بما هو الحقّ النازل إلى الرسول الأمين، قاصر بنفسه عن إفادة المقصود، لاحتوائه على المحكمات والمتشابهات والعمومات والإطلاقات المخصوصات والمقيّدات و الناسخات و المنسوخات وغير ذلك، ممّا لا علم به إلّا لمهبط الوحي وأهل بيته المعصومين بآية التطهير، العارفين بما نزل في بيت الرسالة، المقصودين بالعزّة الطاهرة.

و أنّه لا يجوز استخراج الأحكام المذكورة منه بالرأي والاستحسان و القياس وغير ذلك من الطرق المنهيّ عنها في آثار الفريقين.

^١ - آل عمران: ١٠٣.

و أنّه بذلك يجب التمسك في استنباط المسائل الدينيّة والأحكام الشرعيّة به وبهم، فإنّهم يرشدون إلى ما يطابق الحقّ وما ينافيه، بناء على أنّ أهل البيت أدري بما فيه.

و علّم أيضا أنّ الحاجة إليهم لاتنقضي بانقضاء برهة من الزمان، لعدم تناهي سوانح الأحكام و سنوحها في كلّ عصر و أوان، و بقاء التكليف إلى آخر الزمان علم وجوب وجود العترة واستمرار بقائهم في كلّ عصر إلى يوم القيامة، وعدم جواز خلوّ وقت من الأوقات من وجودهم، إذ لا معنى لإيجاب التمسك بالعترة ووجوبه من الحكيم العليم دائما، مع عدم واحد ممّن يجوز التمسك به منهم في عصر من الأعصار.

و هذا هو أصل مذهب الإماميّة الذي يدلّ عليه حديث التمسك.

و أمّا أنّ الأئمة الحافظين للشرعية عدّتهم منحصرة في العدد المعلوم، وأنّ أرباب العدد منحسرون فيمن يقولون به، فإنّما يعلم بعد ملاحظة ما تقدّم وغيره من الأخبار ومراجعة ما يشتمل عليه كتب السير والآثار، من أنّ الصلحاء المعلومين الممتازين من العترة الطاهرة، الذين قد نصّ كلّ سابق على لاحقه وأوصى كلّ ماص إلى من بقي بعده بعد انتهاء زمانه مع أهليّة كلّ منهم للرئاسة العامّة و الإمامة الخاصّة إلى آخر زمان أب الحجة، أحد عشر.

و أنّه ارتحل من الدنيا و قد اختلف في بقاء خلف له بعد الوفاق على عدم صالح من أهل البيت يقوم في مقامه، بملاحظة النصّ المذكور و دلّالته على وجوب وجود الحجة دائما، فيكون قول من يقول بوجوده و غيبته خوفا من الأعداء و انتظارا لحصول ما جرى عليه القضاء، حقّا.

لاسيما بعد ملاحظة ما ورد عندنا متواترا من النصوص المصرحة بوجوده وبقائه وغيبته إلى قيام الساعة، والتأمل فيما تواتر عندهم من أنّ من مات و لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة.

بل نقول: إنّ هذا الخبر بعينه كافٍ في ثبوت ما هم عليه، فإنّ الإمام الذي لا بدّ من معرفته ويكون الجاهل به عند موته موتة على طريق الجاهليّة، لا يمكن أن يكون من الفراعنة السابقين ولا أن يكون من الجبابرة اللاحقين، فتتخصّر الإمامة في الفئة المعلومين، لاختصار الأهليّة فيهم بالإجماع.

و يكون قائمهم موجودا لامتناع إيجاب معرفة من لم يوجد، و يكون هو ثاني عشرهم، للعلم بانتقال أحد عشر منهم.

و لا ينفى أنّ ما ورد عندنا و عندهم من أنّ ثاني عشرهم قائمهم، يدلّ على بقاءه إلى قيام الساعة، وعدم قيام غيره في مقامه أيضا. فلا يكون عدد الأئمة زائدا على ما يقولونه، كما لا يكون ناقصا عمّا يعتقدونه.

فإن قلت: القول بوجود الحجّة ولزوم وجوده ينافي القول بغيبته، إذ لافائدة ترتّب على وجود غائب لا يرى أبدا.

قلنا: لاتنافي بين الأمرين، إذ ليس غيبته من الله بل من الرعيّة، فيجب عليهم تمكينه في أمره، كما وجب على الله إيجاد ونصبه، وقد فعل ما وجب عليه ولو كره الكافرون.

على أنّا نقول: إنّ ترتّب الفائدة لا يتوقّف على الحضور، فإنّ الشمس ينتفع منها بغير حجابٍ ولو كانت محتجبة تحت السحاب، كما نقل عن الأئمة الأطياب.

و بقية تنصيل هذا المطلب على ما ينبغي و يليق، مذكورة في كتابنا الكبير،
من أراده يراجع إليه إن شاء الله تعالى.

الحديث الرابع عشر

روى البخاري و مسلم بإسنادهما عن صفية بنت شيبة، قالت: قالت عائشة: خرج النبي صلى الله عليه وآله غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي، فأدخله ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا﴾^١.

بيان:

هذه الرواية من المتواترات عندهم في المعنى، إذ ليس لهم كتاب يعون عليه إلا وهي فيه بعينها أو بعبارة قريبة منها بطرق عديدة. ولا يخفى دلالتها و دلالة ما فيها على عصمة علي وأهل بيته، كما لا يخفى دلالة على عصمة النبي صلى الله عليه وآله، فيكون هو ومن نص عليه أولى بالتقدم، فتقدم غيره عليه باطل، ناش عن الحسد والطغيان، وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في كتابنا الكبير، والله المستعان.

الحديث الخامس عشر

روى جماعة من علماء المذاهب الأربعة عن عليّ عليه السلام، أنّه قال: أنا من رسول الله صلّى الله عليه وآله كالعضد من المنكب وكالذراع من العضد وكالكفّ من الذراع، ربّاني صغيراً وأخاني كبيراً ولقد علمت أنّي كان لي منه مجلس سرّ لا يطلع عليه غيري، وأنّه أوصى لي دون أصحابه وأهل بيته ولاقولنّ ما لم أقله لأحد قبل هذا اليوم، سألته مرّة أن يدعو لي بالمغفرة. فقال: أفعل، ثمّ قام فصلى، فلمّا رفع يده في الدعاء استمعت إليه فإذا هو قائل: اللهمّ بحقّ عليّ عندك اغفر لعليّ. فقلت: يا رسول الله ما هذا، فقال: أوّ أحد أكرم منك عليه فاستشفع به إليه.

بيان:

سيأتيك الكلام في الوصيّة وأنّها تستلزم الخلافة، فانتظره. وأمّا بقيّة الخبر، فلاريب في اشتغالها على الأسرار الغريبة والمراتب العجيبة، ودالاتها على المطلوب وزيادة، فلا تغفل.

فإن قلت: إذا كان مرتبة عليّ عليه السلام عند الله هذه، وكان هو بدلالة الآيات البيّنات معصوماً، فما وجه استغفار النبيّ له، وأيّ ذنب يتصوّر له حتّى يحتاج إلى طلب المغفرة.

قلنا، بعد الإغماض عن الجواب المشهور المبني على أنّ حسنات الأبرار سيّئات المقرّين: أنّ الله تعالى قلّد أوليائه أمور أتباعهم، وأراد منهم صلاح أمرهم، ومقتضى ذلك أن يعاتبهم على ما صدر أو يصدر منهم، على ما هو دأب السلاطين و معاملة الملوك مع أمرائهم، فلذلك يبادرون إلى الاستغفار ويلحّون في طلب المغفرة عن العزيز الجبار.

وقد ورد في تفسير قوله تعالى ﴿لِيُغْفِرَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾^١، إنّ الله تعالى حمّل نبيّه ذنوب أمّته، فمنّ عليه بمغفرتهم والتجاوز عنهم، وأنّ الأئمة تقلّدوا معاصي شيعتهم ترحّماً، فتعرضوا للانابة والتضرّع والتوبة لهم تفضّلاً.

ولا يخفى أنّ هذا وجه وجيه لتوجيه ما ورد عنهم من الاعتراف بالخطايا والذنوب الكبار في الأدعية المشتملة على التوبة والتضرّع والاستغفار، بعد قيام الحجّة العقلية والنقلية على لزوم عصمة الأنبياء والأئمة الأطهار، فتأمّل.

١ - الفتح: ٢.

الحديث السادس عشر

روى أحمد في كتابه وأكثر المحدثين في كتبهم: أن رسول الله صلى الله عليه وآله بعث خالد بن الوليد في سرية وبعث علياً عليه السلام في سرية أخرى، وكلاهما إلى اليمين.

و قال: إن جمعتما فعليّ على الناس وإن افترقتما فكلّ واحد منكما على جنده، فاجتمعا وأغارا وأسرّا نساء وأخذوا أموالاً وقتلوا ناساً، وأخذ عليّ عليه السلام جارية فاختصّها لنفسه، فقال خالد لأربعة منهم بريدة الأسلمي: استبقوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فاذكروا له كذا وكذا، من أمور عددها على عليّ عليه السلام، فسبقوا إليه فجاء واحد من جانبهِ وقال: إنّ عليّاً عليه السلام فعل كذا، فأعرض عنه فجاء الآخر من الجانب الآخر فقال: إنّ عليّاً فعل كذا، فأعرض عنه فجاء البريدة فقال: يا رسول الله إنّ عليّاً عليه السلام فعل كذا وأخذ جارية لنفسه، فغضب [صلى الله عليه وآله] حتّى احمّر وجهه وقال: دعوا لي عليّاً يكرّرها، إنّ عليّاً منّي وأنا من عليّ، وإنّ حظّه في الخمس أكثر ممّا أخذ وهو وليّ كلّ مؤمن من بعدي.

بيان:

هذا الخبر يدلّ على المطلوب من وجهين، و يصرّح به بعد الانصاف و رفع العصبية من البين، بل نقول: إنّ معنى قوله "من بعدي" من بعد ولايتي، فيدلّ الخبر على إمامته و ولايته في زمان وجود مزيّن مسند الرسالة، كدلالة آية الزكاة و حديث المنزلة وغيرهما على ذلك.

غاية الأمر، أن يكون إماما صامتا في عصره صلوات الله عليه، فلا تغفل.

الحديث السابع عشر

روى احمد في كتاب الفضائل: أنّه لما كان ليلة البدر، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من تسقي لنا ماء، فاحجم الناس، فقام عليّ واحتضن قربة، ثمّ أتى بئرا بعيدة القعر مظلمة، فانحدر فيها، فأوحى الله إلى جبرئيل وميكائيل وإسرافيل: أن تاهّبوا لنصر محمّد وأخيه و حزبه ، فهبطوا من السماء لهم لفظ يذهر من يسمعه، فلمّا جاؤا البئر سلّموا عليه من عند آخرهم إكراما وإجلالا له، فقال له النبي صلى الله عليه وآله: يا عليّ لتؤتينا يوم القيامة بناقة من نوق الجنة وتركبها و ركبتك مع ركبي و فخذك مع فخذي، حتّى تدخل الجنة.

بيان:

ينبغي أن يسئل عن مشركي هذه الأمّة، أين شركائكم الذين كنتم تعبدونهم من قبله، فإنّهم مع الانصاف يرجعون عمّا هم عليه من العقائد الواهية، فلا تغفل.

الحديث الثامن عشر

روى أحمد في كتاب الفضائل: أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله خطب يوم الجمعة فقال: أيُّها الناس قدّموا قريشاً ولا تقدّموها، وتعلّموا منها ولا تعلّموها، قوّة رجل من قريش تعدل قوّة رجلين من غيرهم، أيُّها الناس اوصيكم بحبّ ذي قرباها أخي و ابن عمّي عليّ ابن أبي طالب، لا يحبّه إلّا مؤمن ولا يبغضه إلّا منافق، من أحبه فقد أحبّني و من أبغضه فقد أبغضني و من أبغضني عذّبه الله في النار.

بيان:

إيلاء الوصيّة في حقّه بعد توصيفه بالأخوّة والقراة القريبة لبيان فضل قريش، ينادي بأعلى صوت بأنّه أفضل ممّن صحّ انتسابه إليهم و هم ممّن يجب تقديمهم و تقدّمهم على من عداهم، فلا يجوز تقدّم غيره عليه وإن ثبت أنّه منهم.

هذا، مع أنّ في الكلام تصريح بالمقصود من ذي القربى في قوله ﴿وآت ذا القربى حقّه﴾^١.

^١ - الإمراء: ٢٦٠

و دلالة على أنّ المراد بإيتاء حقّه تقديمه و التعلّم منه، و إشارة إلى أنّ تقدّم الجبت والطاغوت و تقديمهم عليه والقول بأنّهم أولى بمنصب الهداية من الذين آمنوا لاسبب له إلّا البغض والنفاق.

وتأخّرهم عن مرتبة الخلافة لالوجه له إلّا البغي والحسد والشقاق.
و إيماء إلى أنّهم بما فعلوا يستحقّون لعنة الله، و من لعنه الله فلن تجد له نصيراً.

يصرّح بما ذكرناه جميعاً سياق قوله سبحانه ﴿أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكاً عظيماً﴾^١ فإنّ المعنى على ما يشهد به العقل الصريح و يدلّ عليه الخبر الصحيح هو أنّهم إنّما يحسدون على الناس الكملّ و هم عليّ والأئمّة من ولده.
و يؤخّرونهم عن مرتبتهم الخاصّة بهم بسبب ما آتيناهم من الكتاب والحكمة والملك العظيم، الذي لازوال له.

و إنّما عبّر عنهم بآل إبراهيم بعد التعبير عنهم بالناس، للدلالة على استحقاقهم الإعطاء، لشرف أصلهم ونسبهم بعد الدلالة على استحقاقهم بشرف حسبهم، فتأمّل فيه، تهتدي إلى رموز الخطاب، والله المعين الهادي إلى صوب الصواب.

الحديث التاسع عشر

روى احمد في كتابيه و صاحب الفردوس في فردوسه بإسنادهما عنه
صلّى الله عليه وآله، أنّه قال: كنت أنا و عليّ من نور واحد بين يدي الله عزّ
وجلّ قبل أن يخلق آدم بأربعة عشر ألف عام، فلمّا خلق الله آدم، قسّم ذلك
النور فيه و جعله جزئين، فجزء أنا و جزء عليّ.
و في رواية الفردوس: حتّى صرنا في عبدالمطلب، فكان لي النبوة ولعليّ
الوصاية.

بيان:

لا يخفى صراحة الخبر على الروائين في المقصود.
أمّا على رواية الفردوس فالتصريح بالوصاية، وسيجيء الكلام فيها.
وأمّا على رواية أحمد، فللأفضلية المقتضية لامتناع تقدّم الغير، لقبح تقدّم
المفضول على الفاضل.

الحديث العشرون

روى أحمد في كتاب الفضائل عنه صلى الله عليه وآله أنه قال:
الصديقون ثلاثة، حبيب النجار الذي جاء من أقصى الديانة يسعى، ومؤمن
آل فرعون الذي كان يكتُم إيمانه، وعليّ بن أبي طالب، وهو أفضلهم.

بيان:

روى هذه الرواية جماعة، وقد ورد في بعضها أنه الصديق الأكبر
والفاروق الأعظم، ومن كلماته المشهورة منه عليه السلام: أنا الصديق الأكبر
والفاروق الأعظم، لا يدعي ذلك أحد غيري إلاّ كان كاذباً.
و حيثُذ نقول: ليت شعري أين كان صديقهم يومئذ، وبأيّ سبب سُمّي
به و سُمّي أخوه بالفاروق.

هل سُمّي بذلك لما رضى بغصب الخلافة والتفريق بين الحقّ وأهله؟
أو سُمّي بذلك لما كذّبها فاطمة و حالاً بينها وبين حقّها؟
أو سُمّي قومه ما بعد ما قدّموهما بالإجماع أو الاختيار؟
﴿إن هي إلاّ أسماء سُمّيتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان﴾^١.

الحديث الحادي والعشرون

روى أحمد في الفضائل بإسناده عن النبي صَلَّى الله عليه وآله أَنَّهُ قَالَ:
أَعْطَيْتُ فِي عَلَيٍّ خَمْسًا هُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا.
أُمًّا الْوَاحِدَةَ: فَهُوَ أَنَّهُ كَأَبِّ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ
حِسَابِ الْخَلَائِقِ.

وَأُمًّا الثَّانِيَةَ: فَلَوَاءَ الْحَمْدُ بِيَدِهِ، آدَمَ وَمَنْ وَلَدَهُ تَحْتَهُ.
وَأُمًّا الثَّلَاثَةَ: فَوَاقِفَ عَلَى عَقْرِ حَوْضِي، يَسْقِي مَنْ عَرَفَ مِنْ أُمَّتِي.
وَأُمًّا الرَّابِعَةَ: فَسَاتِرَ عَوْرَتِي وَمُسْلِمِي إِلَى رَبِّي.
وَأُمًّا الْخَامِسَةَ: فَإِنِّي لَسْتُ أَخْشَى أَنْ يَعُودَ كَافِرًا بَعْدَ إِيمَانٍ، وَلَا زَانِيًا بَعْدَ
إِحْصَانٍ.

بيان:

انظر إلى فرط محبة الرسول و نهاية لطف الله بالنسبة إليه حيث أَنَّهُ يَغْفِرُ
لِمَنْ تَغْفِرُ بِرُكَّةِ مَاءٍ وَجْهَهُ، وَيَسْقِي مَنْ يَسْقِي بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ لَهُ وَ اعْتِرَافِهِ بِإِمَامَتِهِ
وَأَنَّهُ يَجْعَلُ خِيَارَ بَنِي آدَمَ وَكَرَامِهِمْ يَسْتَظِلُّونَ بِظِلِّ لَوَائِهِ الَّذِي أُعْطِيَ لِاسْتِغْرَاقِهِ
فِي حَمْدِ رَبِّهِ، فَكَأَنَّهُ بِمَا وَهَبَ لَهُ ظِلَّ اللَّهِ حِينَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّ كَرَامَتِهِ وَ أَنَّهُ

جعله الأمين على تأدية ما يجب لرسوله وآخر الناس عهدا بسيّد أنبيائه و جعله معصوما بتوقيفه وعنايته حتّى لا يخاف عليه من الكفر ولا من الفسوق التي يعرض بواسطتها الزنا بعجوزة الدنيا بعد الزهد فيها، فهل يستأهل للإمامة غيره؟ أم هل يؤخّر عن الخلافة مثله؟ هيهات هيهات ليس هذا من الإيمان و لا من العمل بسنة رسول الله إلى الإنس والجانّ، أعاذنا الله من الزيغ والانحراف وعصمنا من سلوك مسلك الاعتساف، إنّه على ما يشاء قدير.

الحديث الثاني والعشرون

روى الفقيه الشافعي أبو الحسن ابن المغازلي في مناقبه بإسناده عنه
صلّى الله عليه وآله، أنّه قال:
من ناصب عليّاً في الخلافة بعدي فهو كافر، و قد حارب الله و رسوله،
و من شكّ في عليّ فهو كافر.

بيان:

لا يخفى صراحته في المطلوب و دلالاته على كفر المخالفين المؤخرين لعليّ
عليه السلام، بل على كفر من كان له شكّ في تقدّمه عليه السلام، و هو ظاهر
في مذهب من يقول بخروجهم عن رتبة الإسلام ودخولهم في سلك المحاربين لله
و لرسوله، و وجوب إجراء أحكامهم عليهم.
و التحقيق: أنّهم خارجون بما هم عليه من الإيمان، داخلون في الكفر
المقابل له المقتضي لدخول النار قطعاً.

و أمّا دخولهم في الكفر المقابل للإسلام:

فإن علم منهم أنّهم جاحدون لحقّه منكرين لخلافته و أمارته و ولايته
على وجه الحسد والعناد، مدّلسون في إظهار محبّته و مودّته خوفاً عن تكفير أهل

الرشاد من العباد، كأكثر علمائهم وأتباعهم المطلعين على بواطن أسرار خلفائهم، فممّا لامرية فيه، كما لامرية في خلودهم في النار بعد الرحيل إلى مقرّ الأشرار، فيجب الحكم بنجاستهم، بل ويجوز إجراء قاطبة أحكام المحاريين عليهم عند القدرة.

و إن علم أنّهم دخلوا فيما دخلوا فيه لجهالة أو شبهة، فالظاهر دخولهم في الإسلام وأنّه ينفعهم في الدنيا بإجراء أحكام المسلمين عليهم؛ و لا ينفعهم في الآخرة أصلاً إن صدر منهم التقصير في إزالتهما، وإن لم يصدر منهم التقصير، فالظاهر من الأخبار والمناسب لرحمة الله العفو الغفار والملائم لمزيد كرم أهل بيت الرسالة والمروّة، بنجاتهم من النار ودخولهم في الجنة ولو بعد حين.

و إن جهل حالهم و لم يعلم جهة دخولهم فيما دخلوا فيه، مع إظهارهم المحبة والمودة، فلا ريب أنّ الاحتياط يقتضي التوقف في أمرهم و ترك إجراء أحكام المحاريين عليهم في الدنيا، لأنّ الأصل عدم الجحود، مع أنّ المسألة نظريّة والشبه كثيرة، فيمكن جهالتها أو إنكارها عن شبهه، وأمّا في الآخرة، فالأمر إلى العليم الخبير بما في الضمير، و هو ليس بظلام للعبيد.

يرشد إلى صحّة ما ذكرناه لفظ الخير أيضاً، حيث قدّم قوله "و قد حارب الله و رسوله" على قوله "و من شك" فلا تغفل.

و قد بسطنا الكلام في هذا المقام في كتابنا الكبير المسمّى بالفوائد المرتضويّة، فلانطيل هنا بإطالة البيان، والله المستعان.

الحديث الثالث والعشرون

روى الفقيه - أيضا - بإسناده إلى عبد الله بن مسعود عنه صَلَّى الله عليه وآله:
قال: أنا دعوة أبي إبراهيم.
قال ابن مسعود: قلتُ: يا رسول الله، كيف صرت دعوة أبيك إبراهيم عليه السلام.
قال: أوحى الله إلى إبراهيم: إِنِّي جاعلك للناس إماما، فاستخفَّ إبراهيم الفرح، فقال: يا ربّ و من ذريّتي أئمة مثلي، فأوحى الله: يا إبراهيم، إِنِّي لاعطيك عهدا لا أفي به، قال: يا ربّ ما العهد الذي لاتفي به، قال: لاعطيك لظالم من ذريّتك عهدا، قال إبراهيم عندها: واجنبي ونبيّ أن نعبد الأصنام، ربّ إِنهّن أضللن كثيرا من الناس.
قال النبي صَلَّى الله عليه وآله: و انتهت دعوة أبي إليّ وإلى عليّ، لم يسجد أحدنا لصنم، فاتخذني نبيا و عليّا وصيا.

بيان:

فيه دلالة على أنّ المراد بالوصاية المفوضة إلى عليّ عليه السلام الإمامة، لأنّها هي الدعوة المستجابة لأبيه إبراهيم عليه السلام، وسنعود إلى القول فيها واستلزامها للإمامة على جميع التقادير.

ثمّ نقول: إنّ الخبر كما هو نصّ في ثبوت الإمامة له عليه السلام، صريح في بطلان خلافة المتقدّمين عليه، لأنّ الله سبحانه قد أجاب خليله - وهو أصدق القائلين - بأنّه ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾^١.

و من المعلوم أنّ هذا الخطاب يطلّ إمامة كلّ ظالم صدر منه الظلم أو يصدر منه، كما صرّح به القاصي، فكيف يجوز لهم التقدّم عليه مع انغمارهم في أكثر عمرهم في عبادة الأصنام واللعب بالأزلام، فتأمّل فيه، فإنّه ممّا لا يهتدي إليه إلاّ ذوا الأفهام.

^١ - البقرة: ١٢٤.

الحديث الرابع والعشرون

روى أبو نعيم في الحلية بإسناده عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، أَنَّهُ قَالَ:
أَخْصَمَكَ يَا عَلِيُّ بِالنَّبَوَّةِ، فَلَانِبَوَّةَ بَعْدِي، وَتَخْصِمُ النَّاسَ بِسَبْعٍ لَا يُجَاهِدُ فِيهَا
أَحَدٌ مِنْ قُرَيْشٍ.

أَنْتَ أَوْ لَهِمْ إِيْمَانًا بِاللّٰهِ .
وَأَوْفَاهُمْ بِعَهْدِ اللّٰهِ .
وَأَقْوَمَهُمْ بِأَمْرِ اللّٰهِ .
وَأَقْسَمَهُمْ بِالسُّوْيَةِ .
وَأَعْدَلَهُمْ فِي الرِّعْيَةِ .
وَأَبْصَرَهُمْ بِالْقَضِيَّةِ .
وَأَعْظَمَهُمْ عِنْدَ اللّٰهِ مَرْيَّةً .

بيان:

لا يخفى صراحته في المقصود، لاسيما بعد ملاحظة ما سيأتي و ما تقدّم في
البيانات، فلانطيل بإعادة الكلام فيه.

الحديث الخامس والعشرون

روى الثعلبي في تفسيره، أنّه لما نزلت سورة الفتح يوم حنين، قال النبيّ صلّى الله عليه وآله:

قد جاء وعد الله و ليس أحد أحقّ منك بمقامي، لقدمك في الإسلام و قربك منّي و عندك سيّدة نساء العالمين، و قبل ذلك ما كان من بلاء أبي طالب رحمه الله عندي حين نزل القرآن، فأنا حريص على أن اراعي ذلك لولده.

بيان:

فيه بعد التصريح بأحقّيّته للقيام في مقام سيّد الأنام، من جهة الفضائل الخارجيّة والداخليّة التي هي التقدّم في الإسلام، الدالّ على كمال معرفة الله و معرفة رسوله عليه السلام، الدلالة، على شرف نسبه و نظافة أصله عن خبث الكفر، فإنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله أجلّ مرتبة وأعلى شأنًا من أن يترحم على كافر أو يريد رعايته و يميل إلى محبّته، لاسيّما بعد وفاته.

وعلياً عليه السلام أرفع مكانا من أن يتخيّل في شأنه الميل إلى ذلك أيضاً، كيف و هو من أجلّ المؤمنين والله سبحانه يقول ﴿ لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ ﴾^١ الآية.

بل وفيه الدلالة على كمال حقّه في الإسلام وعلى أهله، يرشد إلى ذلك أيضاً ما روي أنّ جبرئيل جاء بعد وفاته وقال: الآن لا بدّ من مهاجرتك فلم يبق في مكّة ناصر لك؛ وقد بسطنا القول في ذلك في كتابنا الكبير بما لا مزيد عليه.

^١ - المجادلة: ٢٢.

الحديث السادس والعشرون

روى أحمد في مسنده، أنّ فاطمة قالت لأبيها: إنّك زوجتي فقيرا لا مال له.

فقال: زوجتك أقدمهم سلما وأعظمهم حلما وأكثرهم علما، ألا تعلمين أنّ الله أطلع اطلاعة إلى الأرض، فاختار منها أباك ثمّ اطلع اطلاعة إليها فاختار منها بعلك.

بيان:

الخبر أوّلا كغيره من الأخبار يدلّ على أفضليّته من جميع الأخيار، فلا يجوز لعاقل أن يقدّم عليه قوما من الأشرار.

و ثانيا نقول: إنّهُ يدلّ على أعلميّته حتّى في علم الشجاعة، على وفق ما اقتضته الأخبار المتواترة والآثار المنقولة المتظافرة، ويدلّ عليه إجماع العلماء والمؤرّخين في جميع الأعصار و الأمصار، فلا يجوز أن يقدّم عليه طائفة من الفجّار. قال القاضي، وهو من أشدّ المتعصّبين في مسألة الإمامة عند كلامه في تفسيره قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَ زَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾^١

^١ - البقرة: ٢٤٧.

ما محصّله: أنّ مناط إرجاع الخلافة العلم والشجاعة، فلا يؤثّر الله أحدا بها بعد كمال غيره فيهما، فكأنّه غفل عن نقصان خلفائه في الأمرين أو ذهل عن الإجماع المنعقد على كمالهما في الأئمة المصطفين، ﴿يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله يتمّ نوره و لو كره الكافرون﴾^١.

^١ - الصف: ٨.

الحديث السابع والعشرون

روى الثعلبي في تفسيره وأبونعيم في الحلية بإسنادهما، أنّ النبيّ صَلَّى الله عليه وآله لما صَلَّى بالأنبياء ليلة الأسرى، بعث الله إليه ملكاً فقال: سل الرسل على ما أرسلتم، فقالوا: على ولايتك و ولاية عليّ بن أبي طالب.

بيان:

لا يخفى أنّ الخبر يدلّ على أنّ ولايته وإمامته كإمامته النبيّ ورسالته كانت من الميثاق المأخوذ من النبيين، و أنّ قاطبة الرسل و كافة الأمم كانت نجاتهم و سعادتهم بكونهم من أشياع أمير المؤمنين، فكيف يتقدّم عليه من اشتهر كفره بين العالمين.

الحديث الثامن والعشرون

روى صاحب المناقب بإسناده عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، أَنَّهُ قَالَ:
إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، ضُرِبَ لِي قَبَّةٌ مِنْ ذَهَبٍ حُمْرَاءَ، وَ ضُرِبَ لِإِبْرَاهِيمَ قَبَّةٌ
حُمْرَاءَ مِنْ ذَهَبٍ، وَ ضُرِبَ لِعَلِيٍِّّ فِيمَا بَيْنَهُمَا قَبَّةٌ مِنْ ذَهَبٍ حُمْرَاءَ، فَمَا ظَنُّكَ
بِحَبِيبِ بْنِ خَلِيلَيْنِ.

بيان:

انظر إلى هذه المرتبة، و اسأل عن أعداء الله و منكري رسالة رسوله، اين
يضرب للثلاثة الملعونين قبائهم و إلى مَ في هذا اليوم إياهم.

الحديث التاسع والعشرون

روى أحمد في مسنده عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله، أنه قال :

النظر إلى وجهك عبادة، أنت سيد في الدنيا وسيد في الآخرة، من أحبك أحبني وحببك حبيب الله وحببي، وعدوك عدواً لله وعدوي، الويل لمن أبغضك.

بيان:

لا يخفى صراحة في المطلوب ودلالته على أنّ المؤخرين له من أعدائه، فلا يجوز لهم إدراج أنفسهم في أحبائه، فتأمل تعرف.

الحديث الثالثون

روى ابن المغازلي الشافعي في المناقب، قال: أتى عمر رجلان فسألاه عن طلاق العبد فانتهى إلى حلقة فيها رجل أصلع، فقال: يا أصلع كم طلاق العبد؟ فقال: باصبعه هكذا، وحول السبابة والتي تليها فالتفت إليهما وقال: اثنتان، فقال أحدهما: سبحان الله، جئناك و أنت أمير المؤمنين، فسألتناك فجئت إلى رجل والله ما حكمك، قال: ويلك، تدري من هذا؟ قال: عليّ بن أبي طالب وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: لو أنّ السموات والأرض وضعتا في كفة وإيمان عليّ في كفة، لرجح إيمان عليّ عليه السلام^١.

بيان:

يفهم من كلام الرجل أنّه كان عارفا بقبح تقدّم المفضول و احتياجه إلى من لا يعتنى به لتناهي فضله، كما هو بيّن، لإخفاء فيه.
فلو كنتُ في مقامه لقلتُ له: ما أشنع إقرارك له بهذه المزية و ما أقبح تقدّمك عليه في هذه المرتبة ولكن اليوم اعتذر من فعّاله بأنّها إنّما صدرت منه لقلّة حيّاه.

^١ - المناقب لابن المغازلي: ٢٨٩.

وكيف يكون له حياء وهو من جنود العقل الذي يعبد به الرحمن و
يكسب به الجنان و يحصل به الإيمان، و لاعقل له و لامعرفة و لاإيمان، و الحمد
لله الملك العليّ المنان.

ثم أقول: انتهى ما أورده ابن أبي الحديد من الأخبار في مقام بيان اندفاع
الإشكال و غيره بحذف المكررات مع تقديم وتأخير اقتضاه الحال وإنما نسب
ما ذكره من الآثار إلى من سبق اسمه من الرجال مع أننا قد وجدنا أكثرها في
غير كتب هذه الجماعة أيضا قصدا للاختصار واكتفاء بما فيه الغنية في أداء
المقصود، فلا تغفل.

تنبيه:

إياك وأن تزعم في الشارح المذكور أنه من الشيعة القائلين بإمامة الأئمة
الكرام، المقدمين للعزة الطاهرة على من عداهم من الأنام، فإن ذلك من بعض
الظن الذي يترتب عليه الاثم يوم القيام، بل يجب أن يعلم أنه ممن يُعجبك قوله
في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبك و هو ألدّ الخصام^١.

حيث أنه بعد ما يعترف بما تقدّم من الأخبار العامة الواردة عنه
صلّى الله عليه وآله في غير موضع واحد، و أكثرها - كما عرفت - نصّ صريح في
خلافته عليه السلام، و يقرّ أيضا بالأخبار الخاصة الواردة عنه في مواضع
مخصوصة، وكلّها نصوص جليّة دالة على تعيين الخلافة والإمامة بعده له عليه
السلام، و بعد ما يعترف بأن الإمامة من الأمور المتعلقة بالدين وأنّ تعيين الإمام

١- إنما عكسنا في التوصيف للإيماء إلى أنّ ما وصفه بالعموم بمعنى الشيوع والاشتهار بين
الفريقين موصوف بالخصوص أيضا، لوروده في موضع مخصوص، و أنّ ما وصفه بالخصوص
بمعنى اختصاص نقله و روايته أو الاستدلال به بالجمهور، موصوف بالعموم أيضا، حيث
أنّه ورد في كلّ موضع أو في الأكثر، فتدبر. (منه)

واجب لإصلاح أمور المسلمين، كما يدلّ عليه كلام أوّل الخلفاء الملعونين، في خطبة خطبها للشماتة على عباد الله المخلصين، على ما يشعر به خطابه الخارج من طريقة المتأدّين:

أمّا بعد، فمن كان يعبد محمّدا فإنّ محمّدا قد مات، و من كان يعبد ربّ محمّد، فإنّه حيّ لا يموت، لا بدّ لهذا الأمر ممّن يقوم به إلى آخر كلامه يقول بأنّ النصّ و الوصيّة بالخلافة له عليه السلام غير موجود، نعم هو مستحقّ للخلافة لمكان الأفضليّة ولكن قدّم غيره عليه لمكان المصلحة في تأخّره وتقدّم ذلك، ولا منقصة فيه يصرّح بما ذكرنا مقالاته في شرحه المذكور في غير موضع.

فقال عند شرح قوله عليه السلام "قمت بالأمر حين فشلوا ونطقت حين تتعتعوا إلى قوله عليه السلام فنظرت في أمري فإذا طاعتي قد سبقت بيعتي":

فإن قلت: هذا تصريح بمذهب الإماميّة من أنّ تقدّم غيره عليه كفر منهم و طغيان و عصيان لله و لرسوله، لأنّه صرّح بأنّ البيعة أخذ منه بعد سبق وجوب طاعته عليهم، و هو صادق فيما يقول، و من البيّن أنّ أخذ البيعة منه مع سبق وجوب طاعته عدوان ظلم.

قلنا: ليس الأمر كذلك، بل هو تصريح بمذهب أصحابنا من البغداديين، لأنّهم يقولون أنّه الأفضل والأحقّ بالإمامة، و أنّه لولا ما يعلمه الله و رسوله من أنّ الأصلح للمكلّفين تقديم المفضول عليه، لكان من تقدّم عليه هالكا، فرسول الله صلّى الله عليه وآله أخبره أنّ الإمامة حقّه وأنّه أولى بها من الناس أجمعين، و أعلمه أنّ في تقدّم غيره و صيره على التأخّر عنها مصلحة للدين، راجعة إلى المكلّفين، و أنّه يجب عليه أن يُمسك عن طلبها ويغضي عنها لمن هو دون مرتبته، فامتثل ما أمر به الرسول صلّى الله عليه وآله و لم يخرججه تقدّم من تقدّم عليه من كونه الأفضل و الأولى، و قد صرّح شيخنا أبو القاسم البلخي

بهذا وصرّح تلامذته وقالوا: لو نازع عقيب وفاة رسول الله وسل سيفه لحكمنا بهلاك كلّ من خالفه و تقدّم عليه، و حكمنا بهلاك من نازعه حين أظهر نفسه، و لكونه مالك الأمر و صاحب الخلافة، إذا طلبها وحب علينا القول بتفسيق من نازعه فيها، و إذا أمسك عنها وحب علينا القول بعدالة من أغضى له عينها، و حكمه في ذلك حكم الرسول، لأنّه قد ثبت عنه في الآثار الصحيحة أنّه قال: عليّ مع الحقّ و الحقّ معه يدور حيث ما دار، و قال غير مرّة: حربك حربي و سلمك سلمي، و هذا المذهب عندي هو أعدل المذاهب و به أقول، انتهى.

وأنا أقول: انظر في شأن هذا المتعسّف الغريق في لجّة الضلال، كيف ينكر وجود النصّ في حقّه، بعد ما نقلنا عنه من الآثار، و بعد ما ملأ الكراريس من كتابه ممّا ورد في شأنه من سيّد الأبرار، و كيف يحدد صدور المنازعة و المخاصمة منه، و هو ينقل حديث إحضار النار لإحراق باب الدار، مع أنّ فيه الحسين و أمّهما و أباهما و غيرهم من الأخيار.

ثمّ ينقل امتداد المخاصمات التي صدرت منه و من فاطمة و ابنيها و طائفة من الكبار، بعد ما آل الأمر إليه و صار ما صار، إلى مدّة مديدة مضت من بيعة الأشرار.

ثمّ تعجّب من غريب أمره و حاله و تأمّل في شناعة مقاله حيث أنّه يقول عند شرحه لقوله عليه السلام في جواب من قال: إنّك يا بنيّ طالب لحريص على هذا الأمر، "بل و الله أنتم أحرص و إنّي لأخصّ و أقرب و إنّما طلبت حقّاً لي و أنتم تحولون بيني و بينه":

و اعلم أنّه قد تواترت الأخبار عنه عليه السلام بنحو من هذا القول،
نحو:

قوله "ما زلت مظلوما منذ قبض رسول الله صَلَّى الله عليه وآله".

و قوله "اللهم أذل قريشا فإنّها منعتني حقّي و غصبتني أمري".

و قوله "و حرّت قريشا منّي الحوازي، فإنّهم منعتني حقّي و غصبتني أمري".

و قوله "فحرّت قريشا عني الحوازي فإنّهم ظلموني حقّي و اغتصبوني سلطان ابن أمّي".

و قوله "قد سمع صارخا ينادي أنا مظلوم هلمّ فلنصرخ معاً، فإنّي ما زلتُ مظلوما".

و قوله "و إنّّه ليعلم أنّ محلي منها محلّ القطب من الرحي".

و قوله "أرى تراثي نهبا".

و قوله "اصغيا بانائنا وحملا الناس على رقابنا".

و قوله "إنّ لنا حقّا إن نعطه نأخذه، وإنّ نمنعه نركب أعجاز الإبل، و إن طال السرى".

و قوله "ما زلتُ مستأثرا عليّ مدفوعا عمّا استحقّه و استوجبه".

ثمّ يعتذر عن ذلك كلّّه و يقول: و أصحابنا يحملون ذلك كلّّه على ادّعائه الأمر بالأفضليّة، و هو الحقّ والصواب.

فإنّ حمّله على الاستحقاق بالنصّ تكفيرا و تفسيقا لوجوه المهاجرين والأنصار.

ولكنّ الإماميّة والزيدية حملوا هذه الأقوال على ظواهرها و ارتكبوا بها مركبا صعبا، و لعمرى أنّ هذه ألفاظ موهمة مغلبة على الظنّ، ما يقوله القوم، لكن تفحص الأحوال يبطل ذلك الظنّ و يدرء ذلك الوهم، فوجب أن يجري مجرى التشابهات الموهمة ما لا يجوز على الباري، فإنّها لا يعمل بها ولا يعول

على ظواهرها، لأنّا لما تصفّحنا أدلّة العقول، اقتضت العدول عن ظاهر اللفظ، و أن يحمل على التأويلات المذكورة في الكتب.

ثمّ أنّه يقول بعد توجيه قوله "حتّى إذا قبض الله رسوله رجع قومٌ على الأعقاب" بوجه بعيد سبقت الإشارة إليه:

و اعلم أنّا نحمل كلام أمير المؤمنين عليه السلام على ما يقتضيه سوره الجليل و منصبه العظيم و دينه القويم، من الاغضا عمّا سلف تمّن سلف، فقد كان صاحبهم بالمعروف برهة من الدهر، فإنّما أن يكون ما كانوا فيه حقّهم أو حقّه، فتركه لهم رفعا لنفسه عن المنازعة أو لما رآه من المصلحة.

و على كلّ تقدير، فالواجب علينا أن نطبق بين آخر أفعاله و أقواله بالنسبة إليهم و بين أوّلها، فإنّ بعد تأويل ما ناوله من كلامه، فليس بأبعد من تأويل أهل التوحيد و العدل، الآيات المتشابهة في القرآن، و لم يمنع بعدها من الحوض في تأويلها، محافظة على الأصول المقرّرة، فكذلك ههنا.

ثمّ إنّّه يقول عند قوله عليه السلام "و فيهم الوصيّة والوراثة":

أمّا الوصيّة^١ فلا ريب عندنا أنّ عليّاً عليه السلام كان وصيّ رسول الله، و إن خالف في ذلك من هو عندنا منسوب إلى العناد، و لسنا نعني بالوصيّة النصّ والخلافة، ولكن أمور أخرى.

^١ - لا يخفى أنّ الأحاديث الصريحة في كونه عليه السلام وصيّاً، كثيرة مغنية عن الاحتجاج بهذه الخطبة على وصايته، فكأنّه بنى على أحد احتمالي العبارة وأغمض عن الآخر، و هو أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وصّى في حقّهم و في رعايتهم و في التمسك بهم، بناء على أنّ المقصود تحقيق المسألة و بيان أنّها من المسلّمات، لا بيان أنّ الحديث حجة و دليل عليها، فلا تغفل. (منه)

و أمّا الوراثة فالإماميّة يحملونها على ميراث المال و الخلافة، و نحن نحملها على وراثته العلم.

و أمّا قوله "الآن رجع الحقّ إلى أهله" فنحن نوّله على غير ما تذكره الإماميّة و نقول: إنّ كان أولى بالحقّ وأحقّ بالأمر لا على وجه النصّ، بل على وجه الأفضليّة، فإنّه أفضل البشر بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وأحقّ بالخلافة من جميع المسلمين، لكنّه ترك حقّه لما علمه من المصلحة، و ما تعرض فيه هو المسلمون من اضطراب الإسلام وانتشار الكلمة لحسد العرب، انتهى بعض مقالاته الدالّة على سوء حاله.

و نحن نقول بحول الله و قوّته: إنّ جميع ما أورده هذا الخبيث، انحرافٌ عن طريق الانصاف، و تمسّكٌ بجبل الجهالة الناشئة من الاعتساف، لأنّا نقول بعد الإغماض عن النصوص الباهرة المتقدّمة وغيرها ممّا لا تحصى: أليس ادّعاؤه الأمر بالأفضليّة والأحقّيّة على هذا الوجه المشتمل على المنازعات والمخاصمات والتشنيعات البليغة، منازعة مع من قدّم أو تقدّم عليه بدونها و مخاصمة مع من تصرف في الأمر مع عدمها.

فلمَ لا تحكمون بكفر من قدّم أو تقدّم عليه، مع أنّكم تحكمون بكفر من خاصم معه النبيّ صلّى الله عليه وآله بهذا النوع من الخصومة، و بأيّ سبب يفرّقون بينه و بين النبيّ صلّى الله عليه وآله بعد الحكم بأنّ حكمهما واحدٌ و بأنّه [عليه السلام] مع الحقّ و الحقّ معه.

ثمّ من أين علمتم إمساكه عن المنازعة و طلب الحقّ و كلماته المشهورة المتواترة مشحونة بهما، بحيث لا يمكن لجاهل فضلا عن عالم إنكار وقوعهما. و هل المنازعة منحصرة في سلّ السيوف؟ و ما يقع باللسان لا يعدّ منها؟ مع أنّ جراحات السنان لها التثام ولا يلتئم ما جرح اللسان.

ثمَّ أنَّ حكمه إذا كان حكم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَلِمَ تقولون إنَّ نصرَّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لو كان، كان موجبا لتكفيرهم وتفسيقهم؟ و مع ذلك لا تكفروهم ولا تفسقونهم^١، مع أنَّ النصوص الواردة منه المصرحة بأنَّ الخلافة له دونهم، وأنَّهم غاصبون لحقه ظالمون عليه كثيرة متواترة.

ثمَّ أنَّ اعتذاركم عن ارتكاب التأويلات الركيكة البادرة الغير النافعة، كما عرفت بوجاهة الصحابة مع أنَّه غير معقول، إذ من الخطأ أن يقال بأنَّ مثله عليه السلام مع ارتفاع شأنه وعلو مكانه و غاية بلاغته يأتي باللغز والمعصي وبالألفاظ الموهمة بل المغلبة على الظنِّ خلاف ما قصد بها، فاسدٌ أيضا، إذ لا طريق إلى العلم بوجاهة الصحابة و كونهم مستأهلين للحماية إلاَّ بعض ما شبهتموه على الأروام الذي سنذكره في الخاتمة.

و نرد عليه و أيَّ وجاهة بقيت لهم، بعد هتك حرمة الرسول و أهل بيته الذين أمر الله بمودّتهم و أوجب التمسك بهم، فهل وجب حمايتهم؟ لكونهم من أتباع أسامة و كونه أميرا عليهم، أو لتخلّفهم عن جيشه، بعد قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ "لعن الله من تخلّف عن جيش أسامة" أو ثبتت لهم بمخالفة كبار الصحابة و مواجعتهم لهم بالأقوال الشنيعة المنقولة بعد واقعة السقيفة؟ أم

^١ - قال ابن أبي الحديد في شرح قوله عليه السلام "يهلك فيّ رجلان، محبّ مطر و باهت مفتر" و قوله "يهلك فيّ اثنان، محبّ غال و مبغض قال": إنَّ الأفاضل من المهاجرين و الأنصار الذين ولّوا الإمامة قبله، فلو أنكر إمامتهم و سخط فعلهم فضلان يشهر عليهم السيف أو يدعو إلى نفسه، لقلنا إنَّهم من الهالكين، كما لو غضب عليهم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، لما ثبت من تساويهما، انتهى؛ و فيه تصريح بأنَّ منازعته معهم باللسان كافية في كفرهم و تكفيرهم و لا حاجة إلى المعارضة بالسيف، فافهم. (منه)

لزمتم بتأخر عليّ عن البيعة إلى مدة مديدة؟ مع قوله - على ما رواه هذا الخبيث عنه - "لن يسرع أحد قبلي إلى دعوة حقّ و صلة رحم و عائدة كرم" الحديث .
 أم و جب بنسبتهم الهذيان^١ إلى النبي صلّى الله عليه وآله و القيام بالمنازعة بين يديه في حال وفاته؟ مع أنّ الله تعالى يمدحه بآية ﴿و ما ينطق عن الهوى﴾^٢ و يأمر بترك رفع الصوت عنده .

أم و جب بغضبهم حقّ فاطمة و تكذيبها و منعها عن إرثها الثابت^٣ لها .
 بمحكم كتاب الله؟ مع أنّ آية التطهير و غيرها تطهّرها عن القول الباطل .

١ - من العجيب أنّ ابن حجر العسقلاني في شرح صحيح، نقل عن النواري: أنّ العلماء اتّفقوا على أنّ قول عمر "إنّ الرجل ليهذي أو ليهجر، حسبنا كتاب الله" إنّما كان عن قوّة فهمه و دقيق نظره، لأنّه خشي أن يكتب أمور يعجز الأئمة عنها، فليستحقّوا العقوبة بكونها منصوبة، فمنعه و أراد أن لا ينسّد باب الاجتهاد، انتهى ملخصاً؛ فتأمّل فيه فإنّه يرشدك إلى عماهم عن الحقّ حتّى جوّزوا الاجتهاد في حضور النبيّ صلّى الله عليه وآله، و هو مخالف للكتاب و السنّة والإجماع، و جوّزوا بل حكموا بأعطفية عمر تمّن بعث رحمة للعالمين على الأئمة، و حكموا بأنّ رأي عمر أصوب من رأي من لا ينطق عن الهوى، و لم يشعروا بأنّ مخالفة النبيّ صلّى الله عليه وآله إذا كان بعد مماته سبباً للعقوبة يكون في حيلته أولى بالسببية، فكانت قال: إنّ عمر رضي . بمخالفة النبيّ صلّى الله عليه وآله في حال حياته بأنّ يعاقب بالنار لئلاّ يستحقّ غيره العقوبة، فتأمّل .(منه)

٢ - النجم: ٣ .

٣ - إشارة بالوصف إلى بطلان الخبر الذي تمسّك به في منعها بمخالفته القرآن، فإنّ كلّ ما يخالفه باطل بالضرورة، لا يقال: لا مخالفة بين الخاصّ و العامّ، إذ يجوز العمل بهما بتخصيص العامّ به؛ لأنّا نقول: أوّلاً أنّ أحد آيتي الميراث و هو قوله ﴿للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون﴾ الآية، و إن كان عامّاً ضاهراً في دخول النبيّ صلّى الله عليه وآله و أولاده قابلاً للتخصيص، إلّا أنّه لا يقبل التخصيص إلّا بقويّ يقاومه و هو منتف فيما نحن فيه، فإنّ المنقول لا ناقل له إلّا المدّعى أو هو و أعوانه الذين لا علم بعد إليهم لو سلّم عدم العلم

بفسقهم و عدم كونهم متهمين في شهادتهم بسماع الخير، و من المعلوم أنه لو كان العترة الطاهرة أولى بالامتنال بمدلوله و فرض جهل باب مدينة العلم و أهل بيت الرسالة الذين هم أدرى بما فيه مع امتناعه من أهل الإيمان، يستلزم نسبة التقصير إلى المبلغ في إنذار عشيرته الأقربين، و الآية الأخرى و هي قوله ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ الآية، نصّ في دخوله صلى الله عليه وآله، ظاهرة في كون من عداه مراداً، لأنّ المخاطب مشافهة فيها هو النبي صلى الله عليه وآله قطعاً و من عداه، فإنّما يدخل بمعونة الآية الأخرى و النصّ و رعاية حقيقة الجمعية بملاحظة قاعدة التغليب، فيكون معناها: أنّ حكم الميراث في ولدك و ولد أمتك كذا، فحينئذ كلّ ما يدلّ على خروجه صلى الله عليه وآله من الحكم مخالف لها مردود لا يمكن صدوره من الحكيم تعالى.

و ثانياً أنّ المراد بمخالفته للقرآن مخالفته لما يدلّ على انتقال الميراث من الأنبياء إلى أولادهم و هو قوله ﴿و ورث سليمان داود﴾ إذ لا يخفى أنّ الميراث حقيقة في المال و في حكمه الذين يبقّى من المورث و ينقسم بين الورثة، فيجب حمله عليها لا على العلم و الخلافة مجازاً. أمّا أولاً، فلعدم القرينة فإنّ المنقول لا يصلح قرينة لما عرفت و ترك ذكر من عدا سليمان لا يمنع من إرادة الحقيقة، إذ يجوز أن يكون تخصيصه بالذكر لئلا يتوهّم أنّه لم يشاركهم في الأموال لا اختصاصه بمرتبة الخلافة واستغنائه بفضيلة العلم و الحكمة و علو الشأن و ليعلم أنّ الفوز بمرتبة القرب الإلهي لا ينافي التصرف في الحقوق الدنيوية التي أمر الله بالتصرف فيها، و ليعلم أنّه ليس من الركون المنهي عنه الذي ينافي رتبة النبوة و ينبى عن دنائة النزلة. و أمّا ثانياً، فلأنّ صريح قوله تعالى ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾ الآية يدلّ على أنّه قد اوتى الحكمة و النبوة في زمان أبيه لا بعده و راثته عنه.

و ثالثاً، أنّ المراد بمخالفته لما يدلّ من القرآن على جواز انتقال الميراث من الأنبياء إلى أولادهم و هو قوله ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثَنِي﴾ الآية إذ لو لم يجوز لم يطلب و لو سلّم جواز جهله لم يجوز تعزيره عليه و الحمل على وراثته العلم و الخلافة باطل هنا قطعاً، إذ لا يجوز لنبي الله أن يحسد الناس خصوصاً بني أعمامه على ما أتاهم الله من فضله، فكيف يجوز أن يقول إني خفت من أبناء عمّي أن يتصرفوا في الخلافة و يفوزوا بالعلم و الولاية و القول بأنّه خاف من تصرفهم في الأمر غصبا و من إضلالهم الأمة عن الهدى باطل إذ الخوف من هذه الجهة

أو لزمتم بوضع الخير المانع عن الإرث؟ الذي لو كان، كان عليّ وأهل بيته أعلم به وأحقّ بالعمل بمضمونه.

أو وجبت لردّ شهادة عليّ الذي هو مع الحقّ والحقّ معه؟
أو بردّ شهادة سيّدي شباب أهل الجنة بنصّ الرسول المختار؟
أو بردّ شهادة أمّ أيمن التي شهدت بصدقها كلام سيّد الأبرار؟
أو بإحراق بيت النبوة؟

أو بإسقاط جنين بنت من ختم به الرسالة؟
أو بحرق كتاب فاطمة وإيذائها؟ حتّى ماتت مغضبة عليهم والنبيّ يقول:
من آذاها فقد آذاني.

أو بقولهم لعليّ حين أمروه بالبيعة؟ فقال لهم: إن لم تبائع نضرب عنقك أو نضرب الذي فيه عيناك، وإذا نقتلك حتّى رفع رأسه وقال: اللهمّ اشهد، و توجّه إلى قبر النبيّ صلى الله عليه وآله باكياً وقال: يابن أمّ، إنّ القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني، كما رواه هذا الخبيث عن أكابر علمائهم.

أو بمحاربة عليّ وسلّ السيف عليه؟

لا يستلزم طلب الولد على هذا الوجه من المبالغة، بل كان يكفي أن يطلب نصب من يرشد إلى الهدى بعده و يقيم دين الله ويحاميّه مع أنّه لا ضرورة في الطلب، لأنّ الأرض لله يورثها من يشاء من عباده وهو لا يعطّل عباده ولا يخلّي الأرض من حجة أبداً، فيجب أن يكون مراده إنّي أخاف من أبناء عمّي أن يتصرّفوا في مالي فيصرفوه في المعصية وأكون لهم في ذلك كالمعون وأيضاً الوليّ الذي يرث العلم والخلافة مرضيّ فلا ينبغي له أن يقول بعد وصفه بما وصفه و اجعله رضيّاً، سلّمنا أنّ الحمل هليه جائز، لكن نقول: لا ريب في عدم جوازه إلّا بالقرينة المانعة عن الحقيقة، لأنّه مجاز كما عرفت ولا قرينة هنا لما عرفت، فتأمّل. (منه)

أو بأمرهم بضرب عنقه بعد التسليم؟ ثم التكلم في الصلاة قبله للمنع عنه خوفاً عن الفتنة.

أو بضرب عمّار؟

أو بإخراج أبي ذر؟

أو بترك إجراء الحدّ على خالد بن الوليد بعد ثبوته عليه؟ مع أنّ الله أوجب إقامته على الإمام.

أو بتحريم ما حلّله الله؟

أو بتحليل ما حرّمه؟

أو لغير ذلك من الفجور التي لا يمكن إحصاؤها؟

ثم، إنّ القول "بأنّا نحمل كلام أمير المؤمنين على ما يقتضيه سُودْدُهُ الجميل" إلى آخره، معدود من التملّقات التي يتعرّض لها من وجب قتله أو ضربه بما صدر منه من القبيح، للتخلّص عن العقوبة، فإنّه يقول: أمّا أنا فقد فعلت ما يوجب العقوبة.

و أمّا أنت فلرفعة شأنك و عظم مكانك، فلا ينبغي لك أن تعاقبني، بل ينبغي لك أن تراعيني لطول صحبتي ولاتواجهني بما فعلته، بل تمسك عني آخرًا كما أمسكت عني أوّلاً.

و نحن نقول: إنّ مثل هذا الكلام إذا لم يكن على وجه الخدعة، فإنّما تنفع إذا لم تكن العقوبة ممّا يمتنع تركها.

و أمّا فيما نحن فيه فلا نفع له أصلاً، إذ نقول أوّلاً: إنّ صدر خدعة وأمير المؤمنين لا ينخدع بمثله، ونقول ثانياً: إنّ أمير المؤمنين يعلم أنّ ولايته ركن من الإيمان والتبرّي من أعدائه من تمام الولاية و هو منصوب من الله لتبليغ ما

يجب تبليغه، فلا يجوز له أن يسكت عمّا قاله بهذه المزخرفات، فإنّ سكوته يوجب ضلال للعباد.

و أمّا إمساكه أوّلاً، فإن كان المراد في زمان الرسول، فإنّما كان لعدم صدور شيء منهم بعدّ، وإن كان المراد في زمانه، فمن المعلوم أنّه لم يمسه، بل تكلم على حسب قدرته إلى زمان وفاته و حينئذ نقول: يجب علينا أن لانطبق بين فعله و قوله في زمان الرسول و فعله و قوله بعده، لحصول الفرق و ظهور النفاق و العداوة، فلا ينفعننا هذه المزخرفات، كما لم يكن تنفع فيه لو كان حاضراً، فتأمّل.

ثمّ أنّ القول بأنّ تأويل كلماته كتأويل المتشابهات الموهمة ما لا يجوز على الباري في نهاية الوقاحة والشناعة.

أمّا أوّلاً، فلأنّ تمثيل ما ورد في الثلاثة الملعونين بما ورد في إله العالمين غير معقول من أهل الإسلام.

و أمّا ثانياً، فلأنّ ما ورد فيه تعالى، إنّما يؤلّ لامتناع إبقائه على الظاهر عقلاً و نقلاً، و من المعلوم أنّه لامتناع في إبقاء ما ورد فيهم على الظاهر، بل نقول: إنّ لإبقائه على الظاهر أدلة كثيرة لا يخفى على المتفحّصين من أرباب الانصاف، فتأمّل.

ثمّ إنّ نسبة حمل الوراثة على وراثة المال إلى الإماميّة افتراء عليهم، فإنّ المعروف من مذهبهم أنّ الميراث إنّما هو للولد عند وجوده لا لغيره، و قولهم بأنّ سلاح النبيّ صلى الله عليه وآله و بعض ما يختصّ به ممّا يتعلّق بالخليفة بعده و أنّ وجدانه علامة من يوجد عنده ليس من جهة الإرث، بل من جهة الوصيّة. و أمّا نسبة حملها على وراثة الخلافة فهي لازم لتأويلكم من حيث لاتشعرون به فإنّ وارث العلم الذي ورد فيه أنّه باب مدينة العلم يقول على

منيره: سلوني قبل أن تفقدومي، و يقول: سلوني عما دون العرش، و يقول: بل اندمجت على مكنون على لو بحت به لاضطربتم اضطراب الأرشية في الطوى البعيدة؛ أولى بالخلافة ممن يقول: اقبلوني، و من يقول: كل الناس أفقه من عمر، و من يقول: لو لا عليّ هلك عمر.

ثم إن حديث المصلحة مما لاصلاح لهم في التعرض له، لأننا نقول بعد ثبوت صدور المنازعة والمخاصمة عنه عليه السلام: لا يجوز القول بأن التقديم والتقدم كان لمصلحة إلا أن يقال: إنه كان جاهلا بها، وذلك باطل.

أما أولا، فلأن من الممتنع أن يقال: أن غيره يعلم ما لا يعلمه، مع ما ثبت أنه كان مخزن أسرار النبوة.

وأما ثانيا، فلا قراهم بأنه صلى الله عليه وآله أعلمه بالمصلحة، وحينئذ نقول: كيف يتصور من أزهد الزهاد الحريص على متابعة النبي صلى الله عليه وآله و رعاية الدين و مصلحة العباد أن يخالفه ولا يصبر على تأخره، ويظهر غيظه على المتقدمين والمتقدمين الذين لم يرتكبوا إلا ما فيه صلاح الدين ولا يمنعه ورعه العظيم عن مطالبة حق له في غير محله.

ثم أن القول بأنه صلى الله عليه وآله أعلم الأمة جميعا بأن مصلحة الدين الراجعة إلى المكلفين في تقدم غيره، مع أنه باطل لفقد الدليل الدال عليه، إذ لو كان لتواتر نقله لعموم البلوى، و لو نقل لارتفع الخلاف من البين، ينافي القول بأنه إلى زمان الارتحال كان يؤكد الأمر له حتى قال: اتوني بدواة وقرطاس أكتب لكم ما يعصمكم من الضلالة، وأراد أن يصرح باسمه في الكتاب^١، لأنه يبقى و قد يُنسى الخطاب، كما صرح به هذا الشارح الخبيث.

^١ - مما يدل على أن هذا هو المراد، هو أن الثابت بالخبر المتواتر كون التمسك بالعترة سببا لانتفاء الضلال، فيجب أن يكون المقصود التنصيص على وجوب متابعتهم والتصريح بلزوم

و روي عن الثاني أنّه قال: فهمت إرادته فمنعته، و هو اطلع على أنّي فهمت القصد فسكت.

والقول بأنّه أعلمه أو أعلم قوما بأعيانهم بذلك سرّاً و وصّاه بالصبر خفية إشفافاً على الدين ممّا تأبى عنه عقول العالمين، لما مرّ، ولأنّا نقول حينئذ: أنّه لم أعلم بتقدّمه وفضله جهاراً بحيث اطلع عليه قاطبة الرعيّة وأعلمه أو أعلمه وأعلم قوما غيره بكون المصلحة في تأخّره ولم يشفق على فساد عقائد المؤمنين و انحرافهم عن الثلاثة المتحلّين، فلعلّه عليه السلام علم أنّ الانحراف عنهم والتبرّي منهم ليس من الضلال في الدين، وهذا هو مقصودنا إن اعترفوا به، و لا يعترفون بالحقّ أبد الآبدين.

فتعيّن انتفاء صدور الأعلام بها عن سيّد الأنام والحمد لله الحكيم العلّام. ثم إنّ العاقل كيف يتصور أن يأمر الله بتقديم عليّ ويأمر بذلك نبيّه إلى وقت وفاته و يريد نبيّه كتابة الوصيّة توكيداً لما قدّمه من الأدلّة الباهرة على

تقديم رئيسهم و مقدّمهم على وجه لا يقبل التبديل و التحريف، فتأمّل فيه، فإنّه ينفعك مع الانصاف.

ثمّ من العجيب أنّ بعضهم تغافل أو غفل عن الرواية المنقولة عن الثاني، و هي مذكورة في تاريخ بغداد، فقال: أراد أن يذكر اسم أبي بكر، لأنّه قد كان يعلم خلافته. أقول: ليت شعري من أين علم أنّه أراد هذا و لعلّه استفاده من عزله عن تبليغ البراءة أم من تأخيره عن صلاة الجماعة أم من جعل أسامة أميراً عليه أم من فراره بالراية حين ولّاه. و ما قيل من أنّه صلّى الله عليه وآله أسراً إلى حفصة أنّ أبا بكر و أباك يليان أمر الأئمة؛ فهذا دليل على تعيين المراد، فمردود، بأنّ الإسرار كغيره من الإسرار دليل على أنّه لم يرد ذلك، وعلى أنّ المراد بالإخبار الإعلام بأنّهم يتجاوزون عن أمره و أمر أبيه ظلماً و عدواناً. ثمّ إنّ عمر لو علم أنّ مراده ذلك و هو أعرف بمراده من هذا القائل، لسارع إلى فعله لا إلى منعه، فتأمّل. (منه)

إمامته و يقدّم أو يتقدّم طائفة عليه في آن وفات النبيّ صلى الله عليه وآله من غير مهلة للمصلحة.

و أيّ مصلحة يمكن أن يقال أنّها كانت مجهولة لله و لرسوله و صارت معلومة لقوم معيّن في لحظة واحدة، أو كانت معلومة لهما و أهملّا بيانها مع نهاية الحاجة إلى العلم بها و ترتّب المفساد الدينيّة على الجهل بها.

قال بعض الأعلام عند مروره على ما كتبه هذا الشارح في هذا المقام: ما ذكره هذا الزابع عن الصواب غير موجّه، لأنّه إذا سبق وجوب طاعته ببيعة يوم الغدير أو ببيعة يوم قال لهم: سلّموا بأمره المؤمنين على الأمير، أو غيرها، كيف يجوز أخذ البيعة منه و لو كان الأمر كما زعم من أنّ بيعته كانت مصلحة للدين لسبق الكلّ في بيعة أبي بكر، و لما كان يتخلّف عنه طرفة عين و لما كان الأمر يبلغ إلى الأمر بإحراق البيت و التهديد و الوعيد و لما كان يتظلم مرارا على رؤوس الأشهاد، لأنّه كان أزهد الزهّاد و أشدّ حبّا لمصلحة الدين.

أقول: لا يقال: إنّّه إنّما تظلم لإظهار حقيّته على الكارهين تحريصا لهم على الميل بما هو الأولى و الأليق في شريعة النبيّ الأمين، لا القدح في من تصدّى للخلافة و قدّم أو تقدّم عليه لأمانة المؤمنين.

لأنّا نقول: إنّ شكاياته بأسرها و تظلماته برمتها يرجع إلى أنّ المتقدمين والمقدمين عليه جميعا قد غضبوا حقّه وعاندوه وتعذّوا عليه من غير عرض، و سبب سوى العناد والحسد، يظهر ذلك من ملاحظة ما قدّمنا وفصلناه في كتابنا الكبير، و لو كان الأمر على ما ذكرته لم يكن يليق به مثل هذه الكلمات القادحة في السابقين المفسدة لعقائد المؤمنين، لاسيّما بعد انتشار الأدلّة المرشدة إلى بطلان طريقة المنتحلين.

ثم أن لنا أن نسأل عن القوم و نقول لهم أن الثلاثة و أتباعهم المنافقين، هل تقدّموا أو قدّموا عليه لصلاح أنفسهم و كراهتهم له و رغبتهم في الاستبداد بالأمر و استقلالهم في الرئاسة والتصرّف في دماء المسلمين و أموالهم؟

أو قدّموا لكرهه الرعيّة تقدّمه عليهم و لحوف الفتنة والارتداد فيهم؟

فإن قالوا بالأوّل، فهو غاية مطلوبنا و نهاية مقصودنا، إذ ليس الغرض من هذه الإطالة إلّا بيان كفرهم وارتدادهم بعد سيّد الأنام.

و إن قالوا بالثاني، فنحن نطالبهم بالدليل و نقول من أين علم في آن وفاة النبيّ صلّى الله عليه وآله أن الرعيّة كارهون لتقدّمه.

و هل قدّموه يوما أو يوميم أو صبروا عليه شهرا أو شهرين حتّى ظهر لهم اختلال الأمر بتقدّمه فأخروه و رجعوا عنه إلى غيره؟

و ليس لهم أن يقولوا: علّم ذلك بإخبار الرسول الصادق الأمين.

إذ نقول بعد ما بيّنا بطلان ذلك بجميع شقوقه: إنّ هذا الخبيث في شرحه روى عن قاطبة المحدثين عنه صلّى الله عليه وآله أنّه قال: يا عليّ، إنّ الله كتب عليك جهاد المفتونين، كما كتب عليّ جهاد المشركين.

قال: فقلت: يا رسول الله ما هذه الفتنة التي كتب عليّ فيها الجهاد.

قال: قوم يشهدون أن لا إله إلاّ الله و أنّي رسول الله و هم مخالفون للسنة.

فقلت: يا رسول الله فعلى م أقاتلهم و هم يشهدون كما أشهد.

قال: على الإحداث في الدين و مخالفة الأمر.

فقلت: يا رسول الله إنّك وعدتني الشهادة فأسأل الله أن يعجلها لي بين يديك.

قال: فَمَنْ يقاتل الناكثين و القاسطين و المارقين؟ أمّا إني وعدتك الشهادة و ستشهد بضرب على هذه، فتخضب هذه، فكيف صبرك إذا؟
فقلت: يا رسول الله، ليس ذا موطن صبر، هذا موطن شكر.
قال: أجل، أصبت، فاعد للخصومة، فإنك مخاصم.
فقلت: يا رسول الله، لو بيّنت لي قليلا.

فقال: إن أمّتي ستفتن بعدي فتأول القرآن و تعمل بالرأي و تستحلّ الخمر بالنيذ و السحت بالهدية و الربا بالبيع، و تحرف الكتاب عن مواضعه، و تغلب كلمة الضلال، فكن جليس بيتك حتّى تقلدها، فإذا قلّدتها جاشت عليك الصدور و قلبت لك الأمور فقاتل حينئذ على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله، فليست حالهم الثانية بدون حالهم الأولى، انتهى ما فيه الحاجة.

و فيه دلالة واضحة على ارتداد المقدمين و المتقدمين عليه و افتنانهم بزهرة الحياة الدنيا بعده من غير فصل، و على أنّ تقدّمهم و تقديمهم ليس بمقرون لصالح الدين و لاصلاح المسلمين، بل هو مقرون بفساد أمر الشريعة و اختلال نظام العالمين، غاية الأمر هي اقتران سكونه بعد مبادرتهم إلى غضب حقّه بأمره لمصلحة هي إمّا حفظ نفسه و شيعته عن الهلاك لكثرة المنافقين و قلّة الأعداء من المؤمنين أو ظهور ما كان في أصلاب الأشقياء من أشياعه المتّقين أو قصد كمال ظهور نوره بتصرّف اصداده من الكافرين، أو إرادة انتشار محامده و ما ورد في فضله، بعد سكون تلاطم الأعراض على السنة الجاحدين، فيكون فيما صدر منه من الصبر و أمر به مع نهاية بطشه و قدرته رحمة خاصّة للخوارج المهتدين، لا فضيلة للمتقدمين الغاصبين لحقه، حتّى يكون وسيلة لإكرامهم في شريعة خاتم النبيّين.

لا يقال: ما نقلته من الحديث يرشد إلى وجوب الجهاد مع المفتونين، فلمَ قعد عليه السلام عنه.

لأنّا نقول: إنّ البيان الأخير بيّن وقت الجهاد كما بيّن زمان الافتنان، فالافتنان بعده بلا فصل بدليل قوله "أمّسي ستفتن بعدي فكن جليس بيتك" والجهاد بعد تقليد الأمر بدليل "إذا قلدها" الخ.

على أنّا نقول: إنّ الجهاد الواجب أوّلاً أعمّ من المقاتلة بالسيف التي أمر بها أخيراً، وقد فعله و بذل جهده فيه على حسب ما رآه من المصلحة حتّى قلّد الخلافة و ضاق عليه الأمر فأبى. بما أمر به ورأى فيه الصلاح، فتأمّل تعرف. ثمّ نقول: إنّ الحقّ هو أنّ الكراهة لم تكن إلّا منهم و إنّ المصلحة المرعية لم يكن إلّا صلاحهم، يدلّ على ذلك أنّ كبار المدينة وأشرافها كأبي ذر و سلمان ونظائرهما وقاطبة بني هاشم وطائفة من الأنصار كانوا موافقين له عليه السلام، قائلين بتقدّمه على الكلّ، متأخّرين عن بيعة من عداه، مخاصمين له إلى مدّة متمادية، كما يشهد به كتب الأخبار و ما تحويه دفاتر أهل السير والآثار، على ما فصلناه في الكتاب الكبير في بيان بطلان الإجماع.

و الجهال من الأنصار و غيرهم من المستضعفين الذين هم أتباع كلّ ناعق، لم ينقل عن أحد منهم أنّه امتنع عن إمامة إمام الهدى ولا أنّه كره ذلك و أبى، بل قد ثبت أنّهم إنّما دخلوا في بيعة الأوّل كرها أو طوعاً بجهالة و غفلة يرشد إلى ذلك وإلى نهاية حمقهم الباعث لهم على عدو لهم عنه عليه السلام اعتذارهم عنه عليه السلام بعد ظهور الأحقية، و ذكره لبعض ما ورد فيه بأنّا لو سمعنا ذلك منك قبل البيعة لم نكن نبايع أبابكر وإنّما بايعناه لغفلتنا عمّا ذكرته ولزعمنا إنّك تارك لهذا الأمر بعد الرسول صلّى الله عليه وآله، و أمّا بعد البيعة فلا يجوز لنا نقضها والعدول عنها، نقل ذلك هذا الخبيث في مواضع من كتابه.

و أما أهل البادية و سائر البلدان، فمن المعلوم أنّهم في كلّ عصر و زمان ينقادون لوصيّة صاحب الدولة ولا يعملون بغيرها وأنّهم إنّما تبعوا الثلاثة لظنّهم أنّ الوصيّة بالخلافة إنّما صدرت فيهم، ولذا لم يتّبعهم من علم بصدور الوصيّة في حقّه عليه السلام، كما لك ابن بويرة فإنّنه لعلمه بالوصيّة أبى من تسليم الزكاة إلى غير من أوصى إليه، حتّى اتّهم بالارتداد، و قتل خدعة و نكح امرئته و اجبر قومه على الطاعة، مع قوله بشهادة أن لا إله إلاّ الله، محمّد رسول الله، نقل كلّ ذلك هذا الخبيث.

و مع هذا تسمعه يقول في توجيه الآثار ما يقول.

و أمّا حديث الوصيّة، فبعد الإقرار بثبوتها فلا ينبغي إنكار تعلّقها بالخلافة، لأنّا نقول: إنّ سنّة الله جرت من قبل بأن يكون الأوصياء هم الخلفاء، وكذا وصيّ نبينا صلّى الله عليه وآله، لقوله ﴿فلن تجد لسنة الله تبديلاً﴾^١ ولقوله ﴿فبهدهم اقتده﴾^٢ و قوله ستكون في هذه الأمّة ما كان في بني إسرائيل، خذوا النعل بالنعل.

و أيضاً كيف يجوز عاقل أن يترك خاتم الأنبياء الوصيّة بالأهمّ - و هو الخلافة - مع علمه بعدم العود و عدم مجيء نبيّ بعده، مع كمال احتياج الأمّة إلى الخليفة، و يوصي بغير الأهمّ.

و أيضاً أمر الخلافة ممّا لا ريب في وجوبه و في إندراجه في الدين و مدخلّيته في ملّة خاتم النبيّين، فيكون لا محالة ممّا أنزله الله على العباد بوسيلة من بعثه للإرشاد إلى الواجبات والمندوبات، لقوله ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾^٣ و

^١ - فاطر: ٤٣.

^٢ - الأنعام: ٩٠.

^٣ - المائدة: ٣.

كيف لا ينزله والإخبار به نعمة منه سبحانه عليهم و بدونه يقع النقص في نعمائه و هو يقول ﴿ و أتممت عليكم نعمتي ﴾ فلو لم يكن النبي صلى الله عليه وآله موصيا به لكان مقصرا في تبليغ رسالته، بل يقول: لو لم يكن صلى الله عليه وآله مجهرا ببيانه لكان مقصرا في تبليغ ما أمر تبليغه، فيكون ما ادعتيا نصوصيته في المطلوب نصا لعدم ما هو أظهر دلالة منه.

و توهم أنّ النصّ هو أن يقول: يا قوم عليّ خليفتي عليكم بعد وفاتي بغير فصل بحيث لا يجوز لكم تأخير و لا تبديله و لا التأخر عنه لحظة و لا التعلم من غيره و لا مخالفته فيما يأمر به، إلى غير ذلك من العبارات المؤكدة، و أنّه لم يقع لا من الله و لا من رسوله، فاسدٌ لأنّ أكثر ما تقدّم و كثيرا ممّا لم يذكر مفيد لهذا المعنى في نظر العقلاء، و المخاطب لله و لرسوله لا يكون من سواهم، فتأمل.

قيل: والعجب أنّ عليّا عليه السلام على مذهبهم لا يمكن أن يكون وصيا على متروكات النبي صلى الله عليه وآله، لأنّهم يعتقدون أنّ ما تركه النبي صلى الله عليه وآله صدقة و المتوليّ عليها هو الخليفة، فما أدري أنّه عليه السلام فيم كان وصيته التي كان يباهي بها و شعراء الصحابة و التابعين كانوا يعدّونها من فضائله في نظمهم و نثرهم، انتهى، فتأمل.

تنبيه آخر:

لا ينبغي لك أن تستبعد من علماء الجمهور تعرّضهم لما ورد فيه من الآثار. أمّا أولا، فلاّن من فضل الله على من يشاء من عباده نشر مناقبه على لسان أحبّائه و أعدائه، و لو كان على وجه الإلجاء، لاسيما إذا كان في انتشار محامده له غرض لا يتمّ إلّا به، فإنّه عند ذلك يجب عليه صرف قلوبهم إلى بيان مناقبه و نشر ما هو عليه، لإكمال غرضه، مع ما هم فيه و عليه من المعاندة و المخالفة، و فيه دليل على نهاية الكمال و غاية الجلال.

و أمّا ثانياً، فلأنّ فضائله الماثورة بلغت في الكثرة والانتشار مبلغاً لم يمكنهم إخفاؤها بحيث لا يطلع عليها أحد و ما قدرُوا على إخفائه فقد أخفوه على قدر ما أطاقوه.

و أمّا ثالثاً، فلأنّ كلّ من تصدّى للرواية لم يكن ممن يفهم دقائق الكلام ودلالته على المرام، حتّى يفهم منافاة ما يرويه لمذهبه الذي يزعم أنّه حقّ و يدّعيه، فيجوز أن يعمل بقوله "رحم الله امرءً سمع مقالتي" فوعاها فادّعاها كما سمعها، فربّ حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه وأن يروي ما ذكر من الروايات، لقصور فهمه معتقداً أنّ ما يرويه به يدلّ على فضيلته لا على فضله أو انحصار الحقّ فيه واعتقاد ثبوت الفضيلة لأحد لا ينافي تجوّز فضل غيره وتقدّمه عليه.

و أمّا رابعاً، فلأنّ كلّ من يعلم من الأخبار فضله، لا يجب أن يعرف قبح تقديم المفضول، لتوقّف فهم ذلك على كمال العقل الذي هو فاقدة، فيجوز أن يروي هذا الأخبار مع قوله بتقدّم الغير، لاعتقاده جواز تقدّم المفضول.

و أمّا خامساً، فلأنّ كلّ من يعرف من الآثار مزيّته في الفضائل و يعتقد مع ذلك قبح تقديم المفضول، لا يجب أن يقول بتقدّم الغير عليه بلا مرجّح، إذ يجوز أن يعتقد أنّه تقدّم عليه لمصلحة دينيّة و إن كانت منتفية في نفس الأمر.

و أمّا سادساً، فلأنّ كلّ من يعرف من الآثار مزيّته في الكمالات، لا يجب أن يعتقد أنّه أفضل، ألا ترى إلى مكابرة قوم منهم شارح الجديد للتجريد، فإنّه بعد تسليم أنّه أكمل في صفات الكمال و سمات الجمال، يقول: إنّ هذا لا ينافي أفضليّة غيره. بمعنى كثرة الثواب، فيجوز أن يروي هذه الروايات و يعتقد أنّه عليه السلام كامل في جميع الصفات و يعتقد مع ذلك أنّ غيره أفضل منه عند الله ولا يمنع من روايته بهذا الاعتقاد بطلان معتقده في نفس الأمر، فلا تغفل.

الحديث الحادي والثلاثون

روى ابن مردويه في مناقبه عن أنس، قال: بينا أنا عند النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، إِذْ قَالَ: يَطْلُعُ الْآنَ، فَقُلْتُ: فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي، مَنْ ذَا، قَالَ: سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ وَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَ خَيْرُ الرَّصِيَّةِ وَأَوَّلَى النَّاسِ بِالنَّبِيِّينَ، قَالَ: فَطُلِعَ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَهُ: أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى.

بيان:

المقصود - بالإصالة - من الخير، قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ "وَأَوَّلَى النَّاسِ بِالنَّبِيِّينَ" فَإِنَّهُ نَصَّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ مِنْ عَدَاهُ لَا يَلِيقُ خِلَافَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَ أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ الرَّفِيعَةِ، فَلَا يَجُوزُ تَقَدُّمُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ.

وَ إِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي سِيَادَتِهِ لِلْمُتَّقِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَ وَصَايَتِهِ لَخَاتِمِ النَّبِيِّينَ قَدْ مَضَى، وَحَدِيثُ الْمَنْزِلَةِ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ الَّتِي لَا غَرَضَ فِي الْبَحْثِ عَنْهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ، مَعَ أَنَّا قَدْ تَعَرَّضْنَا لَهُ تَبَعًا لِتَعَرُّضِهِ فِي حَدِيثِ يَوْمِ الشُّوْرَى وَ حِكَايَةِ كَوْنِهِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ كَوْنِهَا مِنَ الْمَشْهُورَاتِ الَّتِي لَا نَقْصِدُهَا بِالذَّاتِ.

نقول: إنها من المتواترات التي لا يمكن لأحد إنكارها، و لإنكار دلائلها على ثبوت الوصف له في حياته، كما يشعر به رواية السعودي و عبّاد الأسلمي عن بريدة عنه صلّى الله عليه وآله، أنّه أمر الأوّلين بالسلام على عليّ بأمره المؤمنين، فقالوا: وأنت حيّ، قال: وأنا حيّ.

و رواية ابن مردويه بإسناده عن سالم، قال: كنت مع عليّ عليه السلام في أرض له و هو يجرثها، حتّى جاء أبوبكر و عمر، فقالوا: السلام عليك يا أمير المؤمنين.

ف قيل: كنتم تقولون في حياة رسول الله ذلك، فقال عمر: هو أمرنا. و رواية ابن مردويه عن عبد الله بن عباس، قال: دخل عليّ يوما فجلس بين رسول الله و عائشة، فقالت: ما لك مجلس غير فخذي، فضرب رسول الله على ظهرها، فقال: لاتؤذي في أخي، فإنّه سيّد المسلمين و أمير المؤمنين وقائد الغر المحجلّين، يعقد على الصراط، فيدخل أوليائه الجنة و يدخل أعدائه النار. و غير ذلك من الأخبار الصحيحة التي لا يمكن جمعها، لاسيّما في أمثال هذه المختصرات.

تنبيهان:

أحدهما: قال بعض الأعلام: لا يخفى أنّ عمر لم يرض بغصب الخلافة فقط، بل غصب الاسم الذي سمّاه الله تعالى به، كما يرشد إليه حديث دحية الكلبي. قال الزعفرانيّ في شرح المصابيح: إنّ أوّل من سمّي بأمر المؤمنين عمر، و ذلك أنّ لبيد بن ربيعة و عديّ بن خاتم لما قدما المدينة فأتيا المسجد فوجدا فيه عمرو بن العاص، فقالوا: استأذن لنا على أمير المؤمنين، فقال: و الله أصبتما، لأنّه أمير و نحن المؤمنون، فدخل عمرو و قال: السلام عليك يا أمير المؤمنين، فقال عمر: ما هذا، فقال: أنت الأمير و نحن المؤمنون، فاستحسنه.

و في شرح البخاري: أول من سمي بأمر المؤمنين عمر؛ و لم يذكر القصة.
 الثاني: ما ورد في بعض الأخبار عن مولانا الصادق عليه السلام، أنّ بريدة
 كان غائبا بالشام، فقدم بعد مبايعة أبي بكر، فقال: يا أبا بكر هل نسيت تسليمنا
 على عليّ صلّى الله عليه بأمر المؤمنين، فقال: يا بريدة أنت غبت و شهدنا، وأنّ
 الله يحدث الأمر بعد الأمر، و لم يكن الله ليجمع لأهل هذا البيت النبوة
 والخلافة.

أقول: تأمل أيّها اللبيب في جوابه، و تفكر في أسلوب خطابه، و تعجب
 من حماقة أصحابه، هلا سألوه عن الأمر الحادث هل حدث في زمانه و لا يمكنه
 أن يقول نعم، لعدم الدليل، و لما ثبت أنّه عند الموت - أيضا - كان يريد كتابة
 اسمه و عمر منعه على الوجه المستنكر، حتّى مات صلّى الله عليه وآله مغضبا عليه
 أو حدث بعده و لا يمكنه أن يقول نعم، لانقطاع الوحي بعده و انتفاء النسخ
 بعد زمانه.

و هلا سألوه عن وجه التلقيب في زمانه، هل كان على الغفلة و لا يمكنهم
 أن يقولوا نعم إذ لا غفلة لله و لرسوله أو كان قصدا، فكيف جمع الأمران في
 أهل البيت أوّلا و فرّق بينهما أخيرا.

وليس لهم بعد ذا إلّا أن يقولوا: إنّما لقّب بهذا أوّلا ليطمئنّ قلبه و يئذ
 جهده في أعلاء كلمة الحقّ، ثمّ لما انقضى الغرض و ال الأمر إلى وفاته و ارجع
 الأمانة إلى غيره عزل، و في هذا نسبة الاستهزاء الذي هو عمل الجاهلين إلى الله
 و رسوله.

و هلا سألوه عن جهة اجتماع الأمرين في أهل بيت داود و عدم
 اجتماعهما في أهل بيت خاتم الأنبياء، فليس له إلّا القول بأنّ لداود و أهل بيته
 فضل على خاتم الرسل و أهل بيته، و لا يقول بذلك إلّا شقيّ معاند، فتأمل.

الحديث الثاني والثلاثون

روى أبوالمكارم في الأربعين و الراغب في مفرداته و غيرهما عنه
صلّى الله عليه وآله أنّه قال: حقّ عليّ على هذه الأمة كحقّ الوالد على الولد.

بيان:

لا يخفى دلالته على وجوب أتباعه و كونه مقدّمًا على الكلّ، و أنّ كلّ مَنْ
قدّم أو تقدّم عليه معدود عند الله و عند رسوله من أرباب العقوق، و قد سمّى
الله سبحانه العاقّ جبارًا شقيّا.

تنبيه:

لا يخفى أنّ أوّل خلفائهم معدود من العاقين عند الله على جميع التقادير،
فإنّه كما ثبت عندهم، كتب إلى أبيه أنّ الناس بايعوني و قدّموني للخلافة لكبر
سنّي، فكذب إليه إن كان الخلافة بالفضل والقراة، فعليّ أولى منك و إن كان
للكبر فأنا أولى منك، فلمّ تقدّمت عليّ، أترك الحقّ لأهله فإنّ الله لبالمرصاد،
انتهى ملخصًا، ولا يخفى ما فيه من الملاحاة.

الحديث الثالث والثلاثون

روى ابن مردويه بإسناده عن عقبة بن عامر قال: أتيت النبيّ صَلَّى الله عليه وآله ظهيرة فقال لي: ما جاء بك يا جهنيّ في هذا الوقت، قال: قلت: أمر عرض لي، فقال صَلَّى الله عليه وآله: و ما ذاك يا جهنيّ، قال: قلت: يا رسول الله ما تقول في هذا القوم، منهم من يقول خير هذه الأمة من بعدك أبوبكر و منهم من يقول عمر، فإن حدث بك حدث فمّن الذي يجب علينا اتّباعه، فقال: اتّبعوا من اختاره الله من بعدي و اشتقّ له اسما من أسمائه و من زوجّه ابنتي من عنده، و من وكلّ به الملائكة يقاتلون معه عدوّه، قلت: و من هو يا رسول الله، قال: عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

بيان:

لا يخفى أنّ الخبر بعد صراحته في المقصود يدلّ على أنّ الجهنيّ كان معتقده لزوم اتّباع من هو خير و وجوب تقديم من هو أفضل والنبيّ صَلَّى الله عليه وآله قرّره على هذا الاعتقاد و لم يمنعه من ذلك بل قال له ما يؤكّد هذا المعنى، كما يظهر بالتأمّل.

ثم إنَّ كون الاسم من الله، من الأمور التي لا يجوز لهم التوقّف فيه أصلاً، لتعدّد رواياته التي من جملة ما رواه صاحب كتاب بشار المصطفى عن يزيد بن قعب، قال: كنت جالسا مع العباس و فريق من بني عبد العزى بازاء بيت الله الحرام، إذ أقبلت فاطمة بنت أسد و كانت حاملا لتسعة أشهر و قد أخذها الطلق، فقالت: يا ربّ إنني مؤمنة بك و بما جاء من عندك من رسل و كتب، و إنني مصدّقة بكلام جدّي الخليل و أنّه بنى البيت العتيق، فبحقّ الذي بنى هذا البيت و المولود الذي في بطني إلّا ما يسّر عليّ و ولادتي.

قال الراوي: فرأيت البيت انشقّ عن ظهره و دخلت فيه فاطمة و عاد البيت إلى حاله، فرمنا أن يفتح قفل الباب لنا فلم يفتح، فعلمنا أنّ ذلك من أمر الله، ثم خرجت في اليوم الرابع و على يدها أمير المؤمنين، ثم قالت: إنني فضّلت على من تقدّمني من النساء، لأنّ آسية عبت الله سرّاً في موضع لا يحبّ الله أن يعبد فيه إلّا اضطراراً، و أنّ مريم هزّت النحلة اليابسة بيدها حتّى أكلت منها رطباً جنيّاً، و إنني دخلت بيت الله و أكلت ثمار الجنة، فلمّا أردت أن أخرج، هتف بي هاتف: يا فاطمة سمّيه عليّاً، فهو عليّ و الله العليّ الأعلى، يقول: شققت اسمه من اسمي و أدبته بأدبي و أوقفته على غامض علمي، و هو الذي يكسر الأصنام في بيتي و يؤذّن فوق ظهر بيتي و يقدّسني و يحمّدني، فطوبى لمن أحبه و أطاعه، و ويل لمن أبغضه و عصاه.

قالت: فولدت عليّاً و لرسول الله صلّى الله عليه وآله ثلاثون سنة، فأحبّه رسول الله حبّاً شديداً و قال: اجعلي مهده بقرب فراشي، و كان يلي أكثر تربيته، و كان يطهره في وقت غسله، و يوجره اللبن عند شربه، و يحرك مهده عند نومه، و يناعيه في يقظته، و يحمله على صدره و رقبتة، و يقول: هذا أخي

و ولّبي و ناصري و صفّيّ و ذخري و كهفي و صهري و زوج كريمتي وأمّيني
على وصيّتي و خليفتي؛ انتهى ما فيه الحاجة.
و فيه بعد الدلالة على ما ذكر، دليل على طهارة أصله و نجابته، فجدّير أن
يقال فيه: في المهد ينطق عن سعادة جدّه اثر النجابة ساطع البرهان.
و قد اعترف بأكثر ما يحويه لسان علماء الجمهور، و لكن نقول: إنّه
لاتعمى الأبصار و لكن تعمى القلوب التي في الصدور.

الحديث الرابع و الثلاثون

روى الخوارزمي في مناقبه عن ابن مسعود عنه صَلَّى الله عليه وآله، أَنَّهُ قال: لما خلق الله آدم و نفخ فيه من روحه، أوحى إليه: عبدي و عزّتي و جلالتي، لولا عبدان أُريد أن أخلقهما في دار الدنيا ما خلقتك، قال: إلهي فيكونان منّي، قال: نعم، قال: يا آدم ارفع رأسك و انظر، فرفع رأسه فإذا مكتوب على العرش: لا إله إلاّ الله، محمّد نبيّ الرحمة و عليّ مقيم الحجّة، من عرف حقّ عليّ زكى و طاب و من أنكر حقّه لعن و خاب، أقسمت بعزّتي و جلالتي أن أدخل النار من عصاه و إن أطاعني و أدخل الجنّة من أطاعه و إن عصاني.

بيان:

دلالة هذا الخبر على شرفه و فضله على العالمين و وجوب اتّباعه على البريّة أجمعين بيّنة لا يحتاج إلى الإطالة.

الحديث الخامس والثلاثون

روى الديلمي في فردوسه بإسناده عنه صَلَّى الله عليه وآله أنه قال: يا عليّ أنت بمنزلة الكعبة تؤتى ولاتأتى، فإن أتاك هؤلاء فسلموا لك الأمر فاقبله منهم، وإن لم يأتوك فلا تأتهم.

بيان:

يدلّ الخبر على وجوب الإتيان إليه و لزوم الطواف حوله للانتفاع به، كوجوب الإتيان إلى مكة و لزوم الطواف حولها، فمن تسامح في ذلك و ترك الإتيان إليه، أو قدّم الإتيان إلى غيره، يكون فاسقا أو كافرا، فلا تغفل.

و قوله "فلا تأتهم" أي لا تطعمهم و لا تك راضيا بفعالهم متوقّعا لمنافعهم، إذ لا منفعة لهم و لا فائدة يستفاد منهم، فلا ينافي ذلك ما نقل أنّه عليه السلام أتاهاهم مرارا لطلب حقّه و إتمام الحجّة عليهم، فإنّ ذلك من باب الأمر بالمعروف و النهي صَلَّى الله عليه وآله لا ينهى عنه، فلا تغفل.

الحديث السادس والثلاثون

روى الثعلبي عن ابن عباس أنّه لما نزلت ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾^١ وضع النبيّ صلى الله عليه وآله يده على صدره و قال: أنا المنذر و أومى بيده إلى منكب عليّ و قال: أنت الهادي، يهتدي بك المهتدون بعدي.

بيان:

لا يخفى صراحته في أنّ المقتفي لغيره و المتقدّم عليه غريق في بحر الضلالة، فلا يكون مقرّه و مقرّ من تبعه إلّا النار.

^١ - الرعد: ٧.

الحديث السابع والثلاثون

روى ابن مردويه في مناقبه عن رافع، أنّه دخل على أمّ سلمة زوج النبيّ صلى الله عليه وآله فأخبرها بيوم الجمل، فقالت: إلى أين طار قلبك إذ طارت القلوب مطائرهما، قال: كنت يا أمّ المؤمنين مع عليّ عليه السلام، قالت: أحسنت و أصبت، أمّا إنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: يرد عليّ على الحوض و أشياعه، و الحقّ معهم لا يفارقونه.

بيان:

هذا الحديث مذكور في كتبهم و رواياتهم بعبارات مختلفة وألفاظ متقاربة متفاوتة، و قد اعترف رواة الأخبار جميعاً بأنّه قال ذلك في مواضع متعدّدة و وقائع كثيرة، فهو متواتر في المعنى لو لم يكن متواتراً في لفظه، و هو حجّة بالغة عليهم، لأنّ الإنسان مأمور باتباع الحقّ، فإذا كان معه بحيث لا يفارقه و لم يزل و لا يزال يدور معه، وجب أتباعه و الانتماء به دون من لم يعلم كونه مع الحقّ أو علم ضلالة.

و قد بيّنا مراراً و حقّقنا بما لا مزيد عليه في الفوائد المرتضوية أنّه تخلف عن البيعة و لم يرض بإمامة الأوّل، و كان كارها لما صدر منه حتّى انتهى الأمر إلى

الإكراه و أحضر عمر النار ليحرق الدار و فيها عليّ و سائر أهل البيت و جماعة من بني هاشم، و مع ذلك لم يأت بالبيعة إلى ستة أشهر، و بعد ذلك لم يبايع على سبيل الرضا و لم يرض بخلافة الخليفتين، و ما أمضى و لم يسكت بالمرّة أيضاً، كما تشهد به مكالماته مع عثمان و مكاتباته إلى معاوية و مخاطباته مع الأئمة في خطبه و سائر كلماته إلى زمان وفاته، نعم قد سكن بعض ما كان منه بتطاول المدّة و تبليغ ما يجب تبليغه إلى من يجب التبليغ إليه، صبرا على ما قضى، و تحمّلا لما مضى، و حماية لنفسه و أهل بيته و أشياعه، فيجب متابعتة في ذلك و التبرّي ممّن خالفه مع رعاية التقيّة، إذ لو كان خلافة من خالفه حقّا لكان هو على الباطل و ذلك باطل بالإجماع و الأخبار المفيدة لحقيّته قطعاً، فيكون الحقّ هو التبرّي من الثلاثة و أتباعهم، كما هو طريقة أشياعه و محبيه، ولذلك ورد فيهم [الحديث الثامن و الثلاثون].

الحديث الثامن والثلاثون

روى الخطيب الخوارزمي بسنده إلى سلمان الفارسي عنه
صلى الله عليه وآله، أنه قال لعليّ: تختّم تكن من المقرّبين، قال: يا رسول الله و
ما المقرّبون، قال: جبرئيل و ميكائيل و إسرافيل، قال: فبم أختّم؟ قال: بالعقيق
الأحمر، فإنّه أوّل حجر أقرّ الله بالوحدانيّة و لي بالنبوّة و لك بالوصيّة و لولدك
بالإمامة و لمحبيك بالجنّة و لشيعتك بالفردوس.

بيان:

يدلّ هذا الخبر على مساواة الأقارير الأخيرة للإقرار الأوّل، كما يدلّ على
تمام المطلوب من غير ريب، إذ الوصيّة هنا قطعاً وصيّة بالخلافة والإمامة، وإنّما
عبّر عنهما بها للدلالة على عدم الواسطة بينه وبينه رأساً، بخلاف الأئمّة
الباقيين، فإنّهم أئمّة وأوصياء له بالواسطة، و يدلّ أيضاً على الفرق بين الشيعة و
المحبّ، و على فضل الأوّل على الثاني، كما بيّنه، و قد يستعمل الشيعة فيما هو
أعمّ، كما في [الحديث التاسع والثلاثون].

الحديث التاسع والثلاثون

روى ابن المغازلي الشافعي بإسناده عن عليّ عليه السلام، قال: حدّثني رسول الله صلّى الله عليه وآله فقال: أتاني جبرئيل آنفا فقال: تَحْتَمُوا بالعقيق، فإنّه أوّل حجر شهد لله بالوحدانيّة و لي بالنبوّة و لعليّ بالوصيّة و لولده بالإمامة و لشيّعته بالجنّة.

بيان:

لابدّ فيه من تعميم الشيعة، لأنّ المحيّن أيضا من أهل الجنّة بلاريب، و إن كانت الشيعة بالمعنى الأخصّ أخصّ و أفضل، و هم المقصودون في [الحديث الأربعون].

الحديث الأربعون

روى ابن المغازلي - أيضا - عن أنس عنه صلى الله عليه وآله، قال: يدخل الجنة من أمّتي سبعون ألفا لاحتساب عليهم، ثم التفت إلى عليّ صلى الله عليه وآله فقال: هم من شيعتك.

بيان:

كلمة التبعية يرشد إلى ما قلناه من جواز استعمال الشيعة في الأعمّ وأنّ الأخصّ طائفة منهم، كما أنّ المحبّين فرقة منهم، وقد أشار النبيّ صلى الله عليه وآله إلى فضلهم - أيضا - بقوله "يا عليّ إنّ شيعتك يخرجون من قبورهم يوم القيامة على أمانهم من العيوب والذنوب ووجوههم كالقمر ليلة البدر، وقد خرجت منهم الشدائد و سهلت عليهم الموارد، و اعطوا الأمان والأمن، فارتفعت عنهم الأحزان، يخاف الناس و لا يخافون، و يحزن الناس و لا يحزنون، شراك نعالهم يتلأأ في عرصة القيامة و هم على نوق بيض لها أجنحة قد ذلت من غير مهانة، أعناقها من ذهب أحمر ألين من الحرير، لكرامتهم على الله عزّ وجلّ".

و حينئذ، فما روي عن الرضا عليه السلام و محصّله: أنّ المتمسّكين بالتشيع، المظهرين له، الموسومين بالشيعة من الإمامية، ليسوا بأجمعهم عند الله و لا عند رسوله و أهل بيته من شيعة عليّ صلّى الله عليه، و إنّما شيعته نظائر أبي ذر و سلمان و أصحابهما و إنّ منّ عداهم من المجترئين على المعاصي، فهم أحبّاءه المعترفين بتقدّمه، و لهم عند الله منزلة عظيمة؛ بياناً للشيعة بالمعنى الأخصّ، و هم الكاملون في التشيع المتابعون في الأفعال والأقوال، و إيماء إلى أنّ المحبّين لا ينبغي لهم، و إنّ كثّر فضائلهم، أن يتسمّوا بهذا الاسم، تشريفاً له و تواضعاً منهم و حذراً عمّا يستلزمه التسمّي به من التزكية المنهيّ عنها.

و أمّا التسمّي بالحبّة فلا بأس به و إنّ كان من التزكية أيضاً، بدلالة ما ورد في المحبّين و ما روي في وفور لطف الله بالنسبة إليهم و ما روي من أنّ الحبّة لا تضرّ معها معصية، لأنّ أصل الحبّة من الوجدانيّات التي يمكن الاطلاع عليها و العلم بها يقيناً، فمنّ علمها في نفسه يجوز أن يفتخر بها و لا يجوز أن يدّعي رسوخها، بل يجب أن يكون دائماً متحذراً عن الانحلال عنها و الموت على ما ينافيها و يزيل حكمها، ملتصقاً من الله سبحانه أن يبقيه عليها و لا يزيغ قلبه بعد هدايته إليها، تعرف ذلك كلّ ممّا حقّقناه فيما سلف، فلانطيل الكلام بالإعادة فتأمّل تعرف.

تنبيه:

قال بعض المتعصّبين من أهل الخلاف، الملازمين لمسلك الانحراف: اعلم أنّ أصحابنا قد لقّبوا أنفسهم بأهل السنّة و الجماعة ملازمتهم سنّة نبيّهم صلّى الله عليه وآله في جميع الأوقات، و مواظبتهم على القيام بالجمعة و الجماعة، وهو يقول صلّى الله عليه وآله: المقيم على سنّتي معي في حظيرة

القدس؛ و أمّا الروافض فقد لقّبوا أنفسهم بالشيعة و هو اسم مستحدث كحدوث مذهبهم، لأثر له في الآثار و لاروجه له فيما ورد من الأخبار.

و نحن نقول بعد الإغماض عن أنّهم - و لله الحمد - لاجمعة لهم و لاجماعة، لانتفاء شروطهما الاستفادة عن الأئمة الأطهار، و اكتفائهم فيهما بإمامة الفسّاق و الفجّار، مع أنّ اللائق بها من يتخلّق بأخلاق سيّد الأبرار، و من يشبه بمحامد صفاته بسادة الكبار، الذين هم أمناء القادر المختار؛ و عن أنّهم ملازمين لترك سنن النبيّ الأمين، كما يشعر بذلك ترك تحتمهم باليمين، و إسقاطهم البسمة و الجهر بها، و تبعض السورة و الاقتصار على أقلّ آياتها، و ترك متعة النساء و متعة الحجّ و الإصرار على حرمتها، و غير ذلك، ممّا يرشد إليه الفخض عن الآثار و طول ملازمة كتب الأخبار:

أمّا مذهب الإمامية، فقد ثبت بالأخبار المتواترة أنّه ممّا دعى إليه سيّد الأنام بأمر الله العليّ العلّام، و أنّه ممّا كان عليه كبار هذه الأمة، كأبي ذر و سلمان و عمّار و غيرهم من الفضلاء الأبرار، نصّ على ذلك جماعة من علماء الجمهور، منهم أحمد بن حنبل على ما نقل عنه شارح النهج في بعض ما نقل عنه من الآثار.

و أمّا اسمهم، فقد شرفهم الله به في كتابه الكريم، حيث قال: ﴿و إنّ من شيعته لإبراهيم﴾^١ و قد مضى عنهم ما دلّ على أنّ إبراهيم و غيره من الأنبياء بعثوا على ولايته، فلاحال يكونون من مواليه و أتباعه و أشياعه.

ثمّ إنّ النبيّ الأمين قد شرفهم بهذا الاسم الميمون و يشّرهم بأنّ من مضى من الدنيا عليه من الأهوال مأمون، و لعمرى أنّ المتفحص عن الآثار و الباحث

^١ - الصافات: ٨٣.

عن متون الأخبار، لا يخفى عليه أنّ هذا الاسم كأصل مذهبهم من المتواترات عن النبي صلى الله عليه وآله، حتى أنّ ابن أبي الحديد، بعد الاطلاع على فضل الشيعة وكثرة ذكره في الأخبار في مقام المدح والثناء، حسد على صاحبه وطمع فيه حسداً على الإمامية ولم يرض بكونهم موسومين بهذا الاسم، فتعرض لغضبه عنهم، كما تعرض شيخه العنود لغضب الاسم المسعود عن الأمير المحمود، ولم يعلم أنّ الحسود لا يسود، فغضب عنهم ما خصّهم الله به وقال: والحق أنّ المقصود من الشيعة في الأخبار المتضافرة طائفة من أهل السنة وهم المعروفون بالاعتزال، فإنّ محبتهم لآل الرسول بيّنة ومتابعتهم لهم فيما ثبت عنهم واضحة، انتهت حملة كلامه.

و فيه أنّ انتحال الاسم والصفة وبذل الجهد في إثبات اسم الشيعة و صفة المحبة لا يكون بمجرد القول، بل يحتاج إلى العمل، فمن يؤخر عليّاً عن رتبته الثابتة له ويقول بتقدّم الفحشاء والمنكر والبغي عليه، كيف يجوز له أن يدّعي المحبة حتى يمكنه ادّعاء التشييع و مرتبه الثاني - كما عرفت - أعلى من مرتبه الأوّل. روي أنّ رجلاً في حضرة عليّ عليه السلام قال: يا عليّ أنا أحبّك و أتولّى عثمان، فقال له عليه السلام: أمّا الآن فأنت أعور، فإمّا أن تعمى و إمّا أن تبصر.

و لعمرى ما ودّك من تولّى ضدك ولا أحبّك من صوّب غاصبك، و لأكرمك مكرم من هضمك، و عظّمك معظم من ظلمك، و لأطاع الله فيك مفضل أعاديك، و لا اهتدى إليك مضللّ مواليك، النهار فاضح و المنار واضح، ولنعم ما قيل: تودّ عدوّي ثمّ تزعم أنّي صديقك أنّ الرأي منك لعازب، ذكر ذلك محي الدين في فتوحاته و لا يمكن القدح فيه لوروده على قواعد العقل و الدين، و انطباقه على ما يستفاد من خطاب سيّد المرسلين، حيث إنّك لا تجد

خبراً فيه تصريح أو إيماء منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى خِلاَفَتِهِ وَإِمَامَتِهِ وَوَلَايَتِهِ إِلَّا وَتَجِدُ فِيهِ قَوْلَهُ "مَنْ أَحَبَّهُ أَحَبَّنِي وَ مَنْ أَبْغَضَهُ أَبْغَضَنِي" وَ هَذَا، كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ سَابِقًا، كَالْتَصْرِيحِ بِأَنَّ مَقْدَمَهُ مِنَ الْمُحِبِّينَ وَ مُؤَخَّرَهُ - كَالْمُتَقَدِّمِ عَلَيْهِ - مِنَ الْمَلَا حِدَةِ الْمُبْغِضِينَ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

خاتمة:

اعلم أنَّ ادَّلتنا فرقة المحقِّقة الناجية عصمنا الله من الزيغ والزلل بمَنِّهِ وَ جُودِهِ، بِحَمْدِ اللَّهِ عَلَى الْإِنَانَةِ مِنْ طَرُقِ الْخَصْمِ بِالْغَةِ إِلَى حَدٍّ لَا يُمْكِنُ بِسَهُولَةٍ عَدَّهَا وَ لَا احْصَاؤُهَا، وَ لَا يَجُوزُ لِعَاقِلٍ مُنْصَفٍ إِنْكَارُهَا وَ لَارْدُهَا، لَخُلُوقِهَا مِنَ التَّهْمَةِ، وَ صُدُورِهَا عَنْ قَوْمٍ يَقُولُونَ بِتَأْخِيرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَيَّامِ تَسَلُّطِ الْفِرَاعِنَةِ الْمُقَدِّمِينَ لِلْحُبِّ وَ الطَّاعَةِ وَ مِيلِ قُلُوبِهِمْ إِلَى كِتْمَانِ فَضَائِلِ أَهْلِ بَيْتِ الْعِصْمَةِ، وَ إِظْهَارِ فَضَائِلِ الْمُتَحَلِّينَ لِلْخِلَافَةِ الْغَاصِبِينَ لَهَا.

وَ لَكِنْ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى السَّنَةِ وَ الْجَمَاعَةِ لِانْعِمَارِهِمْ فِي التَّقْلِيدِ وَ الشُّبُهَاتِ النَّاشِئَةِ مِنْهُ، وَ ظَنِّ تَحَقُّقِ الْإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافَةِ الثَّلَاثَةِ، بَعْدَ ظَنِّ حُجَّتِهِ مُطْلَقًا، وَ حُبِّ مُتَابَعَةِ الْآبَاءِ وَ الْأُمَّهَاتِ وَ الْأَسْلَافِ، وَ حُبِّ اتِّبَاعِ الْمُلُوكِ وَ الْمَنَاصِبِ الْمَشْرُوطَةِ بِاتِّبَاعِ الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ، وَ حُبِّ التَّوَسُّعِ وَ كَرَاهَةِ التَّضْيِيقِ الْإِلَازِمِ لِمَذْهَبِ الشِّيْعَةِ، لظُهُورِ أَنَّ أَكْثَرَ الْحَرَمَاتِ الثَّابِتَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَيْتِ مُحَلَّلَةٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ، عَمَّا عَنِ الْحَقِّ وَ صَمَّوْا عَنْ اسْتِمَاعَةِ الْإِصْغَاءِ إِلَيْهِ، حَتَّى أَنَّ جَمَاعَةً مِنْ عُلَمَائِهِمْ مِنْهُمْ الْإِسْمَاعِيلِيُّونَ لَرَدِّ مَذْهَبِ الْإِمَامِيَّةِ بَعْدَ عَجْزِهِمْ عَنِ الْقَدَحِ فِي أَفْضَلِيَّةِ الْأَمِيرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمُسْتَفَادَةِ مِنَ الْآثَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ عَنِ الْبَشِيرِ النَّذِيرِ، وَ قَالُوا: إِنَّ الْإِمَامِيَّةَ يَشْتَرِطُونَ فِي الْخِلَافَةِ أُمُورًا يَدُلُّ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافَتِهَا، فَإِنَّهُمْ يَشْتَرِطُونَ الْعِصْمَةَ فِيهَا وَ هِيَ لَيْسَتْ بِشَرَطٍ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافَةِ الْمَشَائِخِ وَ لِعِصْمَةِ فِيهِمْ، وَ يَشْتَرِطُونَ الْأَعْلَمِيَّةَ وَ هِيَ غَيْرُ لَازِمٍ، لِأَنَّهُمْ فِي أَكْثَرِ الْمَسَائِلِ كَانُوا يَرَاجِعُونَ

إلى عليّ عليه السلام و إلى غيره أيضا بالإجماع، و يشترطون النصّ و هو منتقض أيضا لخلافة الثلاثة، فإنّها إنّما انعقدت بالإجماع أو الاختيار.

و طائفة أخرى منهم اقتدوا بأسلافهم في التعرّض لهذه النقوض و الردود المردودة و لم ينتبهوا لشناعتها، ثمّ تصدّوا لتحريف الكلمات و تأويل الآيات الواضحات و النصوص الباهرات، بعد عجزهم عن الطعن فيها على وجه ركيك تنفر عنه طباع أهل الذوق و المعرفة، لما روي عنه صلّى الله عليه وآله: حبّك للشيء يعمي و يصمّ، فقالوا: لما كان علي عليه السلام خليفة لرسول الله في المرتبة الرابعة في علم الله و علم رسوله، أمكن تنزيل ما ورد فيه من النصوص القابلة، للتأويل على أنّها بيان لكونه إماما بعد الثلاثة، و استدّلوا على صحّة هذا التأويل بأنّه لو لم يكن المراد ما ذكر لم ينعقد الإجماع على خلافة غيره، و لم يقعد عليّ عن مطالبة حقّه مع نهاية شجاعته، و لم يتقدّم عليه من أعان الرسول في إعلاء كلمته، و لم يقدّم غيره عليه من بالغ في بريته الإسلام و بذل جهده في تقوية سيّد الأنام.

و نحن نقول بعون الله و حسن توفيقه:

أمّا نقوضهم، فسخافتها أبين من أن يحتاج إلى بيان.

و أمّا تأويلهم، فمع أنّه في نهاية البعد عن الأفهام، و أنّ حمل الأخبار عليه يوجب أن يقال بصحّة التعمية والألغاز عن سيّد العالمين في مقام بيان الحقّ المحتاج إليه الخلق كلّهم أجمعين، مدفوع بأنّه يلزم على هذا أن يكون تظلمات الأمير و شكاياته عن تقديم الثلاثة و تقدّمهم، و هي أكثر من أن تحصى، واقعة في غير موقعها.

و لا يقول بذلك عاقل منصف راسخ في الدين، لاسيّما بعد ما سمع حديث "الحقّ معه و هو مع الحقّ" عن سيّد المرسلين، و بروايات عديدة منها ما رواه

ابن مردويه في مناقبه عن عائشة أنّ النبيّ صَلَّى الله عليه وآله قال عند موته: ادعوا لي حبيبي، فدعوت أبا بكر، فنظر رسول الله صَلَّى الله عليه وآله ثمّ وضع رأسه، ثمّ قال: ادعوا لي حبيبي، فقلت: ويلكم ادعوا له عليّ، فوالله ما يريد غيره، فلما رآه فرّج الثوب الذي كان عليه، ثمّ أدخله فيه، فلم يزل يحتضنه حتّى قبض و يده عليه.

و هو مطابق لما رواه جماعة أخرى من علمائهم، منهم الطبري في كتاب الدلالة، والدار القطني في صحيحه، والسمعاني في فضائله، و موفق بن أحمد خطيب خوارزم في مناقبه عن عبد الله بن عباس و عن أبي سعيد الخدري و عن عبد الله بن حارث و عن عائشة، إذ يقول كيف يجوز العاقل أن يترك النبيّ صَلَّى الله عليه وآله في وقت رحلته من الدنيا الخليفة الأوّل و يعرض عنه و يدعوا إليه الخليفة الرابع و يحتضنه حتّى يقبض عليه.

و أمّا حديث إجماعهم، فبعد الإغماض عمّا يرد على حجّبه نقول: إنّه - بحمد الله و له المنّة علينا كما عرفت مرارا - لم ينعقد^١ في عصر من الأعصار، و

١ - ممّا يدلّ على عدمه ما رواه البخاري و مسلم بإسنادهما عن عمر، أنّه قال للعبّاس و عليّ عليه السلام: فلما توفّي رسول الله جئت أنت تطلب ميراثك من ابن عمّك و يطلب هذا ميراث امرئته من أبيها و قال أبو بكر: قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله: نحن معاشر الأنبياء لانورث، فرأيتماه كاذبا أمّا غادرا خائبا، و الله يعلم أنّه لصادق بارّ تابع للحقّ، ثمّ توفّي أبو بكر، فقلت: أنا وليّ رسول الله و وليّ أبي بكر فرأيتماني كاذبا أمّا غادرا خائبا، و الله يعلم أنّي لصادق بارّ تابع للحقّ، الحديث.

و هو مذكور في البخاري في باب غزوة خيبر و باب الخمس و كتاب الفرائض، و فيه مع الدلالة على المطلوب، دلالة على كذبه في الحلفين، حيث إنّ الذي يدور الحقّ معه حيثما دار، لا يقول إلّا حقّا، بل دلالة على كفره و عناده حيث أساء الأدب في التعبير عمّن بالغ

لذا عدل محققوهم عن التمسك به و قالوا بحجّة الاختيار، و قد قال الله لنبيّه المختار ﴿ليس لك من الأمر شيء﴾^١ و قال ﴿إنّ الأمر كلّهُ لله﴾^٢ و قال ﴿لا تقدّموا بين يدي الله و رسوله﴾^٣ و قال ﴿و ربّك يخلق ما يشاء و يختار ما كان لهم الخيرهُ﴾^٤ [و ما كان لمؤمن و لا مؤمنة إذا قضى الله و رسوله أمراً أن يكون لهم الخيرهُ] من أمرهم﴾^٥ و قال ﴿الله يزكّي من يشاء﴾^٦ و قال ﴿أهم يقسمون رحمة ربّك﴾^٧ و قال ﴿نرفع درجات من نشاء﴾^٨ إلى غير ذلك من الآيات المصرّحة بأنّ الخيرهُ والأمر كلّهُ لله.

فيكون اختيار تعين الإمام بيده، سواء قلنا بأنّه من الأمور الدنيّة - كما اعترف به أكثرهم - أو قلنا بأنّه من الأمور الدنيويّة، كما ذهب إليه شُرذمة منهم.

و كيف يفوّض الله فيه الأمر إلى غيره و هو الذي ما أهمل في شيء من الأمور الدنيويّة والأخرويّة، بل بيّن صغيرها و كبيرها، و كيف يهمل في بيان محلّ الإمامة و هو واجب عليه لانتظام الشريعة وإتمام الغرض المقصود من البعثة،

الله في تعظيمه عند التعبير عنه و عمّن بالغ رسول الله صلّى الله عليه وآله في تكريمه و تعظيمه، فلا تكن من الغافلين. (منه)

^١ - آل عمران: ١٢٨.

^٢ - آل عمران: ١٥٤.

^٣ - الحجرات: ١.

^٤ - القصص: ٦٨.

^٥ - الأحزاب: ٣٦.

^٦ - النساء: ٤٩.

^٧ - الزحرف: ٣٢.

^٨ - الأنعام: ٨٣.

والتقصير في تأدية الواجب مع القدرة عليها غير ملائم للحكمة، بل دليل على السفه، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

و قد سئل عن بعض أئمتنا صلوات الله عليهم جهة بطلان الاختيار من الأئمة في أمر الإمامة؟ فقال: لأننا نظرنا في القرآن فرأينا أنّ الله يخبر عن كليمة المختار أنّه اختار سبعين رجلاً للميقات، فظهر خيانتهم وفسادهم في الدين، حتّى أهلكهم الله جميعاً^١.

فإذا كان خيرة الكليم و هو معصوم باطلاً، فكيف بخيرة غيره، و هو كلام رزين متين لا يابى عنه إلّا من انحرف عن الدين.

و أمّا تمسّكهم بقعوده عن مطالبة حقّه، فهو لم يقعد عن ذلك اختياراً، بل إنّما قعد بعد ما طالب حقّه مراراً، حتّى خاف من القتل و المهابة، و بعد ما بالغ من معه في مطالبة حقّه و حضروا يوم الجمعة في المسجد و هو على المنبر، فأخبروه بما سمعوا من النبيّ صلّى الله عليه وآله في حقّه و افحموه حتّى عجز عن الجواب، فقام إليه عمر و قال: انزل يا لكع إذا كنت لا تقوم بحجة فلم أقمت نفسك في هذا المقام؟ والله لقد هممت أن أخلعها منك و أجعلها في سالم مولى حذيفة، ثم أخذ بيده و انطلق إلى منزله، و بقوا ثلاثة أيّام لا يدخلون المسجد، فلمّا كان الثالث جاءهم خالد و سالم و معاذ و معهم الفان، فخرجوا شاهرين سيوفهم، يقدّمهم عمر و هو يهتّد عليّاً، و أصحابه بالسيف و هم يعارضونه بسيف اللسان، فعند ذلك قام سلمان و قال: الله أكبر، لقد سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: بينما أخي و ابن عمّي جالس في المسجد في نفر من أصحابه إذ ثيب عليه كلاب أهل النار، يريدون قتله و قتل من معه؛ فلستُ

^١ - بحار الأنوار: ج ٢٣ ص ٦٨ حديث ٣ و ج ٥٢ ص ٨٥ حديث ١.

أشكَّ إلَّا أنكم هم، فهم به عمر، فوثب عليّ صلَّى الله عليه وأخذ بمجامع ثوبه، ثم جلد به الأرض وقال: والله يابن صهّاك لولا كتاب من الله سبق وعهد من رسول الله تقدّم لاريتك أينّا أقلّ جنداً وأضعف ناصراً، ثم التفت إلى أصحابه فقال: انصرفوا، فوالله ما دخلت هذا المسجد إلّا كما دخله أخوأي موسى و هارون، إذ قال له أصحابه: اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون، والله لأدخلنّ إلّا لزيارة رسول الله صلَّى الله عليه وآله أو لقضيّة أفضيها، فإنه لا يجوز لحجّة أقامها رسول الله أن يترك الناس في حيرة^١.

و يدلّ على ذلك أيضاً، بعض ما مرّ وكثير ممّا فصلناه في كتابنا الكبير، غاية الأمر أنّه تقاعد عن المقاتلة بالسيف بأمر النبيّ صلَّى الله عليه وآله وللمصالح المتقدّمة ولعجزه عن المقاتلة، لقلّة الأعوان و رعاية المصلحة.

و ليس عجزه^٢ أعجب من عجز النبيّ صلَّى الله عليه وآله حين انهزم إلى الغار و استصحب رئيس الأشرار ليأمن عن غاية الفجّار.

و لا بأعجب من عجزه حين نزل عليه سورة الجحد.

و لا بأعجب من عجز الأنبياء الماضين، كما هو في الأخبار المذكور و في السير مسطور، فلا تغفل.

و أمّا تقديم الصحابة و تقدّمهم عليه، مع أنّهم من أهل الإيمان المدوحين بآية الرضوان، فليس الكلام إلّا فيه، إذ من المعلوم البيّن في الكتاب المجيد و في أخبار من هو في خصائص الرسالة وحيد، وجود طوائف من المنافقين في عصره

^١ - بحار الأنوار: ج ٢٨ ص ٢٠١.

^٢ - بل نقول: إنّ تأخيره لطلب الحقّ الذي هو قيام الكلّ بطاعته، ليس بأعجب من تأخير الله سبحانه طلب حقّه عن فرعون وأشباهه من المتمرّدين عن طاعته و عبادته مدّة متمادية، فلا يدلّ ذلك على عجزه، كما لا يدلّ على حقّيّة من تصرّف في حقّه، فلا تغفل. (منه)

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ فِي مَعْسُكِرِهِ يَوْمَ نَزُولِ الْآيَةِ، فَهِيَ لَا تَشْمَلُهُمْ قِطْعًا وَ تَشْمَلُ عَلِيًّا وَ أَتْبَاعَهُ الْمَعْرُوفِينَ، كَأَبِي ذَرٍّ وَ سُلَيْمَانَ وَ نَظَائِرَهُمَا يَقِينًا، فَعَلَى مَنْ يَدَّعِي شُمُولَهَا لِلْخُلَفَاءِ وَ خُرُوجِهِمْ مِنَ الْمُنَافِقِينَ الْبَيَانِ، وَ لَنَا الْمَنْعُ^١ عَلَى مَا يَزْعُمُونَهُ مِنَ الدَّلِيلِ وَ الْبَرْهَانِ، عَلَى أَنَّا نَقُولُ: آثَارُهُمُ الْمَشْهُورَةُ وَ وَقَائِعُهُمُ الْمَسْطُورَةُ مِنَ غَضَبِ حَقِّ فَاطِمَةَ، وَ خُرْقِ كِتَابِهَا، وَ الْأَمْرِ بِإِحْضَارِ عَلِيٍّ بِأَعْنَفِ عُنْفٍ، وَ إِحْضَارِ النَّارِ لِإِحْرَاقِ الدَّارِ وَ فِيهِ بِنْتُ الرَّسُولِ الْمُخْتَارِ، وَ إِيدَاءِ الْحَسَنِينَ، وَ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْفَضَائِحِ الْمُسْلِمَةِ الَّتِي يَدَّعُونَ أَنَّهَا مَغْتَفَرَةٌ لَهُمْ، يَدُلُّ عَلَى سُوءِ حَالِهِمْ وَ كَوْنِهِمْ مِنَ الْمُنَافِقِينَ الْكَاتِمِينَ لِعَدَاوَةِ أَهْلِ بَيْتِ الرِّسَالَةِ إِلَى زَمَانِ الْفُرْصَةِ، أَوْ عَلَى ارْتِدَادِهِمْ بَعْدَ غِيْبَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِعِبَادَةِ عَجَلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِأَمْرِ سَامِرِيَّهَا عَلَى سُنَّتِهِ قَوْمِ مُوسَى وَ قَدْ وَرَدَ أَنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مَا كَانَ فِيهِمْ حَذُوا النُّعْلِ بِالنُّعْلِ، رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ فَلَا وَجْهَ لِلْسَّمَاجَةِ فِي تَعْمِيمِ الْآيَةِ عَلَى وَجْهِهِ يَشْمَلُهُمْ، وَ لَا فِي إِثْبَاتِ الْوُجَاهَةِ لَهُمْ.

ثُمَّ إِنَّهُمْ رَبَّمَا يَتَمَسَّكُونَ بِتَقَدُّمِ أَبِي بَكْرٍ لِلصَّلَاةِ فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ لِلْإِمَامَةِ، مَعَ أَنَّ الثَّابِتَ عِنْدَ أَكْثَرِ عُلَمَائِهِمْ أَنَّ التَّقَدُّمَ إِنَّمَا وَقَعَ بِأَمْرِ بِنْتِ الْعَاصِيَةِ لِلَّهِ وَ لِرَسُولِهِ، وَلِذَا خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَتَكِيًا عَلَى عَلِيٍّ وَ عَبَّاسٍ، وَ أَخْرَجَهُ وَ صَلَّى مَعَ الْقَوْمِ لِهَآيَةِ ضَعْفِهِ جَالِسًا.

وَ الثَّابِتُ عِنْدَ الْبَعْضِ الْآخَرِ أَنَّ النَّبِيَّ أَمَرَ بِتَقْدِيمِهِ، وَ لَكِنْ عَزَلَهُ وَ تَقَدَّمَ لِلصَّلَاةِ بَعْدَ خُرُوجِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

^١ - أَيِ لَا نَكْتَفِي بِالْمَنْعِ، بَلْ نَسْتَدِلُّ بِمَا عَلِمَ مِنْ آثَارِهِمْ عَلَى خُرُوجِهِمْ مِنَ الْآيَةِ، ثُمَّ نَنْزِلُ عَنْ ذَلِكَ وَ نَسَلِّمُ دُخُولَهُمْ فِيهَا وَ نَقُولُ: إِنَّ الرِّضَا مَشْرُوطٌ بِسَلَامَةِ الْخَائِمَةِ، وَ آثَارُهُمْ تَدُلُّ قِطْعًا عَلَى ارْتِدَادِهِمْ؛ هَذَا، مَعَ أَنَّ تَحَقُّقَ الرِّضَا مِنْ جِهَةِ الْبَيْعَةِ لَا يَسْتَلْزِمُ الرِّضَا مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، وَ الْوُصْفُ بِالْإِيمَانِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَحَقُّقَهُ وَاقِعًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا امْنُوا﴾ فَتَأْمَلْ. (مِنْهُ)

و نحن نقول: إنّ فيما صدر منه صلّى الله عليه وآله دلالة و تنبيه جديد على عدم أهليّته لإمامة الجماعة، فضلا عن الإمامة العامّة، بعد التنبيه على أنّه ليس بأهل لتبليغ سورة من القرآن إلى أهل مكّة، فضلا عن أن يبلغ معاني القرآن المشتملة على ما لا يتناهي من الأحكام إلى جميع الأمّة و قاطبة أفراد الأنام، و بعد الدلالة على أهليّته عليّ عليه السلام لذلك، و لما هو أعمّر منه بقوله "إنّ الله تعالى يقول: لا يؤدّي عنك إلّا أبنت أو من هو منك، و عليّ منّي وأنا من عليّ، و لا يؤدّي عني إلّا هو" و ذلك كلّه من المتواترات.

و نحن نقول: لو سلّم أنّه قدّمه و لم يعزله، بل اقتدى به، كما قال به شرذمة من أهل الجدل، لا يدلّ ذلك على أهليّته لإمامة العامّة، لأنّ الصلاة عندكم تجوز خلف كلّ برّ و فاجر، و لا يصلح للإمامة العامّة إلّا من هو متّصف بالعدالة إجماعا، أو من هو متّصف بالعصمة بدلالة الأدلّة العقليّة والنقليّة و إجماع الأماميّة، المقرّن بتصديق أصحاب آية التطهير، كما فصلناه في الفوائد المرتضويّة.

ثمّ إنّ جماعة منهم قد تمسّكوا ببعض الأخبار التي ينقلونها فيهم، و هي بحمد الله لم تبلغ حدّ الكثرة والقوّة، حتّى يمكن القول بأنّها معارضة لما نقل في عليّ صلّى الله عليه، بل لم تبلغ مرتبة يمكن أن يعيّل إليها منصف، لاقرّان متونها بقرائن الكذب والوضع، و معارضتها بما يصادّها و يناقضها، و مع ذلك كلّه نقول: إنّهما مخصوصة بهم غير واردة عندنا و لا عند جميع من ينتسب إلى السنّة و الجماعة، و نحن لانعتمد عليها بوجه من الوجوه، و كيف يجوز الاعتماد عليها و على ما بيّني عن وجود منقصة في أهل بيت العصمة لعاقل، و رواها

غالباً^١ - كما فصلناه في كتابنا الكبير - من الخوارج والمنحرفين عن الولاية، الحاضرين في معركة قتال الحسين عليه السلام.

١ - بل دائماً، فإنهم إنما يروون ما يروون من ذلك، من الذين مالوا إلى الدنيا و زخارفها و دخلوا في دولة بني أمية و ولايتهم و رروا لهم ما أحبوا، حتى وصلوا إلى جواهرهم، فمنهم من سب علياً و حاربه، و منهم من اعتزل عن بيعته و رغب إلى محاربتة، و منهم من جدل الحسين عليه السلام أحد الثقلين، و منهم من حاربه و شهد قتاله، فهم إما كفرة أو ظلمة.

قال ابن البيع في معرفة أصول الحديث: احتج البخاري بأكثر من مائة رجل من الجهوليين، و قد صحح عند العلماء أنه روى عن ألف و مأتي رجل من الخوارج، قال: و حبسه قاضي بخاره لما قال له: لم يرويت عن الخوارج؟ فقال: لأنهم لا يكذبون؛ و قد أجاب بهذا ابن حنبل لما قال له: لم يسميت كتابك صحيحاً و أكثر رواته من الخوارج؟

أقول: و من العجيب أن رواتهم على زعمهم كفرة أو فسقة، لأنهم بين من حارب عثمان و قتله أو خذله، و أعجب من هذا جمعهم بين إمامته و حسن الثناء على قاتليه و الرواية منهم، و جمعهم بين إمامة علي عليه السلام و بين حب من سبه و حاربه و الرواية عنهم الوثوق بهم.

قال عبد الله الهروي في كتاب الاعتقاد: الصحابة كلهم عدول و نساؤهم ممن تكلم فيهم بتهمة أو تكذيب، فقد توثب على الإسلام.

و قال الغزالي في الأصل التاسع من الإحياء: اعتقاد أهل السنة بتزكية جميع الصحابة، و حيثئذ نقول بعد القوم زكوا من أخبر الله تعالى بنييه بنفاقه و سوء حاله و أخبر نييه صلى الله عليه وآله بشقاوته و كفره، و قد روي عندهم أن المنافقين كانوا كثيرين في عهده صلى الله عليه وآله و بعده، و أن النبي صلى الله عليه وآله قال: إن حذيفة يعرفهم و إن عمر كان يحلفه و يسأله عن حاله و يقول له: أنشدك بالله، هل تعرفني منهم؟ و كان يجيبه بأنك أعرف بذلك مني، فتأمل تعرف حقيقة حالهم و كيفية أمر رؤسائهم، و لاتكن من الغافلين. لا يقال: إنهم زكوا الصحابة لعدم علمهم بأعيان المنافقين، لأننا نقول: إن البصير الناظر في الأخبار يعلم يقيناً أنهم كانوا يعرفونهم بأعيانهم، كيف لا و قد ثبت عندهم بالحديث

يرشد إلى ذلك الفحص عن آثارهم والتبّع لما سطره من مؤلفاتهم. و قد ثبت أنّ معاوية وأشباهه في أيام سلطنتهم، قد بذلوا الخلاع و العطايا والجوائز الجزيلة والمواهب الجسيمة لناقلي فضائل الثلاثة و واضعي الآثار في مناقبهم و ما يزري بشأن أهل بيت النبوة و يهدي إلى نقصان مرتبة عليّ عليه السلام، على ما نقل ابن أبي الحديد و غيره من علمائهم.

فلا يبقى^١ بعد ذلك لأحد من العقلاء اعتماداً على رواياتهم الواردة في هذا الباب، و لذا لم تعرّض أكابرهم و محققوهم لإيرادها و الاستدلال بها، بل صرّح جماعة منهم صاحب المغني و شيخه، مع نهاية تصلّبه في مذهبه الذي أخذه من آبائه و أسلافه، بأنّ الحقّ أنّ هذه الآثار المنقولة في فضائل الصحابة موضوعة في مقابل بعض ما وضعه جهّال الشيعة في حقّ عليّ عليه السلام، و قالوا: الحقّ أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله لم يوص لأحد بالخلافة، و فيه بعد ما عرفت في أمر الوصاية، أنّ كون أخباركم من الموضوعات قد ثبت بإقراركم و لم يثبت و لن يثبت أبداً أنّ ما عندنا من الموضوعات، لاسيّما بعد ملاحظة ما عندكم من الأخبار العارية عن قرائن الوضع و دلائل الجعل، بل المقرّنة بدلائل

المتواتر أنّ علامة المنافق بغض عليّ عليه السلام والانحراف عنه، و هم كانوا يعرفون بغض عائشة و أنس و أبي هريرة و المغيرة و أمثالهم من المنحرفين، و مع ذلك كانوا يزكّونهم يروون عنهم و يثقون بهم، فلا تغفل. (منه)

^١ - لا سيّما إذا كان من جملة من يجوز وضع الحديث لمصلحة أو لترويج المذهب، كأبي حنيفة، و قد نقل الشريف في حاشية الكشف أنّ الأحاديث المروية في خواصّ السور عن أبيّ كلّها موضوعة، قال: و قد اعترض عليّ واضعها و قيل له: أما سمعت قول النبيّ صلّى الله عليه وآله " من كذب عليّ متعمداً فليتبوء مقعده من النار " فأجاب بأنّي كذبت له لا عليه، فتأمّل. (منه)

الصحة، فإنّها قد صدرت ممّن يتّصف بالعداوة والاعتساف لائمّن يتّهم بالولاية و المودة، كما لا يخفى على ذوي الانصاف.

تنبيه:

من البديع أنّ ما نقلوه في تقوية مذهبهم، إمّا مشتمل على دليل الوضع، و إمّا محتو على قرينة صريحة في أنّه من مرموزات الأوائل و أنّه لم يقصد بها إلّا التأديب و التنبيه على نهاية ضلالتهم، يشعر بذلك ما نسب إليه صلّى الله عليه وآله: لو اتّخذت خليلاً لا اتّخذت أبابكر خليلاً، فإنّه إنّما قصد به أنّي لو اتّخذت خليلاً في المعاصي لا اتّخذته خليلاً، لأنّه أعون الرجال على تناول القبائح من الأفعال، بدليل أنّ الممتنع عليه صلّى الله عليه وآله اتّخاذ الخليل في معصية الله لا اتّخاذ الخليل مطلقاً، فتأمّل^١.

ثمّ أنّ من القوم من يتمسّك بأية الغار و نقول: إنّ فيها دلالة على فضل صاحبه فيها من وجوه:

أحدها: أنّه عبّر بثاني اثنين، فيكون تالياً للنبيّ في الفضل.

وثانيها: أنّه جعل صاحباً له، و فيه من الفضل ما لا يخفى.

^١ - إشارة إلى أنّا بعد تسليم صدوره عنه صلّى الله عليه وآله نقول: إنّهُ قصد إلى هذا المعنى بعد وضوح القرينة، و إنّما لم يصرّح لمداراته المعلومة مع المنافقين، حتّى أنّ عائشة نقلت عنه صلّى الله عليه وآله، أنّه قال في رجل استأذن عليه: بئس أخو العشيرة، ثمّ عامله بعد الدخول أحسن المعاملات، فسأل عن ذلك فقال: شرّ القوم من يتقى من خوف لسانه. و قد يقال: إنّ هذه الأخبار على تقدير صدورها عنه صلّى الله عليه وآله، إنّما صدرت قبل ظهور الفضائح و لا يمنع من إظهارها العلم بظهورها، لأنّ الشريعة مبنية على الظاهر، و ما يظهر من المداخل مشروط بسلامة الخاتمة، و قد علم انتهاء أمرهم إلى الفساد، فتأمّل (منه).

و ثالثها: خطاب النبي صلى الله عليه وآله عليه بقوله "لا تحزن" و هو نهاية الرأفة واللفظ منه.

و رابعها وخامسها: قوله "إن الله معنا" حيث يدل على أنه من المؤمنين، لقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^١ و يدل على أنه مشارك للرسول و مساوٍ له في مرتبة مرافقة الله له معه.

و سادسها: قوله "فأنزل الله سكينته" و لا يخفى ما يكون لصاحب السكينة من الفضل، فلا تغفل.

و الجواب عن هذه الترميمات المضلة للأراذل والسفلة من الجهال، على ما استفدناه من آثار الأئمة، هو أنّ ثاني اثنين عبارة عن الرسول، لأنّه حال من ضمير "أخرجه" فيلزم على ما توهمتموه كون الرسول تاليا له في الفضل، و القول به حماقة، فتعيّن أن يكون المراد كونه مكملًا لهذا العدد.

و فائدة بيان هذا المعنى هو الدلالة على أنّه نصره في وقت مرافقته لاعدى عدوّه الذي كان بصدد قتله، و إرشاد الكافرين الذين كان معهم سرّا إلى كونه في الغار، بقريته ما روي أنّه قد تسبّب بكلّ حيلة للدلالة عليه، حتّى أنّه مدّ رجله إلى باب الغار واطّلع إبهامه منه ليدلّهم على اختفائه فيه، فسلب الله عليه حيّة فلذع إبهامه، فأخذ في الصباح لإعلامهم و لما به من الوجع فعالجه النبي صلى الله عليه وآله بلعابه، و كان يضطرب مع ذلك و يأتي بحركات شنيعة يظهر عندها الخوف على النبي و على نفسه و يكتم ما كان في قلبه، ففيه دلالة على كونه من المنافقين لا على أنّه متّصف بمناقب النبيين^٢.

١ - محمّد: ١١.

٢ - و بهذا يندفع سؤال عن الآية و هو أنّ بلاغة القرآن تقتضي إيجازه و الآية مع أنّه روعي فيها ذلك في صدرها، حيث حذف جواب الشرط لئلا يطول مع ذكر علته، لم يراع فيها

ذلك في عجزها إذ يكفي في الفرض أن يقال: فقد نصره الله يوم المحرة أو يوم الهزيمة أو يوم الإخراج أو يوم الغار. (منه)

و الجواب: أنَّ المقصود نصره ربّما ينفرد في حالاته و انتقالاته من ممكن إلى ممكن حتّى ينتهي إلى ينتهي مقصده، و ربّما يتتلى في فراره و ما هو فيه من بعض أسفاره بصحبته من يضمّر عداوته و يُظهر محبّته و ينتظر أمره و لا ييالي من إفشاء أمره على أعدائه و إعانتهم عليه و لا يرب في افتقارهما إلى النصر، إلّا أنَّ نصرة الثاني لا يكفي فيها ستر باب الممكن عن وقوع نظر الأعادي عليه كما يكفي في الأوّل بل يحتاج إلى أمور تمنع عن وصول ضرر الخصم الودود العنود إليه، إذا تمهّد هذا نقول: ليس الغرض من الآية مجرد إفادة أنَّ القوم أن لا ينصروه فسينصره الله كما نصره يوم المحرة حتّى يقال: أيّ فائدة في الإطالة، بل المقصود بعد الإشارة إلى شدّة الأمر و فظاعته و الإيماء إلى خروج ما صدر من النصر عن طاقة أمثاله الدلالة على ثبوت القدرة على النصر حينئذ بطريق الاستدلال كأنّه يقول: و الله يعلم أنَّ القوم أن لا ينصروه بعد المحرة إليهم، فلا يعجز عن نصرة ربّه الذي نصره.

كيف و هو الذي نصره يوم الغار و هو في مضيق شديد لا يوصف، حيث كان مع كونه منهزما خائفا من أعدائه مصاحبا لمن لا يأمن عنه و هو يتوسّل إلى إهلاكه بحركات أعضائه و رفع الصوت في طيّ جزعه و بكائه و قد كان نصرته حينئذ موقوفة على سدّ آذان المتحمّسين عن استماع كلماته، بل و على منع مداركهم عن درك حركاته كما كان موقوفة على تعمية أبصارهم عن رؤية باب الغار أو صرف قلوبهم عن تجويز دخول أحد فيه و من المعلوم أنَّ القادر على مثل هذا النصر يقدر على نصره بعد المحرة بالطريق الأولى، فإن قلت: أ ليس لهم أن يحملوا الزوائد على أنّها بيان لصداقة الصاحب و كونه مونساً له مشفقاً عليه واقفا بنصر الله و حفظه لهما.

قلت: لا يخفى على عاقل أنَّ ذكر هذه الزوائد و لو كانت واقعيّة لاتناسب مقام المنّة، إذ لا يستحسن العقل أن تقول لمن تمنّ عليه: نصرتك يوم رعبك و كنت مع صديق تونسه و تستأنس به و تؤمنه بإخبارك إيّاه فإنّي رقيب عليكما، بل المستحسن أن يقول: و كنت مع صديق تخاف عليه و على نفسك لغفلتك عن إنّي رقيب عليكما، أو تسكت عن القيود رأساً، و أيضاً لا يناسب هذه الزوائد مقام الاستدلال، لأنّ الأوليّة إنّما تتحقّق لو فرض تغيّر

ثمّ من البين أنّ الصاحب كما يطلق على الإنسان يستعمل كثيرا فيما يستصحبه الآدمي من الحجر والعصا و الكلب والحصان وغيرهما من أفراد الحيوان، وقد أطلقه الله تعالى في قوله ﴿فقال لصاحبه و هو يجاوره﴾^١ على شقي من الكفار^٢.

و لنا أن نستدلّ بقوله لا تحزن، على فسق^٣ خليفته أو كفره، لأنّه صلّى الله عليه وآله لا ينهى إلا عن أحدهما.

حاله عمّا كان عليه في الغار و هو خلاف الواقع لأنّ أبا بكر معه و هو يقول له بلسان الحال و القال لا تحزن إنّ الله معنا.

فإن قلت: لهم أن يقولوا إنّ الاستدلال ليس من باب الأوليّة، و أن يقولوا إنّ المعنى إني غير عاجز عن نصره لأنّي نصرته و قد كان كذا و كذا لوثوقه عليّ فانصره بعد ذلك إذ لم يتغيّر حاله و لا حال.

قلنا: غاية ما يحصل من هذا التجويز اندفاع الإشكال عن الآية المبني على الإعجاز يقتضي الإيجاز، و أمّا الجواب عن الاعتراض على الاستدلال بالآية، فلا يحصل بهذا الاحتمال، إذ نحن من وراد المنع، فلا معنى للاحتمال في مقام دفعه، فتأمل. (منه)

^١ - الكهف: ٣٤.

^٢ - لأنّ من يخاطبه الصاحب كافراً وفاقاً و لقوله "أ كفرت" و لما نقل عنه قبل من إنكار الساعة و غيره، و لا يخفى أنّه صاحب له، لأنّ الصحبة كالأخوة من الإضافات المتساوية الأطراف و إن أبيت عن ذلك فانظر في قوله تعالى ﴿يا صاحبي السجن﴾ فإنّهما كافران و قد جعلهما يوسف عليه السلام صاحبين له قال في ف أي أي صاحبي في السجن، فلا تغفل. (منه)

^٣ - يؤيد ذلك ما نقل عن امرئته قالت لزوجها حين رأته محزوناً: إن كان حزنك لآخرتك فزاد الله في حزنك، و إن كان لديك فلا ينبغي لك أن تحزن عليها و هي منقطعة. (منه)

ثم أنّ معيّة الله سبحانه لا يدلّ على ما ذكر، لأنّه يقول في مقام تأميل الأبرار و تهديد الفجّار ﴿و هو معكم أينما كنتم و الله بما تعملون بصير﴾^١. سلّمنا أنّ المعيّة هنا معيّة المحافظة بدلالة المقام، و أنّه وعد بشمول حفظه لهما، لكن نقول: إنّ حفظه لم يكن لمكان مرتبة له عند الله، بل كان ببركة تبعيّة النبيّ صلى الله عليه وآله، ولأجل أنّه كان من الفتن الموعودة، و الفتنة ممّا أخير بلزومها في قوله ﴿الم أ حسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا و هم لا يفتنون﴾^٢ و إذا جاز على الله أن يحفظ وجود الشيطان بعد إلحاده، فلم لا يجوز عليه أن يحفظ واحدا من أنصاره و أعوانه ليشتكي لك خلّص أحبائه و أوليائه.

هذا، مع أنّ المرويّ عندنا، أنّه أظهر الحزن على عليّ و قال: أخاف عليه أن يقتل في فراشك، فأجابه النبيّ صلى الله عليه وآله بقوله "لا تحزن" أي لا تحتاج إلى حزنك علينا، فإنّ الله معنا و هو يكفيننا ما يهمنّا، و على هذا فيكون في الآية دلالة على عظمة شأن عليّ و كونه من ﴿الذين اتقوا و الذين هم محسنون﴾^٣.

ثم أنّ من المعلوم الذي لامرية فيه، أنّ السكينة إنّما أنزلت على النبيّ صلى الله عليه وآله لا عليه، بدليل سوق الكلام و تنالي الضمائر، فلو كان إنزال السكينة عليه، لكان هو المؤيّد بالجنود، و لا يقول به عاقل؛ و القول بأنّه غيّي عن إنزال السكينة باطل، لأنّه في غير هذا المقام كان محتاجا إليها و قد أنزلت

١ - الحديد: ٤.

٢ - العنكبوت: ٢.

٣ - النحل: ١٢٨.

عليه، كما يخبر عنه قوله ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^١ فيكون في هذا المقام الذي كان ينهزم من اللثام و كان معه أشدّ الأعداء و الدّ الخصام، أخرج إليها و أشدّ احتياجا إلى نزولها، بل نقول: إنّ الآية - بملاحظة سائر الآيات - تدلّ على كفر صاحبهم، حيث إنّ السكينة في كلّ موضع نزلت أنزلت على رسول الله و على المؤمنين، و في هذا الموضع أنزلت عليه فقط، بدلالة ما تقدّم، فلو كان معه مؤمن لنزلت عليه أيضا، لأنّ رحمة الله قريب من المؤمنين.

^١ - الفتح: ٢٦.

قال أبو عبد الله عليه السلام:

إذا رأيتم العالم محبا للدنيا فاجتهدوا على دينكم
فإن كل محب لشيء يحوط ما أحب؛ وقال عليه السلام:
أوحى الله إلى داود عليه السلام: لا تجعل بيني وبينك عالما
مفتونا بالدنيا فيصدك عن طريق محبتي فإن
أولئك قطاع طريق عبادي المرئيين إن
أدنى ما أنا صانع بهم أن أنزع حلاوة حياتي
عن قلوبهم.

عَنْ إِمَامِ الْعَارِفِينَ
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع)
الْعِلْمُ نَهْرٌ
وَالْحِكْمَةُ بَحْرٌ
وَالْعُلَمَاءُ حَوْلَ النَّهْرِ يَطُوفُونَ
وَالْحُكَمَاءُ وَسَطَ الْبَحْرِ يَغُوصُونَ
وَالْعَارِفُونَ فِي سَفْنِ النِّجَاةِ يَسِيرُونَ